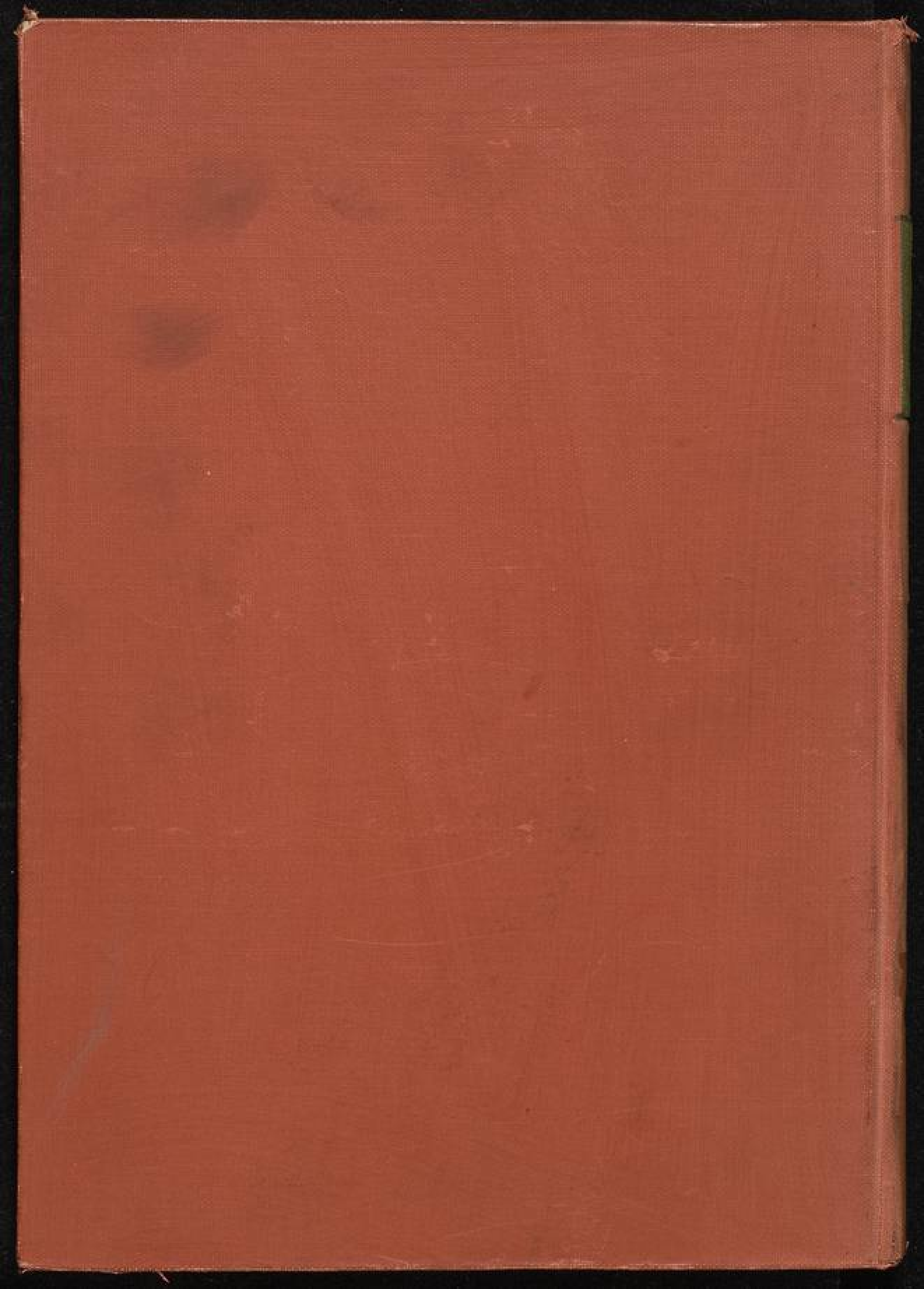
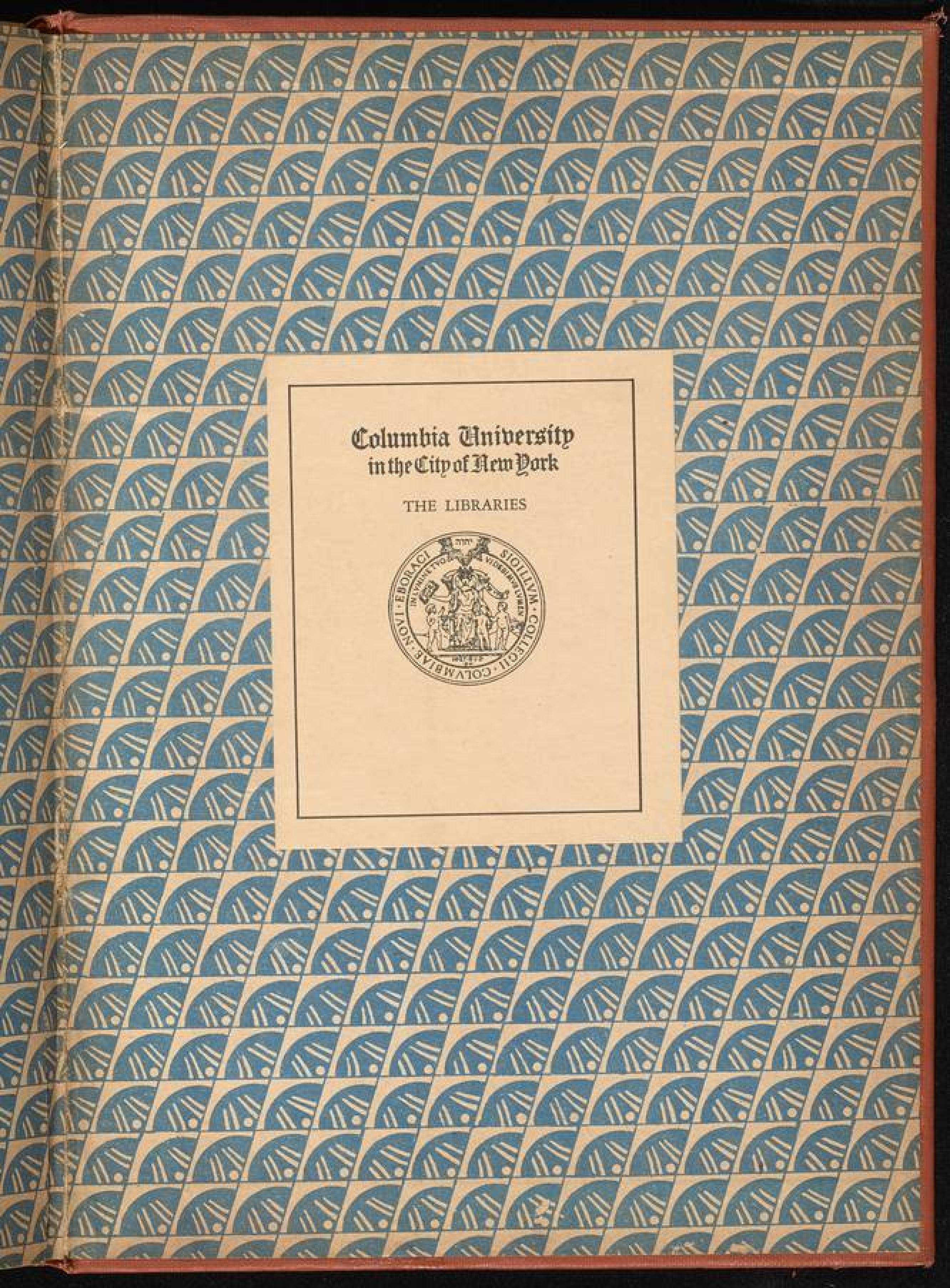
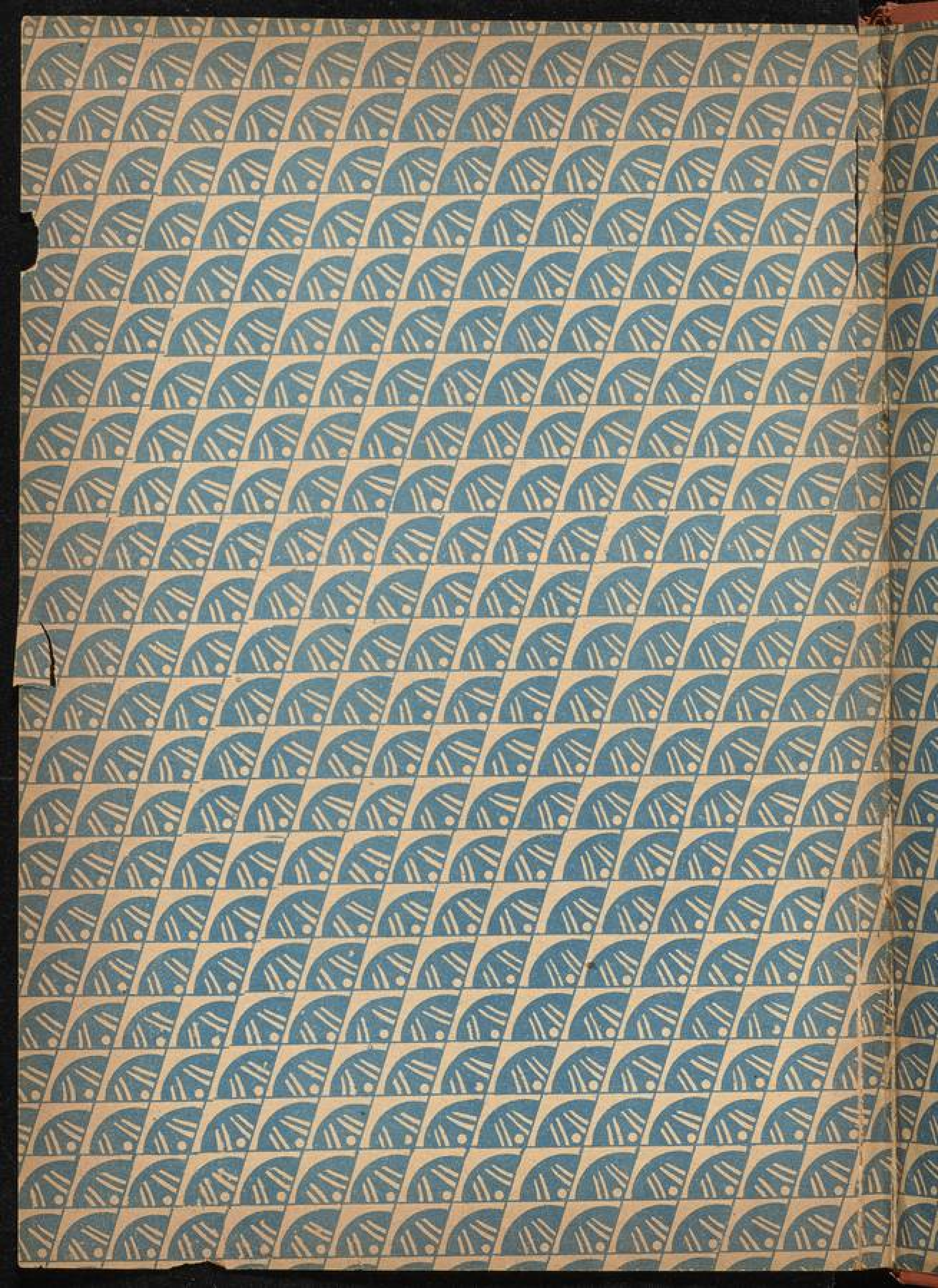



Columbia University
in the City of New York
THE LIBRARIES





تأليف

دكتور راشد البراوى
B. A. (Hons), M. A. (London)
دكتوراه فى الآداب من جامعة فؤاد الأول
مدرس التاريخ الاقتصادى والسياسى بكلية التجارة
(جامعة فؤاد الأول)

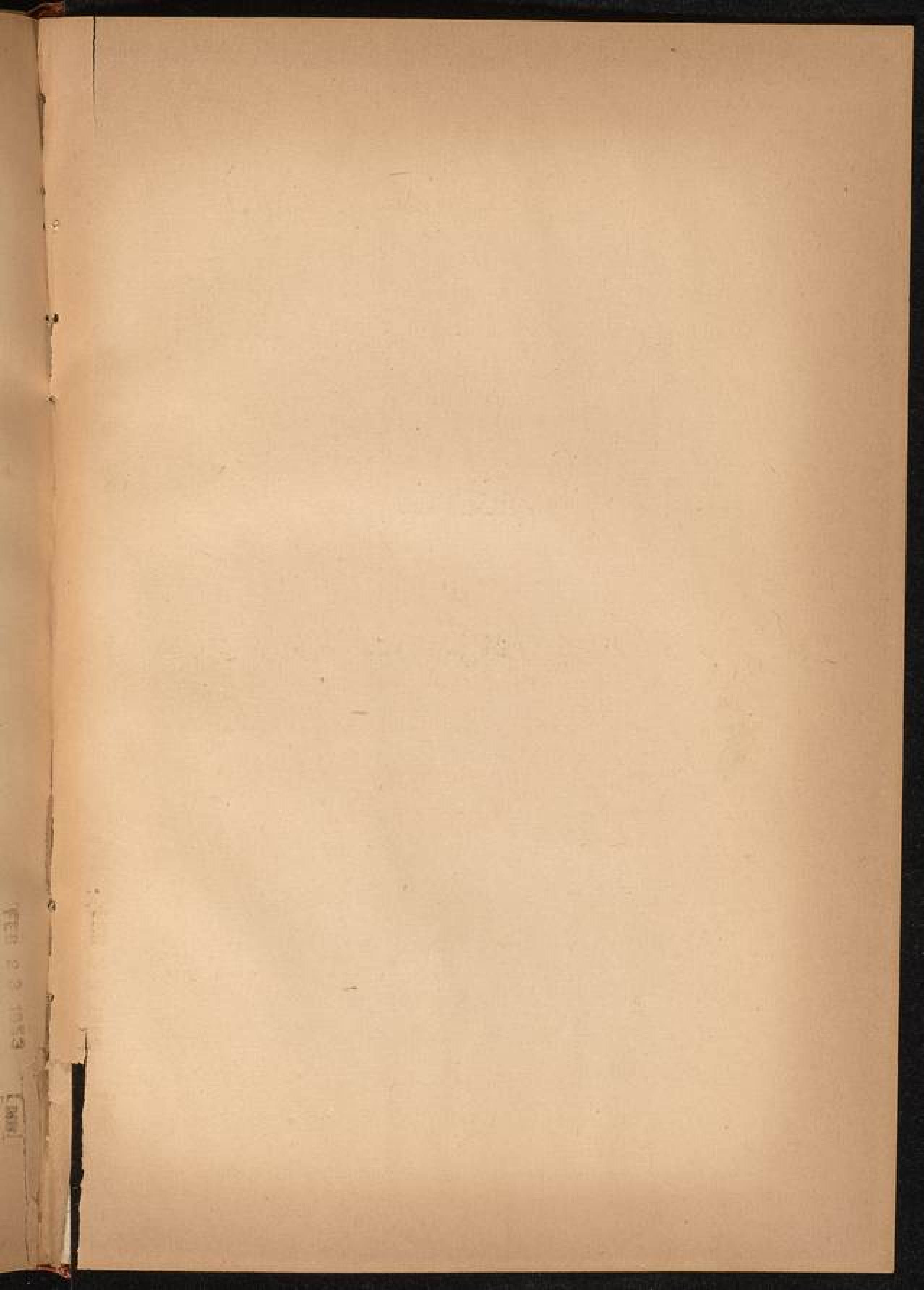
الناشر
مكتبة النهضة المصرية
شارع عدلى باشا بالقاهرة تليفون ٥١٣٩٤

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر لصاحبها محمود الخضرى
١٩٤٥

إهداء الكتاب

الى

زوجتى والى كل أم تبث فى نفوس أطفالها فكرة المحبة والسلام



مقدمة الكتاب

ما السلام إلا الهدف الأسمى الذى يسعى الانسان إلى تحقيقه منذ ظهور المجتمع البشرى ، وما التاريخ إلا قصة الصراع العنيف بين فكرتى الحرب والسلم ومبدئى الفوضى والقانون . وشغلت هذه القضية العالم منذ أقدم العصور وساهم فيها المفكرون على اختلاف مذاهبهم بآرائهم ومقترحاتهم ومشروعاتهم، وها نحن أولاء تحدثنا الصحف والمؤلفات عما يراه الكتاب والساسة والقادة أسسا صالحة لبناء عالم تسوده المحبة وينتشر فى ربوعه الوئام ، بعد أن اكتوت الشعوب بحربين لم يرو التاريخ لهما مثيلا ولما ينتصف القرن العشرين .

وقد رأيت إخراج هذا المؤلف المتواضع أعالج فيه تطور فكرة الدولية، والآراء والمحاولات المختلفة التى أريد بها نشر السلام ، ومنع الحروب ، وإقامة العلاقات بين الدول على أساس العدالة والنزاهة واحترام القانون والوفاء بالعهود . وإذ كانت عصبة الأمم أعظم تجربة ذات طابع عملى توسعت فى الحديث عنها ، وجهدت أن أحيط القارىء بكافة الظروف النفسية والأحوال السياسية والعوامل الاقتصادية التى حالت دون نجاح التجربة كما أمل الجميع فى أعقاب الحرب الماضية ، ورأيت لزاماً علىّ أن أختم البحث بعرض المقترحات التى تقدم بها الكثيرون ، والتى يعتقدون أنها كفيلة ببناء صرح عالم جديد ، يشيع فيه الاطمئنان ، وتزول منه الأحقاد وعوامل الشقاق .

ولم أكتف بسرد الآراء والأحداث وإنما حرصت على معالجتها بالطريقة العلمية متناولا إياها بالتحليل والنقد وحاولت أن أجعل كلا من التاريخ والقانون والاقتصاد يلقى كل منها الضوء على الأحداث العالمية فى العصور المتعاقبة .

وأرجو أن أكون قد وفقت إلى ما إليه قصدت ، وأن أثير الاهتمام

يبحث هذه المسائل والمشكلات حتى يساهم الكتاب المصريون بنصيب أوفر فى هذا المضمار .

ولا يسعنى إلا أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور على الزينى عميد كلية التجارة الذى كان لتشجيعه وإرشاداته وتوجيهاته أكبر الأثر فى صدور هذا الكتاب ، كما أنتهز الفرصة للإعراب عن تقديرى للزميل الفاضل الأستاذ وهيب مسيحه أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة فقد أعاننى بوافر علمه على إجلاء بعض المسائل الاقتصادية التى اقتضى البحث التعرض لها .

كلية التجارة فى ٨ يناير ١٩٤٥ **المؤلف**

الفصل الأول

آراء ومشروعات

منذ العصور الوسطى حتى الثورة الفرنسية

ذكر اللورد بريس فى أولى المحاضرات التى ألقاها فى الولايات المتحدة أنه يرى لزاماً عليه أن يستهل حديثه عن مسائل العلاقات الدولية بمعالجة « الطبيعة البشرية » يقصد بها « الانسان كما كان فى حالة الطبيعة » ، لأنه إذا كان الفرد فى البلاد المتحضرة يخضع فى علاقاته مع الغير لسيطرة القانون فان الجماعات السياسية تعيش فى « حالة الطبيعة » ازاء غيرها ، فهى خارج نطاق القانون ، لا سلطان لها إلا على نفسها ، تأبى أن تعترف أن لغيرها حقوقاً قانونية ، أو تسلم أن عليها نفسها واجبات قانونية قبل الجماعات السياسية الأخرى ، فهى إذن تعيش فى حالة لا تختلف عما كان عليه المتوحشون قبل أن تضمهم جماعات منظمة تنظيما قانونيا . ولا مراء أن بريس إنما يلمح من طرف خفى ويعرض بطريق غير مباشر إلى ما تدعيه كل دولة لنفسها من حق السيادة وما يجره التعلق بأهداف هذه الفكرة من رفض الرضوخ إلى رأى الغير ولو كان فى هذا خير الانسانية وصالح المجموع ، هذا هو المبدأ الذى حمل عليه الأستاذ لاسكى حملة شعواء حين عد فكرة السيادة القومية والحرص عليها كاملة مسئولة أمام الانسانية وأمام محكمة التاريخ عن الحروب التى نشبت والدماء التى أهرقت من وقت إلى آخر .

وهنا نتساءل : ما هى « حالة الطبيعة » هذه ؟ هل أساسها التنافر والبغضاء؟ أم روحها التعاون والإخاء؟ يرى أفلاطون ويجاريه الكثيرون من أهل الفكر أن الحرب هى العلاقة الطبيعية بين الجماعات ، ويذهب المتشائمون إلى أن الأفراد يقفون موقف الذئاب الكاسرة من بعضهم بعضا . غير أن هذه

النظرة القاتمة التى تبرر الحروب وتحاول أن تكسبها طابعاً شرعياً تقابلها روح الأمل والتفاؤل من جانب أنصار السلام ودعاته ، وهؤلاء يبنون حسن ظنهم على جوهر الطبيعة البشرية ويستندون فى هذا الظن إلى الفلسفة الرواقية ، وحسب تعاليم هذه المدرسة الفلسفية لا يعدو الانسان أن يكون مخلوقا تتصارع فيه نزعة الشر مع الادراك السليم ، فاذا ما خضعت هذه لسلطان العقل عاش المرء فى سلام ووئام مع سواه لأن الطبيعة نفسها تميل إلى أن تبرز أسمى وأفضل ما فى النفس البشرية . وإذ كانت الجماعات تتكون من الأفراد فان تغلب هذا الميل كفيل بالعمل على سيادة الوئام فيما بينها . ولقد أوضح دانتى الايطالى الفكرة حين قال إن الانسان خلق كى يتفهم العالم ويبنى عمله على أساس الفهم والادراك ، ولن يتسنى أداء هذا العمل على الوجه الأكمل إلا على أيدى الناس جميعا لأنه عمل فوق طاقة الفرد أو الأسرة أو القرية أو المدينة أو المملكة . هذا هو الهدف الأسمى الذى تتجه الانسانية صوبه لأن السلام ضرورى إذا أريد أن يخصص الفرد نفسه فى جو تسوده الحرية ويملأه الكمال لهذا العمل الذى يكاد يكون سماويا ، وما الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا مراحل التطور نحو هذه الغايه ، وما التاريخ إلا القصة الانسانية الكبرى للصراع العنيف بين فكرتى الحرب والسلام واللتين لم يقدر لإحداهما حتى اليوم أن تكسب المعركة وتفوز على الأخرى بصفة قاطعة .

إذا رجعنا إلى تاريخ أوربا قبل قيام الدولة الرومانية رأينا شعوباً من الكلت فى الغرب ، والصقالبة فى الشرق ، والجرمان فى الوسط ، وكلها شعوب على قدر كبير من التأخر والهمجية تنقسم قبائل وبطون وعشائر ، وهنا تتمثل لنا صورة قاتمة من الحروب والمنازعات وأعمال العنف والاعتداء وانعدام الأمن والاستقرار ، ولكن قيام الدولة الرومانية كان إيذانا ببزوغ فجر عهد جديد إذ ما لبث معظم القارة أن انصاع لحكم روما ، وانتشرت الحضارة

الرومانية بتقاليدها وأنظمتها وقوانينهـــا ، وبثت روما فى نفوس الشعوب الأوربية نوعاً من القومية الاجتماعية التى لا تعرف وطناً ذا حدود معينة ، وتمتعت أوربا — أو قل ذلك الجزء الرومانى منها — بسلام دام قرنين من الزمان (٣١ ق . م — ١٨٠ م) . ولكن السلام Pax Romana الذى اسبغته روما على أوربا ليس النوع الذى تحلم به البشرية ، إذ لم يكن ثمرة إدراك سليم من جانب الشعوب لأهميته ومغزاه ، بل فرضته روما بسلطانها ودعمته حامياتها المبثوثة فى مختلف الجهات ، أى أن الدافع عليه كما يقولون آت من أعلى وليس من أسفل ولذا لم يقدر له الدوام وكان مآله إلى الزوال فى اليوم الذى يرتفع فيه سلطان الدولة ويختفى السيف المسلط على الأعناق، ولا أدل على ذلك من انتشار الفوضى وهجمات البرابرة بعد أن تضاءلت قوة روما . وفضلا عن هذا فلم يكن سلاما شاملا إذ لم تنقطع الحروب بين الدولة والشعوب المتبربرة على حدودها، ولم تخل الامبراطورية نفسها من الاضطرابات والفتن تثيرها الاطماع الشخصية وتؤدى إليها المنازعات بين المتطلعين إلى العرش .

سقطت الدولة الرومانية وعادت الفوضى من جديد تضرب أطنابها فى أوربا عهداً طويلا (٥٠٠ — ١٠٠٠ م) أطلق عليه رجال التاريخ اسم العصور المظلمة ثم أخذت أوربا تخرج من الظلمات إلى النور وتدخل فى دائرة العصور الوسطى بمعناها الحق . وحدثت محاولة على يد شرلمان لتوحيد أوربا تحت سلطانه وتوجه البابا امبراطورا فى روما عام ٨٠٠ م ، ولكن تلاشت آمال الحاكم الزمنى الكبير وتحطمت أحلام الرئيس الدينى الأكبر فتنازع خلفاء شرلمان وقسمت معاهدة فردون عام ٨٤٣ م أملاكه الواسعة بين أحفاده الثلاث ، وظهرت بذور القوميات الحديثة التى تعتز بنفسها . ولقد تجددت محاولة شرمان على يد الملك الألمانى أوتو الأكبر الذى توجه البابا كذلك فى عاصمة المسيحية وعادت الامبراطورية الرومانية المقدسة إلى عالم الوجود وطفق أنصارها يدعون إلى توحيد أوربا تحت سلطان الامبرطور ، ويرون

فيه نائب الله على الأرض فى المسائل السياسية . ولكن الزمن قد ولى فغرب أوربا أبى أن يقر هذه التعاليم بعد أن سار قدما فى طريق الوحدات القومية .

اعتنقت أوربا الديانة المسيحية التى أخذت تنتشر بطريق الاقناع الروحى طوراً ، وبالقوة المسلحة طوراً آخر كما فعل شرلمان إذ أعمل السيف فى قبائل السكسون الجرمانية حتى تقلع عن وثنيتها وتدخل فى حظيرة الكنيسة . والمسيحية دين يدعو إلى السلام والمحبة وحسن النية والاخلاص فى المعاملة بين الأفراد والجماعات ، ويعتمد على الاقناع الروحى لاجتذاب الأنصار . وهذا كله نادى به مؤسس هذا الدين وحمل رسالته تلامذته ومريدوه ، وكان المنتظر أن يكون الدين الجديد قوة تدفع الانسانية نحو الوحدة ، وتسير بالشعوب التى آمنت به فى طريق السلام والاخاء ، وأن يقضى على الأقل بين أتباعه على الحروب وأسبابها ، وأن يعامل الكفار على أنهم اخوان فى الانسانية لم يهتدوا بعد إلى الحق ولم يروا نور اليقين . ولكن شيئاً من هذا كله لم يحدث ، بل كانت الخلافات المذهبية والحروب بين الشيع المختلفة رد القدر الساخر على هذه الآمال والتعاليم السامية ، ومالت الكنيسة إلى أن تصبح أداة للطغيان تضرب المخالفين بيد من حديد ، لا تفهم معنى التسامح الذى هو طابع الأديان السماوية وأساسها القويم ، ثم طغى عليها تيار المادية فنافست الأمراء الزمنيين فى التملك والسيطرة ، وادعى لها أنصارها قوات الهية ما عرفها مؤسسوها الأولون، واشتبكت فى صراع مميت مع الامبراطورية للتنازع على السلطات ، مما أضعف قوة الاثنين وقلل من هيبتهما وشكك البعض فى دعاويهما بعد أن جعل نزاعهما فكرة السلام المسيحية ضئيلة المعنى . وكيف ينتظر من الكنيسة أن تحتفظ بقوة روحية وعملية للتوحيد بعد أن جلس على الكرسى الرسولى رجال من طراز آل بورجيا ؟

برغم هذا لم ينس الناس أن العالم المسيحى وحدة . ولم يكن الرأى الغالب

شديد التنبه لقوات الهدم إذ لم تتأصل الفكرة القومية فى النفوس بعد . وكانت الآراء السياسية متأثرة بتعاليم الكنيسة التى أوضح البابا ربان خطتها فى خطابه الذى حث فيه الشعوب المسيحية بأوربا على الاشتراك فى الحرب الصليبية الأولى وقال لهم فى معرض كلامه « لا تدعوا تعلقكم بالأرض التى نشأتم عليها تقف عائقاً فى الطريق فالعالم كله ملجأ للرجل المسيحى والعالم كله وطن له » ، ومعنى هذا أن الوحدة المبنية على أساس الدين المشترك تسمو على الخلافات القومية وتحتل منها مكان الصدارة وزادت الفكرة وضوحا فى كتابات أحد أساطين الكنيسة وهو Thomas Aquinas (١٢٢٦ — ١٢٧٤م) حيث نادى بأن المسيحيين فى الأصل شعب واحد وانقسامهم إلى شعوب أو دول أمر ثانوى لأن الدول المسيحية كلها تكون أسرة واحدة وهكذا نراه ينفر من فكرة الدولة المستقلة المتمسكة بسيادتها والحريصة عليها . ثم هاجم الحروب فاعتبر الاشتراك فيها خطيئة وإن كنا لا نلوم الذين يقاتلون فى سبيل الله والدفاع عن الدين .

والبابا نفسه بعد أن دان له الأوربيون بالسيادة الدينية أصبح يرى من واجبه أن يحول بقدر المستطاع دون نشوب الحروب الخاصة والدولية كما كانت هذه مهمة الامبراطور بصفته الرئيس الزمنى للعالم المسيحى ولو من الوجهة النظرية على الأقل . أى أن كلا منهما كان يضع نفسه موضع الحكم بين مختلف الأمراء والحكام . ويدل على شعور الكنيسة بهذه المسئولية أن المجامع الكنسية فى فرنسا أخذت فى أواخر القرن العاشر الميلادى تدعو إلى ما أصبح معروفا باسم « سلام الكنيسة » Pax Ecclesia الذى يقضى بتحريم الحرب فى أوقات وفترات معينة . ثم تلا ذلك بعد سنوات اعلان « الهدنة الربانية » ، وطلب إلى الناس أن يقسموا أغلظ الإيمان بمراعاتها واحترامها . حقيقة لم يكن التقيد بهذه الأوامر الكنيسية دقيقاً حتى لجأت الكنيسة من وقت إلى آخر إلى سلاحها من صب اللعنة أو إصدار قرار الحرمان

على المذنب . غير أن هذه الأوامر والمحاولات دليل على ادراك هذه السلطة الدينية العليا للواجب الملقى على عاتقها بشأن الدفاع عن قضية السلام كما أن أهميتها تنحصر فى أنها أول محاولة جدية لمعاملة المسيحيين على أنهم « مجتمع دينى مدنى ، واحد عليه واجب الطاعة للحاكمين الذين نصبهما الله وعهد اليهما أن يحافظا على النظام والسلام فى هذه الحياة وأن يسيرا بالناس إلى السعادة الأبدية فى العالم الآخر . ولما دعا البابوات إلى الحروب الصليبية كان من أغراضهم اقرار السلام بين الجماعات المسيحية بأوربا بتحويل الجهود إلى قضية مقدسة ضد عدو مشترك . لم تنجح الحروت الصليبية فى تحقيق غاياتها ولكنها لم تكن عبثاً إذ أدى الاتصال بين المسيحيين والمسلمين إلى أن يفهم كل فريق الآخر وأخذ « كثيرون من الأمراء والفرسان والشعراء يعبرون عن إيمانهم بالمساواة بين البشر وبالتسامح الدينى والقومى .. وغالباً ما أكدوا عامل الاخوة بين أفراد الجنس البشرى كأحد التعاليم المسيحية . وقد شاركهم كثير من المسلمين هذه المشاعر والاحساسات »[١] . ويعلم كل متتبع لتاريخ هذا الصراع ما ينتج عنه من تأثر أوربا بالحضارة الاسلامية وما ترتب عليه من ازدياد العلاقات التجارية إلى حد كبير وإقامة التجار الغربيين فى بلاد الاسلام تحميهم امتيازات منحها لهم الحكام المسلمون .

والحقيقة أنه مهما قيل فى مساوىء البابوية فقد كانت الكنيسة مؤثراً ربط الناس بعضهم إلى بعض وأوحى اليهم شعوراً من التجانس والوحدة الدينية يسمو فوق اعتبارات الجنس واللغة . وتجلت مظاهر الوحدة خلال العصور الوسطى فى نواح مختلفة وفى نظم تخطت الحدود الجغرافية الطبيعية أو السياسية الوضعية على الأقل إلى أواخر هذه العصور حين بدأ قيام القوميات وبخاصة فى غرب القارة . فهناك النظام الاقطاعى بميزاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد ساد القارة قروناً طويلة إلى أن انهار بنمو القومية والرأسمالية

---

(١) Hertz : Nationality in History and Politics, P. 135.

وازدياد قوة الطبقة الوسطى ، وهناك المجالس العامة يتلاقى فيها رجال الدين وأساتذة الجامعات الكبرى كما حدث فى كونستانس وبال وبيزا وغيرها لتنظيم المسائل ذات المصلحة العامة والأهمية المشتركة ، وهناك الهيئات الرهبانية التى شبه البعض وظيفتها فى المجتمع المسيحى بالجهاز العصبى بالنسبة إلى جسم الانسان . وهناك وحدة الشفور بين طوائف رجال الدين وأهل العلم والأدب والفن وأرباب الحرف المختلفة . هذه الحركات العامة الواسعة النطاق والمتعلقة بالشؤون المادية والروحية كانت تمس معظم أوربا على حد سواء إن لم يكن فى وقت واحد . فنلاحظ مثلا ظهور الطرازين الرومانى والقوطى فى مبانى إيطاليا وفرنسا وألمانيا وانجلترا وأيبريا . وفى الوقت الذى تسبغ كل دولة طابعها الخاص على الطراز العام نرى كلا منها تعمل على الاستفادة مما لدى الأخرى . وعالج الطلاب من رجال الدين والعلمانيين مسائل القانون الدولى وتحدثوا عن القانون الطبيعى . وفى العلاقات بين الجماعات السياسية المختلفة لعب التحكيم دوراً عظيم الأهمية فى فض الكثير من الخلافات وقد أحصى نوفاكوفيتش Novacovitch أكثر من مائة وخمسين معاهدة وحالة للتحكيم فى الفترة (١١٤٧ — ١٤٧٥)[١] .

وإذا طرحنا الآراء النظرية عن وحدة أوربا المسيحية مما سنعرض له فاننا واجدون محاولات عملية لتحقيق هذه النظريات فقد قدم ملك بوهيميا[٢] إلى لويس الحادى عشر ملك فرنسا مشرعا لربط دول أوربا وفى سنة ١٥١٨ أى بعد اختتام العصر الوسيط بقليل عقدت معاهدة بلندن بين هنرى السابع ملك انجلترا وفرنسوا الأول ملك فرنسا وشارل الأول ملك أسبانيا والبابا ليو العاشر وفى هذه المعاهدة المعروفة باسم « السلام العالمى » تعهد الموقعون عليها بالسلام الدائم فيما بينهم والتحالف ضد الأتراك أو أى معتد آخر . وإذا

---

(١) Hertz : Nationality in History and Politics, P. 291

(٢) George of Podiebrady.

تعرض أحدهم لهجوم من جانب دولة أخرى لجأ حلفاؤه إلى الوسائل الدبلوماسية لدفعه. فان لم تجد نفعا تقدموا فى الحال بالمساعدة العسكرية. وكان لأى دولة أخرى أن تنضم إلى المحالفة إن شاءت. وهكذا عقدت هذه الدول ميثاقا «للسلامة الاجماعية» بتعبير العصر الحديث غير أنه لم يدم سوى فترة وجيزة من الزمن إذ تحطم بموت الأمبراطور مكسميليان الأول ونشوب الصراع الطويل الأمد بين فرنسا وأسبانيا.

ووجدت قضية الوحدة والسلام أكبر نصير لها فى دانتى صاحب كتاب De Monarchia الخالد. (١) وانك إذ تقلب صفحات هذا الكتاب وتطوى سطوره طيا تراه يسوق لك الدليل اثر الدليل على أهمية السلام على الأرض الذى هو صورة من السلام العلوى الذى تعجز الأفهام عن إدراكه. ثم يحدثك أن الله والطبيعة لم يخلقا شيئاً عبثا وما الطبيعة إلا يد الصانع القدير. ثم يقول إن الانسان لم يخلق ليعيش منفردا وفى عزلة، لأنه حيوان اجتماعى، وبعد ذلك يتساءل: وما غاية الإنسانية جمعاء؟ ولأمر ما وجد المجتمع الإنسانى؟ وبعبارة أخرى: ما هدف المدنية والحضارة؟

وقبل أن يجيب على هذه الأسئلة يحدثك أن الله قد ميز الانسان بموهبة العقل والتفكير وانها موهبة لازمة للتأمل والعمل حتى يتمتع الفرد برغد العيش ولكن الجنس البشرى لن يستطيع الاستفادة من هذه القوى الكامنة إلا فى ظل السلام العالمى. تدبر مغزى الآية «المجد لله فى الأعالى وعلى الأرض السلام» فالمسيح لم يوص أتباعه بالجرى وراء الثروة والسعى إلى اجتناء اللذة والتمتع بالجمال ولكن رسالته الوحيدة اليهم هى البحث عن السلام. وإذا كنا نبغى هذا فلا بد من توافر الوحدة فى الهدف الذى نضعه نصب أعيننا وفى الادارة المسيطرة على مجال نشاطنا لأن الفرد يحصل على أكبر قسط من

---

(١) راجع الفصل الذى كتبه S. Swith بعنوان Dante and World-Empire فى كتاب The Social and Polirical Ideas of some Great Mediaeval Thin kers.

السعادة حين تخضع كافة قوانا وأغراضنا وجهودنا للعقل الذى يهيمن عليها ويوفق فيما بينها . وإذا كانت مصلحة الأسرة الواحدة تقتضى وجود إرادة عليا ترفع اليها الخلافات فأحرى بالجنس البشرى أن تكون له قوة مسيطرة تتجه إرادتها نحو تحقيق السلام . هذه القوى العليا هى التى يعنى بها دانتى أما الأشخاص فلا أهمية لهم فى نظره فكأن دانتى حين يتكلم عن الحاكم أو الامبراطور يقصد شخصاً مثالياً بل يجوز أنه لا يفكر إلا فى أمر معنوى سام ذلك هو القانون .

ويسوق لنا دانتى دليلا آخر : العالم كله وحدة ينم عليها طابع الاسم نفسه والله واحد وقد خلق الانسان على صورته وعلى الانسان إن شاء ادراك الكمال أن يتشبه بخالقه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ولن يتم هذا إلا إذا اعتمدت كافة العروش والأمارات على قوة واحدة . وثمت أمر آخر : أليس العالم مليئاً بالنقائص ؟ ألا تنشب فيه الحروب من وقت إلى آخر ؟ وأليس الغرض من الحروب اقرار السلام ؟ ولكن من الذى يعين ذلك ويقرره ؟ هنا تتضح الحاجة إلى محكمة عليا أو أمير فوق الجميع يقبض بكلتا يديه على الميزان . والعالم فى حاجة اذن إلى القانون الأسمى الذى يكبح جماح المثل والأهواء والأحقاد القومية وما ذلك القانون إلا العدالة التى تعطى كل ذى حق حقه ؟ فمن هو الانسان الذى يمثل القانون ويحكم الجميع ولا يميل مع الهوى ولا تحركه الأطماع أو تؤثر فيه الشهوات والاحقاد ؟ أليس هو الامبراطور الذى إذا ملكت يداه كل شىء لم تعدله رغبة فى شىء ؟ وإذ أوصلنا المؤلف إلى هذه النتيجة وأعلى كلمة السلطان الزمنى على دعوى البابا وهو الرئيس الروحى بقى عليه أن يعين لنا شخص هذا الحاكم الأعلى وهنا يلجأ إلى التاريخ يستنير بهديه فيخرج من دراسته أن هذا الحاكم هو الأمبراطور الرومانى وهذه الدولة التى يريد قيامها فتضم العالم كله — والعالم إذ ذاك المجتمع المسيحى — هى الامبراطورية الرومانية . لأنها على حد قوله تفجرت من ينابيع الرحمة .

هكذا دعا دانتى إلى امبراطورية مسيحية ذات طابع عالمى تنشر السلام فى ربوع الأرض غير أنه فى الوقت نفسه لا يغفل شأن الحرية لأن للشعوب والممالك والمدن خواصها ومميزاتها التى تتطلب قوانين خاصة إذ « ينبغى أن نلاحظ بعناية أننا حين نقول أن حاكما أعلى يستطيع أن يحكم العالم فاننا لا نقصد إن أى قرار بسيط لكل هيئة محلية يمكن أن يصدر عنـــه . . إن الشعوب والممالك والمدن يجب تنظيمها وفق قوانين مختلفة لأن القانون هو القاعدة التى تدير شئون الحياة . والذين يعيشون فى أجواء مختلفة يتطلبون قواعد للحياة مختلفة ولـكن فى المسائل المشتركة بالنسبة إلى الجنس البشرى والكامنة فى نفسه يجب أن يخضع الكل لحاكم واحد وأن ترشدهم قاعدة واحدة نحو السلام »[1] . فهو اذن يرمى إلى انشاء عالم واحد ذى أهداف وجهود وسياسة مشتركة يحقق الخير للجميع ولـكن تتمتع فى نطاقه أجزاؤه المختلفة بالحرية بالقدر التى يتلاءم وظروفها . والفكر الحديث قد يرى فى دعوة دانتى شبها كبيراً بما يدعو إليه أنصار الدولية وهنا يتعين علينا أن نتلق آراءه بشىء من الحذر اذ هو يفرض وجود حاكم أعلى يستمد منه الأمراء ذلك القانون العام الذى ينظم طريقة حكومة الجنس البشرى وكان دانتى يرى فى هنرى أوف لوكسمبورج أمله فى تحقيق العام الذى يدعو إليه . ولو تمشينا مع فكرة المؤلف لأوصلتنا إلى نظريه الحق المقدس للملكية ولـكن لو فرض وأبدلنا « حاكم » دانتى بهيئة دولية عليا تملى قراراتها المؤدية الى احلال السلام والوئام على الدول التى تـكون اتحاداً أوربياً أو عالمياً الا نجد شبهاً بين هذا « الحاكم الأعلى » وفكرة « الدولة ذات السلطان الأعلى » (Super—state) التى ينادى بها الـكثيرون اليوم بعد أن لمسوا فشل عصبة الأمم وأسبابه ؟

لقد اعتبر Bryce مؤلف دانتى مرثية أكثر منها نبوءة والواقع أنها تشمل الأمرين سويا فمن حيث الاحترام الـكبير لروما والمثل الأعلى لامبراطورية

(١) Elizabeth York : Leagues of Nations, pp. 78—79.

عالمية تكون وريثة العالم القديم ومستودع التقاليد المسيحية يعد الكتاب مرثية نبيلة فى سمو تعبيرها [١] خاصة وقد وضع دانتى كتابه فى وقت كانت القوميات آخذة فى النمو والازدياد. شاهد دانتى هذه القوات الهدامة وتوقع أن تسفر عن انقسام العالم المسيحى إلى دول متنافرة تتضارب مصالحها وتدفع بها إلى القتال. لا يشك أحد أن القوميـــة أنتجت خيرا حيث ساعدت على التقدم المادى للدول وأقرت السلام الداخلى إلى حد ولكنها لم تجلب السلام للعالم ومن هنا تعد دعوة دانتى إلى العالم المتحد تحت إرادة عليا نبوءة تذكـر القرون التالية له أنها إن أرادت المحافظة على الحياة على الأرض فعليها ألا تبنى هذا على رمال القومية المتنقلة غير الثابتة بل تؤسسها على دعائم القانون الدولى والتفاهم بين الأمم والعطف المتبادل بين الشعوب [٢].

فى الوقت الذى يبعث دانتى الأمل الطيب فى نفوس أنصار الدولية نجد مواطناً له يسىء إلى هذه القضية العليا أشد إساءة ذلك هو مكيافللى صاحب كتاب « الأمير » الذى صاغ قانوناً يسير على هديه الأمراء والحكام وتصبح بمقتضاه الحروب والجرائم سلاحاً مشروعاً فى سبيل تحقيق الأمانى القومية والأغراض الوطنية. هذه المبادىء التى صاغها الإيطالى فى دستوره للحكام لأكبر عدو للذين يصبون إلى عالم يقوم على دعائم التعاون السلمى وفض المشاكل بالطرق الودية بدلا من امتشاق الحسام وشن الحروب وأغراق الأرض فى الدماء.

أشرنا إلى أن دانتى يروم إنشاء عالم له حاكم واحد يفرض إرادته على أجزائه المختلفة ويسوى خلافاتها ولكن بيير ديبوا يقول إن أى محاولة لإحياء إمبراطورية رومانية بقصد إحلال السلام بين الأمم حلم لا يستطاع تحقيقه

---

(١) Figgis (John Neville) : Studies of Political Thought from Gerson to Grotius, pp. 24—25.

(٢) The Social and Political Ideas of Some Great Mediaeval Thinkers (Edit. by Hearnshaw), pp. 136—137.

بأية حال من الأحوال ، بل على النقيض من ذلك فإنها تؤدى إلى خلق الإضطرابات والإكثار من عوامل الشقاق وبواعث النكبات إذ ما من رجل سليم الإدراك يؤمن إيماناً حقيقياً أن فى استطاعة فرد واحد فى هذه الحقبة من تاريخ العالم أن يحكمه بأجمعه ويخضع له الناس كافة لأنه رئيسهم الأعلى ، وإذا بدا الميل إلى شىء من هذا فسنرى حروباً وثورات لا نهاية لها ولن يتمكن إمرئ من إخمادها بسبب كثرة السكان وبعد الشقة بين الممالك واختلاف الشعوب وميل الآدميين الغريزى إلى النزاع ، إلا أنه بسبب الرغبة الكامنة فى نفوس الناس فى أن يسود السلام ويعم الوئام فالحل العملى يكون بإنشاء إتحاد من دول غرب أوربا فإذا نشب خلاف فإن مجلس الإتحاد يعين لجنة من المحكمين وهؤلاء بدورهم يبعثون ثلاثة من كبار رجال الدين ومثلهم من القضاة العلمانيين لكل طرف من الطرفين المتنازعين فإن قبلا القرار الصادر فنعما به وإلا فليرفع الأمر إلى البابا الذى يكون حكمه فى هذه الحالة نهائياً .

هذه هى فكرة ديبوا الأساسية ولا شك أنها تعد خطوة إنشائية لها أهميتها فى نظر الدوليين إذا قيست بآراء دانتى النظرية بل أننا اليوم لنعرف قيمة التحكيم ونحاول إقرار مبدأه بطريقة فعالة غير أن الذى يسترعى النظر ما يشير إليه الكاتب الفرنسى من رفع النزاع إلى حكم البابا النهائى . وليس لنا أن نستخلص من هذا تأييد ديبوا لسلطان البابا السياسى على العالم المسيحى فهذا أمر قد عفت آثاره وأن الحقيقة التى يتضمنها الاقتراح لتبدو سافرة أمام أعيننا إذا ذكرنا أن الوقت الذى كتب فيه ديبوا مؤلفه هو العصر الذى كانت فيه البابوية أسيرة فى أفنيون وبذا خيل للكاتب الفرنسى أن البابا سيظل إلى الأبد قانعاً بمركزه المتواضع فى هذا المنفى وبذا يتسنى استغلال نفوذه الروحى فى تنفيذ السياسة والقرارات التى يراها ملك فرنسا موافقة ، وبعبارة أخرى يريد ديبوا إتحاداً من الدول الواقعة فى غرب أوربا وتحت زعامة فرنسا الفعلية وإن لم يكن صريحاً فى إبداء الرأى حتى لا يثير كوامن الشك وسوء الظن .

رأينا كيف جعل ديبوا التحكيم وسيلة لفض الخلافات وهنا يعرض لنا هذا السؤال : وما الذى يتعين على الاتحاد عمله إذا أبى أحد أعضائه التقيد بقرار المحكمين ؟ وكأنما استبق الكاتب الزمن إذ جعل المقاطعة الاقتصادية وسيلة للإرغام حتى يضطر الخارج على القرار إلى الرضوخ بفعل الجوع . ألسنا نجد فى هذه الفكرة نواة المادة السادسة عشرة من عهدعصبة أمم القرن العشرين ؟ ولكن ديبوا لم يفصل الأمر تفصيلا ولم يتعرض لدقائق التطبيق من الناحية العملية وما كنا ننتظر منه أن يكون أصدق نظراً ممن صاغوا عهد العصبة فى نهاية الحرب العالمية الأولى .

مرت أوربا فى طريقها إلى العصور الحديثة بفترة اصطلح الكتاب على تسميتها « بالنهضة » وهى فى الواقع من معالم التاريخ البارزة ومن أهم مظاهرها حركة الاصلاح الدينى التى تحدت سلطان البابا والكنيسة الكاثوليكية . وأعظم شخصية حملت لواء التحدى نبتت فى أرض ألمانيا ، ولكن لوثر لم يساهم فى تقدم القضية الدولية لأنه مجد الدولة وادعى لرئيسها حقوقاً واسعة تجعله يتصرف فى رعاياه وشؤونهم حتى الروحية منها وساعدت إتباع الداعية الأكبر على تأييد هذه المزاعم ودعم هذه الآراء . وفى هذا المحيط الصاخب الثائر يظهر إرزمس مذكراً العالم بما كاد أن ينساه بسبب حدة الخلاف الدينى والرجل من مواطنى هولنده ولكنه عالمى النزعة لا ينتمى بفكره ومشاعره إلى دولة بالذات فقد رحل إلى إنجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا واتصل بزعماء الفكر فيها وكون له أصدقاء ومريدين .

بدأ إرزمس بالتشكك فى عدالة الحرب ونَدَّد بشدة الفكرة السائدة فى عصره والتى تجعل الحاكم صاحب الحق فى البت فى أمر له هذه الخطورة . ثم لم يقف عند هذا الحد بل أنكر قانونية الحرب وهاجم حق الغزو والفتح الذى يهمل مصالح الشعوب ثم تساءل عن المانع من التجاء الدول إلى التحكيم ؟

اكتفى الرجل بالإشارة إلى أهمية هذه الطريقة وامتنع عن ابداء التفصيلات تاركا هذه المهمة لغيره وهو على حق فى هذا إذ لابد لنجاح أى

فكرة ترمى إلى تنظيم العلاقات بين الدول أن نبدأ أولا بإبرازها ثم نعمل على تركيزها فى الآذان حتى إذا ما استعدت النفوس لها وآمنت بها سهل بعد ذلك البحث فى وسائل التنفيذ والتطبيق العملى . ويأبى المؤلف إلا أن يثير إعجابنا به حين يعالج فكرة الحروب الصليبية ويهاجمها بسخريته اللاذعة فيقول : إذا كنا نرمى إلى التوسع أو نجرى وراء ثروة تركيا فما الذى يحدونا إلى إخفاء أطماعنا الدنيوية بستار من إسم المسيح ؟ هذه العبارة القصيرة فى مبناها ضربة قاصمة للمنافقين من آلهة الحرب الذين يسخرون من عقول الناس فيحاولون التماس الأعذار لإخفاء ذات نفوسهم ويتسترون وراء المثل العليا التى لا يعرفون لها قدراً أو احتراماً . هكذا نرى إرزمس عدواً للحروب منكراً لها ساخراً منها وإن كان يجيز الحروب الدفاعية .

أما من ناحية الدولية وقيام اتحاد من الأمم فيقول إن أفضل الحالات هى التى ترى فيها وحدة أوربا بشرط أن يكون على رأسها حاكم على صورة الإله ! ولما كان الناس على ماهم عليه فالأفضل العمل على إنشاء عصبة من دول ذات قوة معتدلة . وفى هذه الفكرة يمس إرزمس مسألتين سيتمخض عنهما المستقبل وهما فكرة المحالفة المقدسة وسياسة التوازن الدولى .

نخرج الآن من نطاق الآراء النظرية البحتة والمقترحات الغامضة فنجد أمامنا مشروعاً مفصلا الغرض منه تعميم السلام فى أوربا والعمل على منع الحروب ، ذلك هو « المشروع العظيم » الذى أنتجته قريحة سلى وزير هنرى الرابع ملك فرنسا ، والطابع العملى هو الصفة البارزة التى يتميز بها اقتراح سلى ولا غرابة فى ذلك فقد كان وزيراً حنكته التجارب وبنى سياسته على نشر السلام فى فرنسا وهذا أتاح له أن يوجه عنايته إلى ترقية الزراعة كما شجع مليكه التجارة والطبقة الوسطى . وقد كان الرجلان على رأس الإدارة فى فرنسا التى فرقتها الحروب الداخلية بين الكاثوليك والهيجونوت فاستطاع الوزير أن يلبس عن

كثب أخطار الحروب ، ولما وضع خنجر أحد المتعصبين حداً لحياة هنرى الرابع وانزوى سلى أخذ الوزير المجرب ينظر إلى حالة أوربا فيراها بمجموعة من شعوب مليئة بالأحقاد والغيرة ووجد أسرة هبسبرج خطراً على القارة بسبب اتساع أملاكها وهنا خرج على العالم بمشروع أبى له تواضعه إلا أن ينسب الفضل فيه إلى مولاه وإن أثبت البحث الحديث خلاف ذلك .

يبدأ سلى بالإشارة إلى الخطر الذى يهدد السلام الأوربى بسبب اتساع أملاك آل هبسبرج ويقترح أن يتنازل هؤلاء عن جانب من ممتلكاتهم ، وفى الوقت ذاته ينصح الحكومة أن تقلع عن الحروب وسياسة التوسع والإعتداء لأن هذه كفيلة بإثارة الحزازات والبغضاء ، وكأنما كان الرجل يستشف المستقبل إذ قدر لفرنسا على يد ريشليو أن تدخل فى صراع طويل مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة . ويبنى سلى استنكاره للحرب على أنها تعود بالخسارة على كلا الغالب والمغلوب ويقول أن كافة الحروب التى اشتبكت فيها فرنسا سواء بقصد الإعتداء أو لأغراض الدفاع عن الذات لم تكن لها من نتيجة سوى المشاق والآلام وإنه حتى فى حالة النصر والفتوح لايتبقى بعد الصلح سوى « الخراب والبؤس والنكبات والموت والفقر وبخاصة للشعوب التعسة التى يجب عليها أن تدفع بآلامها ثمناً لجنون أمرائها وحكامها » . وإذ كانت هذه عاقبة الحرب فخير لفرنسا أن تلجأ إلى التحكيم فيما تراه حقاً لها . ثم يقترح بعد ذلك إنشاء جامعة من الشعوب المسيحية فى القارة الأوربية ويكون لها مجلس للبحث فى الخلافات التى قد تؤدى إلى نشوب الحرب ، ويرى سلى أن تشمل هذه الجامعة الأوربية العناصر التالية : —

١ — ست ملكيات وراثيـــة وهى فرنسا وأسبانيا وبريطانيا العظمى والدنمرك والسويد .

٢ — خمس ملكيات انتخابيـة وهى الولايات البابوية ومعها نابلى ،

والإمبراطورية الرومانية المقدسة على أن تقتصر على النمسا وألمانيا ، وبولنده وبوهيميا والمجر .

٣ — جمهوريات سويسرا ، والأراضى الواطئة ، والبندقية ومعها سردينيا ، والولايات الشمالية بإيطاليا .

ويلاحظ أن سلى يرى أن يكتنى آل هبسبرج بحكم الجنس الألمانى نفسه ، وكذلك يستبعد الروسيا من الجامعة الأوربية لأنها أمة غير متحضرة أحوالها مضطربة فضلا عن بعدها عن بقية دول القارة .

هذا التوزيع الإقليمى إقتراح يمتاز بالجرأة ويثير الكثير من الصعاب والمشاكل ، وكيف يمكن تحقيقه ؟ وبعبارة أخرى كيف نجعل أملاك آل هبسبرج مقصورة على ألمانيا والنمسا ؟ حبذ سلى فى بادئ الأمر الالتجاء إلى الحرب للوصول إلى هذه النتيجة ، ولكنه عاد فغير موقفه واستحسن اتباع أسلوب الإقناع بأن يظهر أمراء أوربا لأباطرة هبسبرج أن نقص مساحة أملاكهم لايؤدى إلى سلام أوربا وخير المسيحية فحسب بل هو كذلك عمل يزيد فى قوتهم ويعلى من شأنهم ويرفع من سمعتهم . والفكرة فى حد ذاتها سديدة فقد كان من أكبر عوامل الضعف والتفكك فى الإمبراطورية الرومانية المقدسة اشتمالها على أجناس متباينة وشعوب متفاوتة من حيث اللغة والدين والتقاليد . ولا يسعنا أن نختم الحديث عن سلى دون الإشارة إلى اقتراحه ومطالبته بحرية التجارة بين الدول المشتركة فى الجامعة الأوربية التى يدعو إليها وأن يشمل ذلك التجارة براً وبحراً . والذى دفعه إلى ذلك احتكار أسبانيا لتجارة العالم الجديد مما عرضها للإعتداء من جانب فرنسا وإنجلترا وهولندة وقد بدأت فرنسا نفسها تتحدى هذا الاحتكار الأسبانى فى عهد هنرى الرابع نفسه .

وهكذا أدرك سلى فى أوائل القرن السابع عشر أثر العامل الاقتصادى فى قيام الحروب كما نعلم اليوم حيث يدعو قادة الأمم إلى إزالة الحواجز

الجمركية وهدمها فيما بعد الحرب الحاليـة كوسيلة لتسهيل التبادل التجارى وسبيل للتعاون والتقارب بين الأمم والشعوب .

هكذا نادى سلى بالجامعة الأوربية وكله أمل أن يتردد النداء فيجد مجيباً وأن يستيقظ الضمير الأوربى ، أما التاريخ فقد رد رداً كله سخرية مؤلمة ومحزنة !

أدى ظهور حركة الإصلاح الدينى إلى منازعات فى ألمانيا انتهت بتسوية مؤقتـة بمقتضى صلح أجزبرج بين طائفتى الكاثوليك والبروتستنت غير أن الأيام مالبثت أن أثبتت أن الصلح لم يكن سوى هدنة مسلحة ، ذلك أن المسائل الأساسية ومصادر الخلاف الكبرى لاتعالج بانصاف الحلول ، وهكذا انقلب الخلاف المذهبي إلى نزاع مسلح وبدأت حرب الثلاثين سنة (١٦١٨—١٦٤٨) فى ألمانيا وتحولت إلى حرب أوربية اشتبكت فيها معظم الدول جرياً وراء مغانم مادية وسعياً إلى تحقيق أهداف قومية ومحافظة على مبدأ التوازن الدولى على حساب ألمانيا المفككة وآل هبسبرج . وهكذا تعاونت السياسة مع الدين فكانت النتيجة خراباً واسع النطاق حتى أن قرى ألمانية برمتها خلت من أهلها وأخرى لم يبق من سكانها سوى العشر .

فى غمار هذه المجزرة هب جروشيوس[1] لأنه لاحظ « فى العالم المسيحى استهتاراً بصدد الحرب ممايبغى أن تخجل منه حتى الشعوب المتوحشة ، وتسابقاً إلى امتشاق الحسام لأتفه الأسباب أو لغير ما سبب . وإذا ماجرد السلاح زال كل احترام للحق سواء كان قدسياً أو بشرياً كأنما خيل للناس أو استقر فى نفوسهم أن يرتكبوا كل نوع من الجرائم دون ضابط أو تقييد » ، فدعا إلى تقييد الحرب حتى تصبح أدنى إلى الروح الإنسانية وذلك بأن تقبل الحكومات

---

(١) ولد فى ولفت عام ١٥٨٣ وتنقل فى إنجلترا وفرنسا وحكم عليه بالسجن مدى الحياة سنة ١٦١٩ ولكنه تمكن من الفرار إلى باريس حيث وضع كتابه « قانون الحرب والسلم » الذى نشر عام ١٦٢٥ وبعدها دعته الملكة كريستينا وجعلته سفيرا للسويد فى فرنسا . وأخيراً استقال من منصبه ، وأثناء عودته من السويد مات فى بلدة روستوك بألمانيا سنة ١٦٤٥ .

المتمدينة مستوى شديداً ودقيقاً بشأن ما يجوز السماح به فى وقت القتال . غير أنه نظر إلى الأمر على أنه أبعد غوراً من هذه النظرة السطحية إذ ليست المشكلة تهذيب وسائل الفتك والتدمير بل هى تجنب الحرب ما استطاعت الأمم إلى ذلك سبيلا . والوسيلة فى رأيه هى التحكيم ولذا نراه يقترح عقد مؤتمر يمثل الدول المسيحية بأوربا ويتولى فض الخلافات بوساطة الأمم التى ليس لها دخل مباشر فى موضوع النزاع . كما ينبغى دراسة الوسائل الكفيلة بإرغام الطرفين المتنازعين على قبول شروط الصلح المعقولة . وأن هذا الرأى ليجعل صاحبه سابقاً للعصر فها نحن أولاء قد تقدمنا فى مضمار المدنية وابتعدنا عن عهد جروشيوس بقرون ثلاث ومازلنا نبحث عن هذه الوسائل أو إمكان اتخاذها وتطبيقها . ويلاحظ أنه يتكلم عن شروط الصلح المعقولة والحق أننا نعتبر الأمم التى تشن الحروب مريضة وفى حاجة الى الشفاء أكثر منها إلى الانتقام والقصاص .

وأن جروشيوس لجدير بمكانه اللائق به فى تاريخ الحركة الدولية إذ أراد أن يجعل فكرة القانون أساساً فى العلاقات الدولية وأرشد العالم إلى هذه الحقائق السليمة . وأخيراً انتهت حرب الثلاثين عاماً بصلح وستفاليا الذى حاول أن يرسم خريطة لأوربا ويعالج بعض مشاكلها . وجلس فى المؤتمر ممثلو الدول الكاثوليكية والبروتستانتية على قدم المساواة وانحط شأن الإمبراطورية المقدسة وزالت دعواها بأنها فى مركز يسمو على غيرها من الوحدات السياسية ولم تعد أعلى من الملكيات الأوربية الأخرى كفرنسا والسويد وأسبانيا وهولنده . وفى الحق لقد برز من المفاوضات والاتفاقات بين ممثلى الدول المشتركة فى المؤتمر نظام الدول الأوربية الحديث القائم على أساس المساواة بين الدول المستقلة ذات السيادة وإن أقر وجود دول كبرى وأخرى أقل منها شأناً . ومن ذلك العهد سرت القاعدة بأن يتولى وضع القانون العام لأوربا الساسة ومؤتمرات السفراء . أى أولئك الذين يمثلون دولا متساوية فى

سيادتها من الوجهة النظرية . ولهـــذه الأسباب مجتمعة يعتبر صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ نقطة هامة فى تطور العلاقات الدوليـة والقانون الدولى الذى ينبغى أن ينظمها .

لم يكن صوت جروشيوس الوحيد الذى ظهر فى القرن السابع عشر بل نجد وليم بن يطالع العالم بمشروع جديد يرمى إلى توحيد أوربا وتعميم السلام بين وحداتها السياسية ، وقد نشر مؤلفه الصغير (١) فى سنة ١٦٩٠ فى وقت تعرضت فيه القارة لأطماع لويس الرابع عشر ملك فرنسا ولما تنقض أربعون سنة على صلح وستفاليا . وينتمى وليم بن إلى جماعة الأصدقاء المعروفين باسم Quakers والذين يقوم مذهبهم على أن الإيمان المسيحى يستند إلى أن فى داخلية كل امرئ نوراً باطنياً يظهر له أنه قد أعد لغرض أسمى من سعادته الذاتية وأن عليه دائماً أن يعنى بحاجات أصدقائه وأن جميع الناس إخوان له أو ينبغى أن يكونوا كذلك . ومن البديهى أن مثل هذه المبادئ تنكر سياسة القوة وتنفر من الحروب وتدعو إلى السلام والإخاء وسنرى كيف بدأت الدعوة السلمية فى القرن التاسع عشر على أيدى رجال من هذه الشيعة .

وأهم مافى مشروع وليم بن المسائل الآتية :

١ — إنشاء برلمان من الدول الأوربية يضع قواعد عادلة يرعاها الحكام .

٢ — تعرض على البرلمان كافة الخلافات التى تعجز السفارات الخاصة عن تسويتها قبل دعوته للانعقاد .

٣ — إذا رفضت إحدى الدول الرضوخ لقرار البرلمان أو تلكأت فى تنفيذه إلى مابعد الميعاد المحدود ولجأت إلى الحرب فواجب بقية الأعضاء إرغامها على احترام القرار الصادر فى موضوع الخلاف .

٤ — الغرض من هذا الاتحاد العمل على منع المنافسات المسلحة بين

---

(١) Essay towards the Present and Future Peace of Europe by the Establishment of an European Diet, Parliament or Estates.

الأعضاء ولا يمس شؤون الدول الداخلية أو سيادتها وإيرادها .

فوليم بن يدعو إلى هيئة دولية تعاونية مع الاحتفاظ بسيادة الأعضاء . وهنا قد يعترض بأن بعض الأحكام التى يصدرها الديت أوالبرلمان لاتكون عادلة ويصبح من العسف تطبيقها ولكن بن لايأبه لمثل هذا الاعتراض لأنه يعلم ويشاركه فى ذلك الواقع أن أحكام المحاكم الأهلية نفسها ليست عادلة دائماً ، ومع ذلك فلا يتصور قيام دولةواستتباب الأمن والنظام فيها بدون وجود القانون . ومعنى هذا أن الحكم يجب تنفيذه مادام ذلك فى صالح المجتمع الأوربى وهنا ينبغى ألا تتعلق الدولة بسيادتها إلى الحد الذى يعطل قرار الهيئة الدولية . وهكذا بينما ينص مشروع بن على حق الدول فى إدارة أمورها الداخلية والاحتفاظ بسيادتها فانه لايرى مانعاً من التضحية فى سبيل الخير الدولى العام . والحق إننا نجد من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن نتخيل عالما يسوده السلام والوئام وتنتفى فيه الحروب وفى الوقت نفسه نمجد سيادة الدولة الفردية إلى الحد الأقصى . إن حرية العمل مرغوب فيها بل هى فى رأى الجميع من مقومات الحياة ودعائم المجتمع المهذب ولكنها يجب أن تكون بالقدر الذى لايؤدى إلى اغفال حرية الغير وإلا انقلب الأمر فوضى لاضابط لها . وإذا كنا لانقر مبدأ الحرية المطلقة للأفراد فى داخل الدولة نفسها فأحرى بنا أن ننكرها فى علاقات الدول بعضها ببعض ويجب أن تعد الأذهان فى مختلف أنحاء العالم ، الدول الكبرى والصغرى على حد السواء، لتقبل مبدأ الحرية المقيدة لصالح الإنسانية .

ويؤخذ على المشروع الذى نحن بصدده أنه لايوضح لنا مايصح اتخاذه من الإجراءات إذا أبى أحد الأعضاء العمل بقرار البرلمان وهى المشكلة التى واجهت عصبة أمم القرن العشرين ولا نعتقد أننا وصلنا إلى حلها حلا عادلا معقولا مع تضحياتنا الباهظة فى السنوات الأخيرة . وقد تجنب وليم بن هذه العقبة الكبيرة بأن افترض عدم احتمال وجودها إزاء اجماع بقية أعضاء

تلك الهيئة الدولية ، وبعبارة أخرى هو يعتمد على حسن النية أولا وعلى الأثر الأدبى من قيام جبهة دولية متضامنة ثانياً .

ننتقل الآن الى القرن الثامن عشر فاذا بنا أمام حرب الوراثة الأسبانية التى وقفت فيها معظم دول أوربا ضد فرنسا كى تحد من أطماع لويس الرابع عشر وأخيراً عقدت معاهدة أوترخت سنة ١٧١٣ وفى هذا العام نفسه نشر سان بيير مشروعا [١] يرمى الى جعل تسوية أوترخت أساساً لنظام دولى يقوم على انشاء هيئه أوربية أو « جمهورية مسيحية » حسب تعبيره ويتعهد أعضاؤها بالإقلاع عن الحرب وتسوية خلافاتهم عن طريق التحكيم أمام جمعية مركزية من الحلفاء ولها أن تنفذ قراراتها بواسطة القوة المسلحة إذا دعت الضرورة .

ختم صلح أوترخت عصر الحروب الكبرى التى أثارتها سياسة لويس الاعتدائية وأطماعه فى السيطرة على القارة ، وكان المفروض أن المجتمع الأوربى قد تعلم درساً قاسياً يهديه إلى إدراك قيمة التعاون لخير الدول كافة ولكن الذى حدث كان نقيض ذلك الأمل تماماً كأن على الإنسانية أن تمر فى بحار من العرق والدموع والدماء حتى تطهر نفوس أبنائها ويقبلوا فكرة السلام عن عقيدة واقتناع وبذا تحرز الفكرة الدولية انتصارها الحاسم .

قبل أن يموت الإمبراطور شارل السادس حصل من الدول على وعد (Pragmatic Sanction) بالمحافظة على أملاك وريثه وابنته ماريا تريزا ومات الرجل مطمئنا إلى شرف الدول وهنا يعتدى فردريك الثانى (أو الأكبر فى نظر التاريخ) ملك بروسيا الشاب على الامبراطورة الصغيرة ويطمع فى اقتطاع ولاية سيليزيا العظيمة بموقعها الحربى والغنية بمواردها المعدنية مع أن والده كان من الموقعين على الضمان المقدس ! حاول فريدريك تبرير اعتدائه بأعذار

---

(١) Projet de Traité pour rendre la Paix Perpetuelle.

تذكر بقصة الذئب والحمل وما أشد الشبه بين الحالين ! ولكنه اعترف فيما بعد أن الطمع كان الدافع الوحيد له على فعلته ونقضه للوعود الدولية . وكانت نتيجة سياسته الاعتدائية نشوب حرب الوراثة النمساوية حيث وقفت فرنسا إلى جانب بروسيا وأيدت إنجلترا النمسا . ثم عقد صلح درسدن وإذا بالدول تغير موقفها فتستميل النمسا إلى جانبها فرنسا وتنحاز إنجلترا إلى صف فردريك أملا فى انتزاع كندا وغيرها من عدوتها التقليدية فرنسا . ويعرف التاريخ هذه الحركة السياسية أو هـذا التذبذب باسم الانقلاب الدبلوماسى Diplomatic Revolution وبذا تهيأ المسرح الدولى لتمثيل الفصل الثانى والختامى فى المأساة إذ نشبت حرب السنوات السبع (١٧٥٦ — ١٧٦٣) التى ضمنت سيليزيا لبروسيا ومكنت إنجلترا من كندا وممتلكات فرنسا فى الهند .

وكأنما شاءت الأقدار ألا ينتهى القرن الثامن عشر دون ارتكاب إحدى جرائم التاريخ الشنيعة إذ قسمت دولة بولنده على أيدى الروسيا وبروسيا والنمسا . أفلا يحق لألفرد زيمرن أن يصم القرن الثامن عشر بالفوضى الدولية فى أبشع صورها ؟

فى وسط هذا الظلام الدامس من الحروب ونقض العهود والجرائم الدولية وسياسة القوة الغاشمة يشع نور يذكرنا بأن هناك ضمائر تثيرها هذه الأحداث. فقد طالع الفيلسوف الألمانى كانت Kant العالم بمقالين أحدهما « مقترحات رجل دولى للتاريخ العالمى » وثانيهما « نحو السلام الأبدى » وقد ظهر فى عام ١٧٩٥ .

يذهب كانت إلى أن الطبيعة وهبت الإنسان العقل لأنها تريد أن تثير فيه حرية الإرادة إذ لم يخلق الإنسان لتسيره الغريزة وحدها أو تغذيه معلومات نشأت معه ولكنه « خلق كى يعمل كل شىء لنفسه وبنفسه » غير أن الإنسان مخلوق عرضة للخطأ إذ إلى جانب قوة العقل والرغبة فى التعاون نجد الغريزة الحيوانية النزاعة إلى التملك والسيطرة . فكانت كما فعل الفلاسفة الإغريق

من قبل يتصور النفس البشرية ميدان صراع بين سلطان العقل وقوة الدوافع الشريرة ، ولكن الفيلسوف يرى الخير عن طريق هذا النزاع لأن مايشعر به الإنسان من البأساء والفاقة يدفعه الى الحياة المدنية ويريه الحقيقة التى تهديه الى أن يدرك أن العدالة وحدها هى التى تهيء له المجال الطبعى الذى تنمو فيه قواه واذا شئنا أن يكون لهذه الحقيقة أوسع مدى لزم أن يكون العدل عالمياً فى طابعه ومرماه . ثم يقول كانت إذا وقفت كل دولة من الأخرى موقف الحرية غير المحدودة والمسئولة فلن ينتج عن هذا غير العداوة وتبادل الشرور والنكبات وهنا تدفع الطبيعة الناس بسوط الحرب وأعباء التسليح الفادحة إلى الإقلاع عن حياة الهمجية التى ينعدم فيها سلطان القانون فيؤسسوا عصبة أمم وهى نظام تستطيع فيه الدول، وحتى أقلها شأنا، أن تتوقع الأمان والسلامة لابسبب قوتها أو إيمانها بحقها بل عن طريق هذه العصبة التى تتحد فيها قوات الأمم جميعا لتكوين قوة واحدة أو إرادة مشتركة تصدر ماتشاء من أوامر وقرارات وفقا للقانون العام .

هكذا يعتقد كانت أن الظروف التى أرغمت « الرجل الطبيعى » على الحياة المدنية وحياة المجتمع ذى القوانين ، هى نفسها التى ستحمل الشعوب على التماس هذه الحياة حيث الطمأنينة والسلامة فى ظل دستور عام يخضع الكل لحكمه. إلا أن الإنسانية لن تصل الى هذه الغاية الا بعد أن تتعرض لتجارب قاسية من الألم والشقاء والحرب والدمار . ومامن شك أن هذا الرأى الذى يعد التعاون أساس الحياة الحقة إنما يختلف عما نادى به الكثيرون من قيام عنصرى « تنازع البقاء » و« بقاء الأصلح » .

ومما يلفت النظر أن كانت يستعمل عبارة « عصبة أمم » Volker bund وهى التى استخدمها الألمان حين الكلام على الهيئة الدولية التى تكونت فى عقب الحرب العالمية الأولى .

مما تقدم نرى أن كانت عنى فى مقاله الأول بوضع نظرية للتعاون السلمى

بين الدول أما فى مقاله الثانى فاهتمامه موجه إلى الناحية العملية حيث يعرض لمسائل يخيل لمن يطلع عليها أنها من كتابات الدوليين فى القرن العشرين فهو يقترح أن لاتشمل المعاهدات التى تعقدها الدول أية تحفظات أو شروطا سرية لأنها فى الواقع تكون نواة لحرب تالية، ثم تناول مشكلة التسليح فأشار بحل الجيوش لأنها تنزل من قدر الإنسان وتحط من كرامته، وإذا كان لابد من الحرب بقصد الدفاع عن النفس والوطن فليكن ذلك عن طريق التطوع. واقترح كانت كذلك تحريم القروض الأجنبية لما تثيره من مشاكل. وهذه مسألة دقيقة لأن النظام الاقتصادى الحالى يرى فى القروض ضرورة فى كثير من الحالات ولكن لايفوتنا أن نذكر أن تقديم القروض للشعوب الضعيفة قد يتخذ ذريعة للتدخل فى شؤونها ثم السيطرة عليها ولو بالقوة كوسيلة لحماية هذه الأموال والتاريخ الملىء بالشواهد المماثلة يؤيد هذه النظرية ويعطى الفيلسوف الألمانى بعض العذر فى اقتراحه السالف الذكر.

ومن الأمور التى تناولها المؤلف بالبحث حق التدخل فى شؤون أعضاء العصبة فهو يعارض فى ممارسة هذا الحق مع استثناء حالة الحرب الأهلية. وهذا الموضوع الذى طرقه كانت لم يستقر عليه الرأى حتى اليوم لأنه يتنافى مع سيادة الدولة فى داخل حدودها، وقد كان من أغراض المحالفة المقدسة والمحالفة الرباعية فى مستهل القرن التاسع عشر كما فسرهما مترنيخ إخماد الثورات التى تنشب فى البلاد صوناً للسلام وعارضت فى ذلك إنجلترا على لسان كاسلريه لأن هذا يخلق ارتباكات ومشاكل ويعد اعتداء على حريات الشعوب واستقلالها مادامت هذه الثورات لاتهدد السلام الدولى بالخطر.

وأخيراً فان كانت الذى شاهد سياسة الأمراء والحكام فى عهده وماقبل ذلك يبدى ارتيابه الشديد فى أفراد هذه الطبقة ولا يطمئن الى تقديرها لأنها تزج بالشعوب فى حروب لتحقيق مجد شخصى أو غرض ذاتى، ولهذا فمن الضرورى أن تتخذ الأمم لنفسها الطابع الجمهورى من الحكم وألا تعلن الحرب

إلا إذا حصلت الحكومة على الموافقة التامة من جانب طبقة المحكومين. ويجب ألا نأخذ كلمة «جمهورى» بمعناها الحرفى الدقيق إذ الأرجح أنه يدعو إلى الحكم المستند إلى رأى الأغلبية، وبهذا يقصد الحكم الذى ندعوه اليوم بالدستورى وهكذا يتفق الفيلسوف الألمانى مع الرأى الحديث الذى يدعى أن الديموقراطيات أحرص على السلام وأكثر نفوراً من الحرب وهو قول فيه قدر من الصحة. ومن العسير الوصول إلى رأى قاطع فى هذا الموضوع على هدى التجارب والأحداث التاريخية إذ مهما قيل فى محاسن الحكم الديموقراطى فلا نزاع أنه من التعسف القول إن القرارات التى تتخذها الحكومات الديموقراطية فى مثل هذه الأمور الخطيرة تقدم عليها لأن الأغلبية الكبرى من الناخبين تؤيدها فعلا. حقيقة تحصل الوزارات فى غالب الأحيان على موافقة الهيئات النيابية ولكن لا يفوتنا أن ننوه أن زعماء الأحزاب هم فى الواقع الذين يوجهون سياسة أتباعهم وينفذون تقاليد معينة فى السياسة الخارجية ولا نستطيع أن نغفل أثر الدعاية عن طريق الصحافة والنشر فى توجيه الرأى العام وإعداده لفكرة معينة. ورجل الشارع كما يسمونه ليس بالقدر الكافى من الكفاية للحكم على الأمور بمعاييرها الصحيحة لأن هذا يتطلب درجة عالية من الثقافة والرقى العقلى مما يدخل فى دائرة الآمال البعيدة التحقيق اليوم. وإنما الذى نظنه أقرب إلى الإحتمال أن الحكومات الديمقراطية تحرص فى سياستها ألا تميل كثيراً عن ميول الشعب ما وسعها الجهد لذلك لأنها تتقدم إليه من حين إلى آخر تطلب ثقته وتأييده وهذا ما يجعلها أميل إلى التروى من الحكومات المطلقة حيث يتوقف كل شىء على إرادة رجل واحد يمليها على الشعب ويتحكم فى الصحافة والنشر والدعاية.

قدمنا خلاصة موجزة لآراء كانت وقد تتسم بطابع الغرابة بالقياس إلى المعايير الخلقية التى كانت تسود العلاقات الدولية فى القرن الثامن عشر غير أن عنصر الغرابة يتضاءل إذا ذكرنا أن هذا القرن شاهد ذروة الثورة الفكرية التى نبتت أصولها فى القرن السابع عشر. وتميزت هذه الحركة المستنيرة بروح

إنسانية وطابع دولى إذ كانت النغمة التى ضرب عليها علماء الاجتماع والفلاسفة أن الإنسان حيوان اجتماعى ليس بالقياس إلى جماعة صغيرة محدودة العدد بل بالنسبة إلى الجنس البشرى كله وأن الناس جميعاً إخوة وأن رخاء المجموع يجب أن يكون المسئولية الملقاة على عاتق الكل بلا استثناء. وفى هذا يقول هايز « لم يشاهد العالم منذ عصر المسيحية الأول ومارك أوريليس دعوة كهذه إلى مبدأ الدولية واستنكاراً للوطنية الضيقة الحدود وحضاً كهذا للناس كى يسموا على روابط الاخلاص المحلية ويصبحوا من مواطنى عالم واحد تتجه جهودهم نحو تحقيق تقدم الإنسانية وسلامها »[1]

لقد كان القرن الثامن عشر عصر العقل الذى أظهر سخافة سوء الظن الناجم عن الوطنية المحدودة النظرة ، وهو عهد سيادة القانون الطبيعى الذى يبين لنا وحدة الجنس البشرى ، وفى هذا القرن بدأت الحملة الإنسانية الكبرى على الرق وافتتح البروتستانت جهودهم لتوحيد كافة أجناس العالم فى ظل هيئة دينية واحدة وهى الحركة التبشيرية الواسعة النطاق التى وجدت ميادين وآفاق واسعة لنطاقها بين الشعوب الأسيوية والافريقية . وقد امتازت كتابات الكثيرين من المفكرين بالنقد اللاذع والسخرية المريرة لفكرة القومية فقد كان المؤرخ جيبون الكبير يفخر أنه أوروبى أكثر منه إنجليزى حتى تراءى له أن يكتب مؤلفه الضخم عن الدولة الرومانية باللغة الفرنسية . وكان فيخته (Fichte) الألمانى أكثر وضوحاً وجلاء حيث قرر أن أهل أوربا المسيحية فى الأساس شعب واحد ينظرون إلى تلك القارة على أنها وطنهم الحقيقى. وها نحن نستمع إلى جان جاك روسو يقول : كفى حديثاً عن فرنسيين وأسبان وألمان وإنجليز فانهم جميعاً أوربيون لاغير . ولاشك أن هذه الإشارات التى أوردناها والعبارات التى اقتبسناها تنم بجلاء عن الروح السائدة بين أفراد الطبقة المثقفة والمستنيرة فى هذا العصر .

---

(١) A Political and Cultural History of Modern Europe, vol. I. pp. 553-54.

هؤلاء الكتاب والمفكرون الذين أوجزنا آراءهم وضعوا الأسس التى تبنى عليها سياسة إنشائية للسلام الدولى ولكنهم وجدوا عقبات وواجهتهم أسئلة لم تسهل عليهم الإجابة عنها :

هل تكون الدول المشتركة فى الأسرة الدولية على قدم المساواة ؟

كيف يتسنى للهيئة الدولية أن تنفذ قراراتها ؟

هل سن قواعد وقوانين دولية من الأمور العملية ؟

أمن واجب الهيئة الإبقاء على الحالة الراهنة فى سبيل المحافظة على السلام؟

وإذا مست الحاجة إلى تغييرها أو تعديلها فكيف نصل إلى إدراك هذه هذه الغاية دون الالتجاء إلى وسائل العنف؟

وأخيراً هل من المستطاع لدول متباينة فى مبادئها ونظمها أن تتعاون بطريقة فعالة ؟

ولسنا نلوم المفكرين إذا لم يدلونا على الإجابة الشافية الصحيحة إذ تواجهنا نفس الأسئلة ، ولازالت الإجابة عنها تثير بيننا الخلاف والجدل .

الفصل الثانى

الثورة الفرنسية وعصر نابليون

فى ٥ مايو عام ١٧٨٩ اجتمع مجلس طبقات الأمة وبدت دقة المسائل المختلف عليها بين فريق التقدم والرجعية وتطورت الحوادث سراعاً وهكذا واجه العالم الثورة الفرنسية وهى انقلاب فى النظم السياسـيـة والاجتماعية والاقتصادية . وإذا قلنا إن القرن التاسع عشر ينحصر تاريخه فى تحقيق أو استقرار مبادئ الثورة سواء فى مهدها فرنسا أو فى بقية أنحاء القارة الأوربية لما عدونا الصواب ، فهى فى الحقيقة حدث لا يقل أهمية من حيث نتائجه الخطيرة عن ظهور المسيحية والإسلام والنهضة الأوربية والانقلاب الصناعى الحديث . والذى يعنينا من الأمر العلاقة بين الثورة الفرنسية وتطور فكرة الدولية .

كان شعار الثورة « الحرية والإخاء والمساواة » والفكرة الساميـــة التى ينطوى عليها هذا الشعار قيام عالم جديد تسوده الحرية وتعيش فيه الشعوب على قدم المساواة من حيث الحقوق والواجبات ويحس الناس فيه أنهم إخوان برغم انتمائهم إلى أجناس متباينة ، فالطابع الدولى أهم ما يسترعى نظر الباحث فى أحداث الثورة وآثارها . ولما تطورت الأحوال فى فرنسا أخذ زعماء الثورة يمدون أيديهم إلى الشعوب المهضومة الحقوق ويدعونها إلى الانتقاض على حكامها المستبدين والانضمام إلى الشعب الفرنسى لتكوين جبهة متحدة وهيئة واحدة سداها الحرية ولحمتها التعاون . وجدت الدعوة صدى قوياً وتألفت الجمعيات فى مختلف البلدان وطفق رؤساؤها يعملون على الاتصال بالفرنسيين وقادتهم وهكذا بدأ اضطراب دولى تجاهل الخلافات السياسية

وتخطى الحدود الاقليمية وأغفل الفوارق الجنسية واللغوية وظهر كأنما هذا الشعور المشترك سيتحول إلى تيار عنيف يجرف القوميات القائمة ويقضى عليها بالزوال . هنا استشعرت الطبقات الحاكمة بالخطر وأدركت الحكومات الاستبدادية أن مبادئ الثورة ستعصف بنظم هذه الحكومات وتدفع الشعوب إلى العصيان . فى هذا الوقت تكون شعور مشترك من حكومات القارة الكبرى دفعها إلى الوقوف جنباً إلى جنب لدفع العدو المشترك .

فى ١٧ يوليه سنة ١٧٩١ وجه الكونت كاونتز وزير الإمبراطور ليوبلد خطابا إلى الدول يؤكد الواجب الواقع على عاتقها باتخاذ سياسة مشتركة للمحافظة على السلام وسلامة الدول وحرمة الممتلكات وقدسية المعاهدات ، ويذكر الدول أن شعوب أوربا أعضاء من أسرة واحدة تربطهم صلات الدين والثقافة والنظم .

بهذا الخطاب ولد نظام جديد . لم يعد ما يحدث فى دولة أمراً خاصاً بها وحدها بل أنه قد يهم الدول جميعا إذا تعرض السلام للخطر وأصبح لزاماً على هذه الدول أن تتفق على سياسة مشتركة .

لم يمض وقت طويل حتى انحاز فردريك وليم الثانى ملك بروسيا إلى الإمبراطور وأصدر العاهلان فى أغسطس سنة ١٧٩١ تصريح بلنتز الذى يعلنان فيه رأيهما فى أن إعادة النظام والملكية فى فرنسا مسألة ذات أهمية بالنسبه إلى ملوك أوربا — وفى هذا الإدعاء نجد بذور المحالفة المقدسة .

وقفت النمسا وبروسيا سويا وبدأت الحرب مع فرنسا وبعد إعدام لويس السادس عشر إنضمت إليهما انجلترا وهولندة وأسبانيا وبيدمنت وهكذا تكون التحالف الأول الذى ظل قائما حتى انفصمت عراه تدريجاً فانسحبت بروسيا وأسبانيا بمقتضى صلح بازل سنة ١٧٩٥ والنمسا بعد أن أرغمتها انتصارات بونابرت فى إيطاليا الشمالية على عقد صلح كمبوفورميو فى عام ١٧٩٧ . إلا أن غياب بونابرت فى مصر على رأس حملته الشهيرة جدد

التحالف الأوربى وانضمت إليه الروسيا وتركيا فعاد بونابرت إلى فرنسا وهزم النمسا فى مارنجو وأجبرها على توقيع صلح لونفيل سنة ١٨٠١ كما خرجت الروسيا قبل ذلك بزمان ليس بالقريب وظل العداء قائما بين فرنسا وانجلترا إلى أن شعرت الدولتان بالحاجة إلى الاستجمام فعقدتا معاهدة أميان سنة ١٨٠٢ ورفرف السلام على أوربا ولكنه النوع الذى يسبق العاصفة والذى تستعد فيه الدول جمعاء لاستئناف القتال .

وبعد عهد وجيز عادت الحرب الأوربية وتكون التحالف الثالث إلى أن انفرط عقده بهزيمة أوستر لتز واندحار بروسيا وعقد صلح تلست سنة ١٨٠٧ واتفاق روسيا مع نابليون مؤقتاً . إلا أنه قبل ذلك بسنوات ثلاث أرسل القيصر اسكندر الأول فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٠٤ رسالة إلى مبعوثه فى إنجلترا وبهاخطة لعرضها على الوزير الإنجليزى بت الأصغر وفيها يقترح تحديد العلاقات بين الدول على قواعد محدودة واضحة المعالم بحيث ترى الدول من مصلحتها احترامها والتقيد بها . فإذا تم الانتصار على نابليون تعقد معاهدة عامة لتكوين إتحاد أوربى وتتعهد الدول أن تعرض خلافاتها على طرف ثالث للنظر فيها ولا تلجأ إلى الحرب إلا بعد استنفاد كافة وسائل التسوية السلمية وإذا أمكن إنشاء هذه العصبة الدولية ووضع قانون عام للسير بمقتضاه يصبح من الصعب على أى دولة أن تخرج عليه دون أن تعرض نفسها لحظر قوات الإتحاد الدولى . غير أن الظروف لم تكن ملاءمة لوضع فكرة القيصر موضع التنفيذ إذ لا بد من الإنتصار على العدو المشترك أولا .

توترت العلاقات بين فرنسا والروسيا وقام نابليون بحملته الكبرى حتى وصل إلى موسكو التى ما لبث أن غادرها مدحوراً . هبت أوربا من جديد ترجو الخلاص من المستبد ووقفت الدول مصممة القضاء على الطاغية وإجبار فرنسا على الانكماش داخل حدودها التى حددتها لها المعاهدات السابقة . وفى عام ١٨١٥ انجلت الغمة واستسلم نابليون إلى أعدائه فنفوه إلى جزيرة

سانت هيلانه يندب مجده الضائع ويقضى بقية أيامه بين صخورها يحيط به الماء وتعلوه السماء ويراقبه حراسه الغلاظ ليكون عبرة لكل من تحدثه نفسه بما أقدم عليه ودليلا قوياً على أن فكرة سيطرة رجل واحد على أوربا كلها حلم بعيد التحقيق كما قال بيير ديبوا من قبل . وفى ذلك المنفى السحيق حدثنا نابليون على لسان كاتم سره ورفيقه أن الحروب التى قام بها كانت ذات مرمى سام وإن خفى على الجميع ! كان يبغى أن يوجد نوعا من التفاهم والتجانس بين شعوب أوربا التى تفرق بينها الحدود الوضعية حتى يتسنى له خلق اتحاد تدعمه وحدة القوانين والنظم والمبادئ والآراء والمشاعر والمصالح . وعلى رأس هذا الإتحاد الأوربى وتحت رعاية إمبراطورية نابليون جمعية مركزية على نسق الكونجرس الأمريكى تشرف على الصالح العام للعائلة الأوربية . وإذا كان حلم نابليون قد تبدد وأمله قد تحطم فإن الرجل لم يستسلم لليأس بل حدثنا أن الأيام ستعمل على تحقيقه وستدرك أوربا استحالة إيجاد أى ظل من التوازن والنظام إلا اذا تكون مثل هذا الإتحاد .

هذه هى الآراء التى يقول نابليون أنها كانت تجول فى خاطره لما كان مسيطراً على معظم القارة ولسنا نزعم أنه محق فى دعواه أم أنها نفثات رجل رأى الصرح الذى جاهد فى تشييده ينهار فأراد أن يستميل عطف العالم ويكفر عما ارتكب نحو الشعوب بحجة أن ذلك كان السبيل لإنشاء العالم الجديد . لقد عاش نابليون لغزاً وقبل أن يغادر العالم الفانى خلف وراءه لغزاً لنا أن نفكر فيه عسى أن نهتدى إلى حقيقته .

هكذا شاهدت الفترة (١٧٩٢ — ١٨١٥) عدة محالفات أوربية وقد لا تختلف فى ظاهرها عن مثيلاتها التى تكونت من قبل ضد آل هبسبرج ولويس الرابع عشر ، ولكنا نلمس فارقا له خطره ودلالته ذلك أن طابع الثورة الفرنسية الحربى وأطماع نابليون وليد تلك الثورة نجحت فى الحروب الأولى ضد الملوك والأمراء إذ ظنت الشعوب أن الأسلحة الفرنسية ستخلصها

من الظلم والاستعباد وتهبها نعمة الحرية والإستقلال . ولكن الإحتلال الفرنسى وانتشار مبادئ الثورة السليمة والضيق الناشئ عن الحصار القارى الذى حاول نابليون بواسطته أن يقطع الصلة بين القارة وانجلترا أملا فى القضاء على تجارة الأخيرة ، كل هذه عوامل تأثرت بها الشعوب وجعلتها تنتهز الفرصة للانقضاض وعلمتها درساً هاماً فى قوة الإتحاد وأثر التعاون فى سبيل إدراك أهداف مشتركة وإحراز النصر . فلما أخفقت الحملة الفرنسية على الروسيا أسرعت الحكومات فكونت أو جددت تحالفها ولكنه مؤيد فى تلك المرة من الرأى العام ومدعم بإرادة الشعوب . والخلاصة أن طول مدة الصراع ضد فرنسا وطبيعته المرة القاسية جعل الدول ترتبط بما يقرب من اتصال أعضاء هيئة واحدة متحدة وأصبحت فكرة الاتحاد الأوربى حقيقة حية لأول مرة منذ انحلال العالم المسيحى فى ختام العصور الوسطى .

ولم يقف أثر حروب الثورة ونابليون عند هذا الحد بل كانت الأهوال التى تحملتها القارة ما يقرب من ربع قرن حافزاً قوياً يدفع الدول فيما بعد إلى البحث عن خير الوسائل العملية لإقرار السلام وتسوية المشاكل . وإذا ذكرنا أن أوربا لم تشتبك فى حرب عامة مدى قرن من الزمان (١٨١٥ — ١٩١٤) لأدركنا أن تضحيات أوربا لم تذهب عبثاً .

الفصل الثالث

عهد حكومة الدول الأربع

١٨١٥ — ١٨٢٢

فى ٣٠ مايو ١٨١٤ وقعت معاهدة باريس الأولى بين الحلفاء المنتصرين وفرنسا المغلوبة على أمرها . ولكن حروب الثورة ونابليون قد هزت دعائم المجتمع الأوربى بشعوبه وحكوماته ، وأحدثت تغييرات واسعة النطاق وجبت تسويتها وهكذا افتتح مؤتمر ڤينا أعماله فى ١٣ سبتمبر ١٨١٤ ، ولم يكن مؤتمر صلح بالمعنى المفهوم لأن الصلح بين الطرفين المتحاربين كان قد عقد فى باريس وانتهت حالة الحرب من الوجهتين القانونية والفعلية .

وكان انتهاء الحروب السابقة فرصة لإجراء تجربة دولية جديدة ، وتساءل الجميع إن كان فى الإمكان إنشاء اتحاد أوربى يتقاسم حقوقا مشتركة ويعترف بالتزامات مشتركة . وفى ٩ يونيه ١٨١٥ وقعت الدول معاهدة ڤينا التى مهما قيل فى نقدها فقد تلتها فترة أربعين سنة لم تنشب فيها حرب عامة . فهل حقق المؤتمر الكبير الآمال فى إنشاء عالم جديد ؟ فى هذا يقول فردريك ڤون جنتز « كان الناس قد منوا أنفسهم باصلاح شامل يتناول نظام أوربا السياسى وبضمانات تكفل السلام أو بعبارة أخرى عودة العصر الذهبى . ولكن المؤتمر لم ينجح فى شىء من هذا وكل ما تمخض عنه إرجاع الأحوال السابقة واتفاقات بين الدول العظمى ذات أهمية ضئيلة بالنسبة إلى التوازن والمحافظة على السلام فى المستقبل ، وتغييرات تعسفية تناولت أملاك الدول الأقل شأنا ولم يقم المؤتمر بعمل من طبيعة أسمى أو بإجراء يراد به إنشاء نظام عام ، أو تحقيق خير العالم مما يعوض البشرية عن آلامها الطويلة أو يبعث فى نفسها

الطمأنينة بصدد مستقبلها . وأن بروتوكول المؤتمر ليحمل طابع اتفاق مؤقت أكثر منه عمل يقدر له الدوام لعدة قرون » .

هكذا حطمت نتيجة المؤتمر الآمال ، وإذا كان الناس قد توقعوا أن يسفر عن خلق عالم جديد فقد كانوا جد مخطئين لأن الساسة الذين اجتمعوا فى مدينة ڤينا كانوا شديدى الإيمان بثبات النظام القديم واستقراره ويرون أنه يكفل إشباع مطالب المجتمع من ناحية القانون أو الحرية ، وأن مهمتهم تنحصر فى عودة النظام القديم كما كان . وليس لنا أن نلومهم لأن الروح الجديدة التى ولدت فى فرنسا اقترنت بالثورات والحروب فأصبح شبح الثورة أشد ما يخيف الساسة ، وحتى قال مترنيخ إن أشد ماتحتاجه أوربا بعد نابليون ليس سوى الهدوء والرخاء . ولكن ألم يكن لهذا الإجتماع الدولى أى نفع ؟ هنا يحدثنا جنتز نفسه « إن العدالة تقضى علينا أن نقول إن المعاهدة بشكلها الراهن لها ميزة لاسبيل إلى إنكارها ذلك أنها أعدت العالم لبناء سياسى أكثر كمالا وإذا قدر للدول أن تجتمع مرة أخرى لإقامة نظام سياسى تصبح فى ظله حروب الغزو من الأشياء المستحيلة وتضمن حقوق الجميع فإن مؤتمر ڤينا كجمعية تحضيرية لم يكن بلا جدوى إذ أمكن الوصول إلى تسوية عدة تفاصيل، وعبد الطريق لبناء اجتماعى خير من الحالى » .

وهناك كسب آخر فان حروب نابليون سددت ضربة مميتة إلى نظام الاقطاع ومهما عمل المؤتمر فقد أصبح من المستحيل عودة النظام الاجتماعى والاقتصادى الى ما كان عليه قبل الثورة الفرنسية .

إننا إذا شئنا العمل على منع الخلافات فى المجتمع الدولى فلا بد من أن نضع قواعد دقيقة نافذة المفعول ، وأن تكون جماعة الأمم مؤسسة على دستور ثابت ، وأن يكون من المستطاع تغيير هذا الدستور أو تعديله دون عناء كبير . ليس فى الامكان القول إن مؤتمر ڤينا حقق هذه الشروط كلها ولكنا نلاحظ انه وضع لأول مرة قانوناً دولياً عاماً حين نص على حرية الملاحة فى

الأنهار الدولية (المواد ١٠٨ — ١١٧) وهكذا ودعت أوربا الى الأبد السياسة التى جعلت نهر الشلدت مثلا موصداً فى وجه الملاحة من البحر منذ عام ١٦٤٨ . ولا تقف أهمية هذا النص على أنه المثل الأول لتشريع دولى عام مقصود بل أنه أدى إلى خلق أول هيئة تنفيذية دولية وهى لجنة الطونة .

وسوّى المؤتمر نهائياً كثيراً من المسائل المتعلقة بالسلوك السياسى او البروتوكول كما عرض لمشكلة تجارة الرقيق التى تتصل بالإنسانية كلها . وقد حاولت إنجلترا ، التى ألغت هذه التجارة المشينة فى سنة ١٨٠٧ ، حمل المؤتمر على إتخاذ قرار حاسم فى الموضوع فلم توفق إلا إلى صيغة تعترف فيها الدول أن إلغاء هذه التجارة أمر جدير بعنايتها . وبذا وجه المؤتمر عنايته ولو بطريقة نظرية إلى مشكلة اجتماعية تمس شعوباً كثيرة وهى مظهر للروح الجديدة التى تنظر إلى الأجناس والشعوب على أنها أعضاء جسم واحد أو أفراد أسرة واحدة .

أما وقد نجح التحالف الأوربى فى تحطيم أطماع فرنسا فى السيطرة على القارة فهل يترك هذا التحالف فيتعرض للإنحلال وتتاح الفرصة لعبقرية حربية طموحة للعبث بحقوق الأمم وسلامة الشعوب ؟ إن مصالح الدول السياسية كانت تحتم ألا تنفصم عرى التحالف بين دول أوربا العظمى . وبناء على هذا نشاهد محاولة لإنشاء صرح دولى جديد على أساس المحالفة المقدسة والمحالفة الرباعية .

والمحالفة المقدسة وليدة أفكار الإسكندر الأول قيصر الروسيا ، وقد وضعت صيغتها فى تصريح صدر فى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ وقد أعلن حكام الروسيا والنمسا وبروسيا أن الغرض من المشروع عزمهم على أن يسترشدوا فى حكمهم لشعوبهم وعلاقاتهم بأية حكومة أخرى بمبادئ المسيحية ، وهى العدالة والتسامح والسلام ، لأنها الوسيلة الوحيدة لتثبيت دعائم النظم الإنسانية . وبعبارة أخرى فالمحالفة تعهد من الملوك بأن يعدوا بعضهم بعضاً إخواناً تربطهم إخوة صادقة ، وأن ينظروا إلى شعوبهم نظرة الوالد إلى أبنائه . ولو

أمعنا النظر فى نصوص المحالفة لوجدناها لاتزيد عن عبارات غامضة ذات طابع ديني ولا تربط الدول الموقعة عليها بالتزامات محدودة ، فهى أقرب إلى تفاهم منها إلى عقد يلزم الأطراف المتعاقدة بأشياء معينة وعهود واضحة المعالم .

ليس هناك مجال للشك فى صدق نية القيصر ، بل لعله الوحيد الذى نظر إليها نظرة جدية واعتبرها وسيلة للسمو بالسياسة الى مستوى أعلى دون أن يدرك صعوبة التوفيق بين السياسة والمثل الدينية العليا . وبرغم مبادئ الإسكندر عن الحكم المطلق التى غرسها فى نفسه مدربه العسكرى الماريشال سولتيكوف ، وأطماعه فى فنلنده والدولة العثمانية ، وامتلاكه لأقوى جيش برى فى أوربا فقد كان رجلا مستنيراً متشبعاً بروح الرومانتيسزم ، إذ تلقى علومه على يد لاهارب الفرنسى وأخذ عنه آراء روسو ، ثم حلت به نوبة من التصوف بعد أن التقى فى خريف ١٨١٣ بالسيدة Von Krüdener التى كرست حياتها لمثل هذا العمل . وهذه النزعة الدينية جعلته يعد نفسه مبعوث العناية الإلهية للقضاء على قوى الإستبداد والطغيان ، بل أنه فكر فى مشروعات تؤدى إلى إدخال النظام الدستورى فى بولنده وفنلنده ، وإصلاح المجتمع بالقضاء على مظاهر الرق الإقطاعى بين الأستونيين واللتوانيين . ولكن المحالفة المقدسة لقيت أسوأ استقبال فقد عدها أنصار الحرية مؤامرة خبيثة للاحتفاظ بالنظم الاستبدادية البالية . ولعل هذا الإعتقاد المتطرف ناشىء عن صيغتها الغامضة وبخاصة ماتعلق بالحكام وشعوبهم ، كما أن الذين وقعوها فى أول الأمر عواهل الدول الاستبدادية مما أساء الظن بنواياهم .

أما من ناحية الحكومات فقد أسر أمبراطور النمسا إلى زميله بالعجز عن إدراك مغزى المحالفة ورماها مترنيخ بالسفه وإن أشار على مولاه بالتوقيع عليها . والواقع أن النمسا كانت تنظر الى القيصر بارتياب ولايخدعها تظاهره بالتعلق بالمبادىء السامية لأنها لم تنس اتفاقه مع نابليون فى معاهدة تلست سنة ١٨٠٧ ولا إصراره أثناء مفاوضات فينا على التهام بولنده كلها ولا احتفاظه

بمليون جندى بعد انتهاء القتال . أما كاسلريه وزير خارجية إنجلترا فوصف المحالفة بأنها قطعة من الصوفية واللغو التافه ، وتخلص من ربط بلاده بها بالاستناد إلى حجة دستورية تمنع توقيع الوصى على العرش لأن الوثيقة المقدسة تطلب توقيع الملوك . وفى الوقت نفسه أرسل الوصى على سبيل المجاملة كتاباً يعتذر فيه ويعلن موافقته على المبادئ السامية التى انطوى عليها المشروع ويعد أن يسترشد بتلك التعاليم المقدسة فى أعماله وتصرفاته فى المستقبل. ورفض البابا الانضمام إلى محالفة صاحبها زنديق ونصير لمبادئ الحرية الجديدة . وكذلك لم يدع سلطان الدولة العثمانية للتوقيع ، ولما كانت معاهدات فينا لم تضمن سلامة أراضى السلطان فقد أوجس الساسة خيفة ، وخيل إليهم أن إغفال دعوته عمل مقصود من جانب الروسيا . وهكذا ولدت المحالفة المقدسة ميتة لا لأن صاحبها كان يعوزه الإخلاص والحماس بل لأن عباراتها غامضة ، أو لعل الروح التى تشيع فيها كانت أسمى من إدراك الساسة والموقعين عليها من الملوك فى ذلك العهد . وأخيراً فمن الصعب أن نحكم على المحالفة المقدسة وهى لم توضع موضع التجربة العملية .

ننتقل الآن إلى الوسائل العملية التى يقصد بها ضمان السلام فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ عقدت المحالفة الرباعية بين إنجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا ويرجع تاريخها إلى عام ١٨١٤ لما هدد ثبات نابليون على الرين الجيوش البروسية والنمساوية بالإنهيار حتى أن مترنيخ أرسل إلى نابليون سراً يفاوضه فى عقد صلح منفرد وهنا أدركت انجلترا الخطر وتمكن وزير خارجيتها كاسلريه من عقد معاهدات Chaumont (أول مارس ١٨١٤) بين إنجلترا من جهة وكل من النمسا وبروسيا والروسيا من جهة أخرى . وأهم نصوصها :

(١) التعهد بمواصلة الحرب ضد نابليون .

(٢) عدم عقد صلح منفرد مع العدو .

(٣) إذا ما عقد الصلح وعادت فرنسا إلى الحرب وهاجمت أحد الطرفين

المتعاقدين تقدم الطرف الآخر بمساعدته بستين ألف جندى .

وجاء فى المعاهدات تحفظ خاص بشأن تشاور الدول بعد إتمام الصلح فيما يؤدى إلى المحافظة على السلام . وليست المحالفة الرباعية التى وقعت فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ سوى تجديد لمعاهدات شومون .

وحسب المحالفة التزمت الدول المتعاقدة بالمحافظة على التنظيمات التى تقررت فى شومون وڤينا وباريس بالقوة المسلحة ولمدة عشرين سنة وذلك من حيث الحدود التى رسمت وعينت ومنع عودة أسرة نابليون إلى العرش . من هذا يبدو الطابع العملى فى هذا الاتفاق كما نرى التزامات محدودة عن أمور معينة وهذا بخلاف المحالفة المقدسة .

غير أنه من وجهة نظر تطور الفكرة الدولية تعد المادة السادسة لدينا أهم ما فى المحالفة الرباعية إذ نص على أنه « لضمان وتسهيل تنفيذ المعاهدة الحالية ولتقوية الروابط المتينة التى تقوم بين الدول الأربع لخير العالم فقد اتفقت فيما بينها « على أن تجدد فى فترات محدودة . . . اجتماعات » تخصص لبحث المصالح الكبرى المشتركة ودراسة الوسائل التى قد تبدو أنجع وأمثل لراحة الشعوب ورخائها وللمحافظة على السلام .

تلك هى الصيغة التى عرضها كاسلريه وقبلها مندوبو الدول الأخرى وهى تخالف ما سبق لقيصر الروسيا تقديمه إذ جاء فى مقدمة مشروع الأخير أن غرض الدول هو المحافظة على الملكية الدستورية فى فرنسا ، كما أيدت المواد الباقية حق الدول المتحدة فى مراقبة أمور فرنسا الداخلية وتنظيمها . ولاشك أن هذه الروح تماثل ما ينادى به البعض اليوم فى معاملة ألمانيا بعد الحرب ، ولكن كاسلريه رفض الموافقة على مثل هذا التدخل الشامل بأن أظهر أن نجاح الاتحاد الأوربى كان نتيجة العمل لمواجهة خطر مشترك ويمكن تجديد الموقف نفسه إذا برز مثل هذا الخطر ، إلا أنه نظراً لطبيعة مثل هذا الخطر المشترك ونوع العمل المشترك لمواجهته ينبغى عدم تحديدهما على أساس مبدأ

عام يعطى الدول المتعاقدة حق التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى بل يجب ترك الأمر للمناسبات والحالات المحدودة . وقد رحب كاسلريه بفكرة المؤتمرات بقصد التشاور لأنه يدرك قيمة الاتصال الشخصى بين الساسة المسئولين فى إمكان الإتفاق على المسائل ذات الأهمية الدولية فضلا عن أنه يؤدى الى السرعة فى إنجاز الأعمال .

وفى المادة السادسة التى أشرنا اليها بداية نظام العمل المشترك Concert System أو نظام المؤتمرات Congress System أو نواة « الحكومة الدولية » فى السنوات التالية لعقد المحالفة الرباعية .

مؤتمر اكس لاشابل

اجتمع فى أول أكتوبر ١٨١٨ وسمح للدوق دى ريشليو بالحضور نيابة عن فرنسا ، وقد وافق على جلاء قوات الاحتلال عن فرنسا . ثم طلب الوزير الفرنسى انضمام بلاده إلى المحالفة الكبرى على قدم المساواة مع الدول الأخرى . وهنا تباينت وجهات نظر الأخيرة إذ كان من التناقض إدخال فرنسا فى محالفة تعد فى الواقع موجهة اليها ومن جهة أخرى فان الأسباب التى استدعت الجلاء عن المناطق المحتلة بفرنسا هى نفسها التى تبرر اجابة فرنسا الى مطلبها .

قدم القيصر مذكرة بآرائه فقال إن المحالفة الرباعية ليست سوى مركز « الإتحاد العالمى » وبرغم عدم قابليتها للتغيير من حيث المبدأ « فيمكن إذا وسعنا نطاقها وفق الظروف أن تصبح « تحالفاً من كافة الدول » ، وذكرت أن « نظام أوربا » يجب أن يكون أساسه اتفاق فينا ومعاهدة باريس ، ومبدأ المحافظة على الاتحاد الأخوى بين الدول المتحالفة ، وهدفه ضمان الحقوق المعترف بها . وبناء على هذه الاسباب فلا داعى لمعاهدات جديدة واقترح :

(١) الاحتفاظ بالمحالفة الرباعية ضد فرنسا .

(٢) عمل محالفة عامة نافذة المفعول بقصد ضمان الحالة الإقليمية القائمة والسيادة الشرعية. وتكون هذه المحالفة بواسطة تصريح يصدر فى ختام أعمال المؤتمر وتوقعه الدول التى وقعت معاهدة ڤينا .

هنا تبدو فكرة القيصر القائمة على انتزاع «ضمان» عام شامل من كافة الدول . وقد حاول استمالة إنجلترا بإبداء استعداده للموافقة على خطتها إزاء تجارة الرقيق ، ورحب مترنيخ بمحالفة من هذا النوع ذات طابع محافظ ، ووافقت بروسيا على فكرة الضمان العام حتى أن مندوبيها فى المؤتمر اقترحوا إنشاء جيش دولى مقره بروكسل ويكون تحت إمرة دوق ولنجتون، فلم يلق الإقتراح تأيداً من إنجلترا نظراً للأثر السيء الذى يحدثه عمل من هذا القبيل فى نفوس الفرنسيين .

أما كاسلريه فقد أبى الارتباط بضمان كهذا وأعد مذكرة فى أكتوبر ١٨١٨ تعد غاية فى البراعة الدبلوماسية والدقة فى التعبير .وتوضح هذه المذكرة وجهة نظر الحكومة البريطانية إزاء المعاهدات التى أريد بها تنظيم العلاقات الدولية . وقد استهل الوزير الإنجليزى مذكرته قائلا إن المبادىء السامية التى تنطوى عليها محالفة ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ هى نظام أوربا فى مسائل الضمير السياسى . غير أننا نحط من قدر هذه المبادىء إذا حاولنا مزجها بالمناقشات الدبلوماسية والإلتزامات السياسية التى تربط كل دولة بالأخرى والتى نجدها فى المعاهدات . وبعبارة أخرى لا مانع أن ترفرف روح المحالفة المقدسة على المجالس الأوربية ولكن الذى يحدد أعمال هذه المجالس وسياستها إنما هو المعاهدات وحدها . وبعد أن لخص الطابع الذى يميز المعاهدات القائمة أوضح أنها تشمل التزامات محدودة لحالات معينة وليس الغرض منها التوسع فى تفسيرها حتى تشمل حالات لم تخطر فى البال عند عقدها، ثم اعترض على فكرة «المحالفة التضامنية» (Alliance Solidaire) التى تلزم كل دولة بالمحافظة على أو تأييد حالة الوراثة والحكومة والممتلكات ضد الاعتداء

والهجوم على ان تنال لنفسها مثل هذا الضمان [١] . ويفهم من هذه المذكرة وغيرها فى مناسبات مماثلة أن كاسلريه يريد أن يحتفظ لبلاده بحرية العمل وفق الظروف والمناسبات . وهذا يفسر لنا اتجاه السياسة البريطانية بوجه عام ، فهى قد ضمنت استقلال وحياد سويسرا فى معاهدة ڤينا (١٨١٥) ثم عادت فضمنت استقلال بلچيكا وحيادها وكان خرق ألمانيا لهذا الحياد فى سنة ١٩١٤ السبب المباشر الذى دعا انجلترا إلى إعلان الحرب على ألمانيا ، ولكن الشعب الإنجليزى ينفر عادة من فكرة الضمان العام غير المحدود الأهداف والالتزامات وقد أوضح كاننج [٢] فيما بعد وجهة النظر هذه بقوله إن حرص بريطانيا الشديد على الوفاء بالتزاماتها يجعل من الضرورى ألا تتسرع هذه الدولة فى الارتباط بها ، وهو يرى أن ضماناً من هذا النوع من أثقل الالتزامات لأنه يجبرها على تقديم المساعدة وقد تكون تصرفات الدولة المضمونة هى التى استفزت غيرها وعجلت بالإعتداء عليها . أضف إلى هذا أن تقيد إنجلترا بضمان شامل للتسويات الإقليمية والملكيات الشرعية مبدأ خطر فى حد ذاته أو يجرها إلى التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويفسح المجال للدسائس المختلفة ويزيد الارتباكات فى وجه الحكومة البريطانية . ولا شك أن هذا التعليل معقول من وجهة السياسة والمصالح البريطانية ، ولكننا فى الواقع نرى فى سياسة « حرية العمل وفق الظروف » وسيلة للتحلل من الالتزامات وإنه لابد لنا ، إن شئنا إنشاء عالم أكثر تنظيماً واستقراراً ، من ضمانات دولية عادلة تمنع أعمال العدوان مع الابتعاد عن الأحوال الداخلية بقدر الإمكان على أن تقوم الدول من وقت إلى آخر بتعديل التسويات التى تصبح غير ملائمة للزمن . وإذا كنا نأخذ على سياسة إنجلترا هذه المبادىء فإننا كذلك لا نقر فكرة الضمان العام الذى تقدم به القيصر لأن الطابع الذى تميز به هو المحافظة الجامدة على المعاهدات والنظم القائمة فى عصر تشيع فيه مبادىء جديدة .

(١) Temperley and Penson : Foundations of British Foreign Policy, pp 39-46

(٢) Ibid : pp. 82—83.

إزاء هذا الموقف من جانب إنجلترا تقرر أمران فى ١٥ نوفمبر ١٨١٨، فقد جددت المحالفة الدفاعية ضد فرنسا (على هيئة بروتوكول سرى أبلغ خبره الى ريشليو) ثم صدر تصريح دعيت فرنسا إلى الاشتراك فيه ويقرر أن غرض الدول هو المحافظة على إتحادها الذى تدعمه روابط الأخوة المسيحية وإن القصد من هذا الاتحاد المحافظة على السلام على أساس احترام المعاهدات. ثم قرر فى الختام عدم عقد اجتماعات من بعض الأطراف بشأن المسائل التى تخص الدول الأخرى دون دعوتها أو حضورها.

وكان على المؤتمر أن يعالج المسائل الخاصة بالإتحاد الألمانى، ولكن مترنيخ اتفق مع ملك بروسيا على حلها فيما بينهما وعلى طريقتهما الخاصة، وهذه هى سياسة الباب الخلفى التى لا تستقيم مطلقاً على مبدأ التشاور بين الدول الكبرى بصدد المسائل ذات الأهمية المشتركة.

وبرغم الشقاق الذى بدا كان المؤتمر يمثل فى ظاهره أسمى مظاهر الانسجام وتدفقت عليه المطالب من مختلف أنحاء القارة «كأنه محكمة عليا للقضاء الدولى»[1] فالتجأت إليه الدنمرك مطالبة ارغام السويد على الوفاء بالتزاماتها فى معاهدة كيل ونجح المؤتمر فى معالجة هذا الموضوع برغم احتجاج ملك الدولة الأخيرة، ثم تناول المؤتمر بالبحث مسألتى الرق وقرصان البحر الأبيض ولكنه لم يصل إلى قرارات حاسمة بسبب الخوف والغيرة من قوة إنجلترا البحرية كما أن القيام بإجراء مشترك للقضاء على خطر القرصان إصطدم بخوف انجلترا من وجود أسطول روسى فى البحر الأبيض المتوسط. ولاشك أن الخوف من هذين الأمرين أظهر عناصر ضعف الإتحاد الأوربى وأبان الإتجاه الذى سيؤدى إلى انهياره فيما بعد.

---

(١) Hearnshaw : Main Currents of European History, p. 132.

تطور الخلاف بين الدول الكبرى :

فى عام ١٨١٩ صدرت قرارات كرلسباد التى عدها مترنيخ فوزا كبيرا لسياسة القمع ومقاومة الحركات القومية والدستورية فى المانيا ، إذ نظر الناس إلى هذه القرارات على أنها خطوة أولى من جانب المحالفة المقدسة لتنفيذ سياسة الاستبداد فى مختلف أنحاء القارة ، وقد أدرك كاسلريه الخطر واحتج عليها كتدخل ليس له ما يبرره فى حرية دول مستقلة ذات سيادة ، وأشار الى السفير الروسى فى لندن أنه ليس من صالح الحكومة عقد محالفات ضد الشعوب .

وفى هذا الوقت حدثت الثورة فى أسبانيا ، وكان القيصر يود التدخل وأبدى استعداده لإرسال جيش روسى فلقى الاقتراح معارضة من جانب النمسا وانجلترا وإن اختلفت دوافع الدولتين . ففى الخامس من مايو سنة ١٨٢٠ أعد كاسلريه مذكرة [١] يعارض فيها مبدأ التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتعد هذه الوثيقة إيضاحا عظيم الأهمية لأسس السياسة البريطانية بل لعلها أهم الوثائق المتعلقة بأهداف انجلترا الخارجية . أما بصدد أسبانيا فقد أوضحت المذكرة الخطر الناجم من محاولة التدخل فى أمور الأسبان الذين أثبتت التجارب أنهم لا يطيقون مثل هذا العمل من جانب الدول الأجنبية . ثم عرض كاسلريه بعد ذلك لمسألة مبدأ التدخل بصفة عامة فاعترف بالخطر الذى تتعرض له أوربا من جراء التجارب والأحداث الثورية التى تموج بها بلدان أوربا ولكنه قال « إن مراجعة وتحديد أو تنظيم سير هذه التجارب عن طريق مجلس أجنبي أوقوة أجنبية ، فكرة من الخطر الاعتراف بها ومن المستحيل تنفيذها » ثم قال ألا شيء يفسد هذه المحالفة أو غيرها

---

(١) Temperley and Penson : Foundations of British Foreign Policy pp. 48-63.

من التنظيمات الانسانية أكثر من محاولة مد واجباتها والتزاماتها خارج النطاق الذى تحدده الفكرة الأساسية والمبادئ المفهومة فيها، وإن المحالفة القائمة «لم يكن الغرض منها أن تصبح اتحادا لحكم العالم أو للإشراف على الشئون الداخلية للدول الأخرى»، بل إنه هاجم فكرة التقدم بنصيحة إجماعية من قبل الدول المتحالفة «لأنه إذا لم نكن مستعدين لتأييد تدخلنا بالقوة فسيكون من النادر أن يصغى أحد الى نصحنا»، ثم أكد عزم انجلترا على عدم مجاراة سياسة التدخل لأن أيدى الحكومة البريطانية وفقا للدستور مغلولة، إذ لابد لها من نيل تأييد البرلمان والرأى العام. إن الحكومة البريطانية مستعدة للوفاء بالتزاماتها إذا اضطرب التوازن الدولى أوهدد أى خطر النظام الأوربى ولكنها لاتوافق على آراء نظرية عامة، لأنها تعتبر محاولة تعميم مبدأ التدخل وتحويله الى نظام ملزم للدول أمر بعيد عن الروح العملية وعرضة للاعتراض الشديد وفى تطبيقه استحالة مادية وأدبية.

أما مترنيخ الذى لاتعنيه مشاكل أسبانيا البعيدة عنه والذى يعلم أن التدخل المسلح من جانب الدول معناه اختراق الجيوش الروسية لبلاده، فقد أخفى معارضته تحت ستار عبارات رنانة، فأوضح أن المحالفة يراد بها معالجة أمراض أوربا «الأدبية» ولكن مشكلة أسبانيا «مادية» وتدخل المحالفة يزيدها تعقيدا، ثم قال إن التدخل يجب أن يتم على يد الدول الخمس، وتساءل هل فى الإمكان الاعتماد على انجلترا وفرنسا؟ ثم ختم مذكرته بأن الدول تستطيع منفردة أن تعمل ما تمس اليه الحاجة بواسطة خطة مشتركة حازمة. ولاشك أن هذه الحجج تدل على مهارته فى استغلال المثل العليا بشأن المسائل الخاصة.

غير أنه فى يوليه نشبت الثورة فى نابلى، وكان مترنيخ يرى ضرورة التدخل خوفا من انتشار العدوى إلى بقية الولايات الإيطالية وبخاصة لمبارديا والبندقية الخاضعتين للنمسا، كما أنه يستند إلى المعاهدة السرية المعقودة بين النمسا ونابلى فى ١٢ يونيه ١٨١٥ والتى تلزم الأخيرة بألا تحدث تغييرات

دستورية تخالف النظم القائمة فى الممتلكات النمساوية بإيطاليا . وكان كاسلريه نفسه لا يعترض على تدخل النمسا إذا اعتقدت أن سلامتها معرضة للخطر من جراء الحوادث الجارية فى نابلى ولكن مترنيخ ، وكان يطمع فى نيل تفويض من الدول بهذا التدخل حتى يكتسب تأييدها الأدبى وحتى يصبح ذلك سابقة دولية ، فقد غير لهجته السابقة وأخذ يحبذ التدخل فى شؤون نابلى لا بالاستناد إلى المعاهدة بل على أساس التفرقة بين الثورات فهناك نوع من أعلى يأتى عن طريق الملوك والحكام وهو نوع مشروع ، أما الآخر فهو الذى يقوم به الشعب نفسه وهذا عمل غير مشروع يقتضى التدخل للقضاء عليه .

شجعت فرنسا فكرة عقد مؤتمر عسى أن تتاح لها الفرصة للتدخل فى شؤون أسبانيا ولكن مترنيخ لم يحبذ هذه الفكرة واقترح بديلا لها أن ترفض الدول الاعتراف بالحكومة الثورية فى نابلى وأن تؤيد وزاراتها الإجراءات التى تتخذها النمسا لقمع الثورة . فرد كاسلريه بأنه لا يريد أن تكون انجلترا عضواً فى عصبة دولية ضد نابلى ولن تتدخل بلاده فى شئون هذه الولاية الداخلية ولن تسمح لغيرها بمثل هذا العمل ولكنه فى الوقت نفسه أبدى استعداده لالتزام الحياد وترك النمسا تتدخل على مسئوليتها إذا رأت فى الحالة تهديداً لسلامتها . إزاء هذا الموقف الصلب من جانب انجلترا مال مترنيخ إلى رأى الروسيا وفرنسا وعلى هذا الأساس اجتمع مؤتمر تروباو فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٠ ونجح الوزير فى حمل الروسيا وبروسيا على إصدار بروتوكول تروباو الشهير فى ١٩ نوفمبر وجاء فيه : « أن الدول التى تتغير حكومتها بسبب الثورة التى تهدد نتائجها الدول الأخرى لا تصبح بصفة فعلية أعضاء فى المحالفة الأوربية وتظل مبعدة عنها إلى أن يعطى موقفها ضمانات بالنظام والاستقرار القانونيين . . . وإذا كانت هذه التغييرات تسبب تهديداً لغيرها فإن الدول تلزم نفسها بالوسائل السلمية وبقوة السلاح إذا لزم الحال بأن تعيد الدولة المذنبة إلى حظيرة المحالفة العظمى » .

هكذا برزت المحالفة المقدسة وعلى هذا النمط حاولت الدول الثلاث أن تكون لنفسها صفة الاشراف على أوربا وتنظيم أمورها . وأراد مترنيخ التخفيف من وقع البروتوكول فأعلن أن التصريح يؤيد مبدأ تستطيع أى دولة دستورية الموافقة عليه ما دام تطبيقه مقصوراً على الشئون الداخلية التى يكون لها تأثير خارجى ، كما أنه يضمن فقط السلطة الشرعية كما ضمنت المحالفة الأملاك الاقليمية ضد القوة . وقد وافقت فرنسا مع عدة تحفظات ولكن هذا التفسير لم يقنع كاسلريه الذى أعد ردا فى ١٦ ديسمبر أنكر فيه أن حق التدخل مستمد من المادة الخامسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ التى تنطبق على فرنسا وحدها ولا تلزم الدول إلا بالتشاور بقصد الدفاع ضد خطر مشترك لا التدخل المسلح أينما وحينما تظهر الثورة ، ثم أشار إلى أن البروتوكول يضع فاصلا بين الملوك وشعوبهم ، إذ يجعل سلامة العروش متوقفة على المساعدة الأجنبية ، وتساءل بعد ذلك عن مدى استعداد الدول العظمى كى يطبق نفس المبدأ عليها ، وكأنما أراد قطع خط الرجعة فأعلن بلهجة حازمة أن انجلترا غير مستعدة لذلك وأنها لن تكون شريكة فى نظام يبدو أنه يتجه إلى خلق نوع من الحكومة فى أوربا ذات مجلس إدارة يشرف على أمور القارة مما يهدم كافة الآراء المتعلقة بالسيادة الداخلية ، وأن الحكومة البريطانية لتأبى أن تحمل نفسها بصفتها عضو فى المحالفة بالمسئولية الأدبية المترتبة على القيام بوظيفة بوليس أوربى .

انفض المؤتمر على أن يعقد اجتماع آخر فى ليباخ (يناير ١٨٢١) ويدعى إليه ملك نابلى وقد اجتمع المؤتمر فعلا واستمع إلى شكوى فرديناند وكلفت النمسا باخماد الثورة بعد أن أبدى مندوب انجلترا معارضته الشديدة لبروتوكول تروباو .

انهيار المحالفة الرباعية

فى هذا الوقت نشبت الثورة فى بلاد اليونان (مارس ١٨٢١) وتقرر

دعوة مؤتمر فى خريف ١٨٢٢ ، وقبل اجتماع المؤتمر حدث أمران على جانب كبير من الأهمية أولها تفاقم الاضطراب فى أسبانيا وثانيهما انتحار كاسلريه فى ١٢ أغسطس ١٨٢٢ ، وبموته أخذت سياسة عقد المؤتمرات بانتظام فى الزوال إذ كان الوحيد الذى هدته تجارب عشر سنوات فى وزارة الخارجية إلى أن يدرك أهمية الاتصال الشخصى وقيمة التبادل المباشر لوجهات النظر ، وحق له أن يقول لجورج الرابع « مولاى ! من الضرورى أن أقول وداعا لأوربا . . . إذ ليس بعدى من يفهم شئون القارة » . والواقع لقد كان أهم ما يميز الوزير السابق طابعه الأوربى وسعة إدراكه لمشاكل القارة .

اجتمع مؤتمر ڤيرونا فى أكتوبر سنة ١٨٢٢ لمناقشة مسائل اليونان وأسبانيا ومستعمراتها الأمريكية الثائرة وإيطاليا . وقد افتتح مونتمورنسى المناقشات بأسئلة ثلاث تعبر عن آراء الحكومة الفرنسية :

هل تسحب الدول سفراءها من مدريد إذا اضطرت فرنسا الى ذلك ؟ وإذا نشبت الحرب فعلى أى شكل وبأية أعمال تمنح الدول تأييدها الأدبى لفرنسا ؟ وإذا طلبت الدول إلى فرنسا التدخل فأية مساعدة مادية تقدمها إلى الأخيرة ؟ وهنا تمسك دوق ولنجتون بالتعليمات الصادرة من كاننج وزير خارجية بريطانيا الجديد بأن يؤكد أنه إذا كان هناك مشروع للتدخل فى أسبانيا سواء بالقوة أو التهديد فلن تشترك فيه انجلترا مهما كانت العواقب المرتبة على ذلك . ولما عبر جيش دوق دنجوليم الفرنسى الحدود الأسبانية فى ٧ ابريل سنة ١٨٢٣ كان قد قضى بالفناء على تحالف الدول الكبرى أو عصر الاتحاد الأوربى كما يدعوه البعض .

وكانت النتيجة مدعاة لارتياح كاننج إذ استعادت انجلترا حريتها فى فى العمل ، ولما شكا مترنيخ لسير هنرى ولسلى السفير البريطانى فى ڤينا رد وزير الخارجية البريطانية على السفير بأن انجلترا ليست ملزمة بالتدخل أو بالمساعدة عليه فى أحوال الدول الداخلية ، أما التعهد الخاص بفرنسا فحادث

استثنائى وخاص لا يجوز تعميمه ، أما عن مركز انجلترا فى المحالفة وما النفوذ الذى كان لنا فيها ؟ لقد اعترضنا فى ليباخ وڤيرونا فكان ذلك كله هباء وتبدد فى الهواء .

بقيت مشكلة المستعمرات الأسبانية فى أمريكا ، فقد كان القيصر راغباً فى إخمادها ولم يكن لدى فرنسا ما يمنعها من أداء هذه المهمة ، ولكن ماذا تستطيع الدول أجمع أن تفعله إزاء معارضة انجلترا وقوة البحرية البريطانية ؟

لقد كان لإنجلترا مصالح مالية وتجارية آخذة فى النمو والازدهار فى أملاك أسبانيا بالعالم الجديد ولذا فهى ترحب باستقلال هذه الممتلكات أو على الأقل بعدم تدخل الدول كفرنسا فى شؤونها . ووقفت الولايات المتحدة موقف المعارضة فى أى تدخل أوروبى فى الأمريكتين خشية أن يتعدى ذلك الى أراض ليست تحت السيادة الأسبانية ، وبناء على هذا أصدر الرئيس منرو فى ديسمبر ١٨٢٣ تصريحه المشهور الذى ظل أساس السياسة الأمريكية بالنسبة إلى العالم الأمريكى . ويرى بعض الكتاب أن هذا التصريح صدر بإيحاء كاننج وبفضل مساعيه ، وينكر غيرهم هذا الظن ويؤكد أن دعاوى التصريح الواسعة المدى والتى تشمل القارتين جميعا لم تكن لتوافق عليه انجلترا إذ يحد من نشاطها هناك ولكن عدم تدخل الدول الأوربية فى المستعمرات الأسبانية كان مطابقاً لمصالح بريطانيا العظمى المباشرة فى تلك الفترة .

أسباب فشل التجربة الدولية

بانتهاء أعمال ڤيرونا وانسحاب انجلترا من المحالفة الرباعية أخفقت التجربة الدولية ، وسنحاول أن نتعرف بعض الأسباب التى أدت الى هذا الفشل : —

(١) أخفقت المؤتمرات لعدم وجود أساس من أول الأمر للأعمال التى تقوم بها ولأن الساسة أبوا أن يجيبوا على السؤال التالى أو على الأقل يواجهوه مع أهميته فى أى مجتمع دولى : إذا كنا نريد نوعا من الهيئة الدولية

التشريعية فما هى المسائل التى ينبغى أن تدخل فى اختصاص هذه الهيئة ؟ ولهذا لما بدت المشاكل وكثرت الثورات فى أوربا أرادت الدول الوسطى والشرقية الثلاث أن تتخذ من التحالف مبدأ للتدخل فى شؤون الشعوب الداخلية وأبت انجلترا الموافقة، وهذه المسألة التى تحطمت عليها السياسة الدولية المشتركة تعرض لنا فى كل عصر لأنها وثيقة الصلة بأى مشروع يراد به إنشاء عالم جديد تحدد فيه الحقوق والواجبات وتزال منه عوامل الخلاف . وفى هذا يقول وولف[1] إذا كنا نريد أن ننشىء جمعية من الأمم على طراز جماعة مكونة من الأفراد، وبعبارة أخرى إذا كانت المسائل التى تتصادم فيها رغبات الشعوب ومعتقداتها ومصالحها ستعرض للبحث واتخاذ قرارات بشأنها فمن أوجب الأشياء الاتفاق مقدماً على ماتستطيع مثل هذه الجمعيات أن تنظر فيه من المسائل». إذ الواقع أن الصيغ الغامضة المرنة تصبح عرضة لاختلاف التأويل والتفسير، وتفسح المجال لتباين وجهات النظر، وبالتالى لانفصام عرى الوحدة بين الدول وعجزها عن السير على سياسة مشتركة لمعالجة المشاكل وتنظيم العلاقات الدولية .

(٢) هذا النظام كما أرادته الدول الاستبدادية ينحو إلى خلق أداة أعلى نفوذاً من الدول المشتركة فيها وغيرها وتدعى لنفسها حق التدخل والاشراف، وفى هذا انتقاص من السيادة الداخلية للدول المستقلة، كما أن الدول الكبرى لو اتفقت على تطبيق المسائل على الدول الصغرى فمن المؤكد أنها ترفض سريانها على شؤونها نفسها . وهنا تتجلى عدم الرغبة فى المساواة فى الحقوق والواجبات . ولو أن تدخل الدول حدد من بادىء الأمر بما لا يدع مجالا للشك أو الشكوى لأمكن التغلب على كثير من الاعتراضات التى تستند إلى فكرة السيادة وغيرها .

(٣) لقد كانت التجربة الدولية لاتستقر على فكرة ثابتة، فأحياناً تميل الى أن تكون اتحاداً من كافة الدول بقصد رعاية مصالحها المشتركة، وتارة أخرى

---

(١) International Relations, p. 33.

تبدو بمظهر سيادة الدول الكبرى . والواقع ان عدم تمثيل الدول الصغرى كان أداة لإغفال حقوقها ومصالحها ، وفعلا احتجت هذه مرارا كما فعل ملك ورتمبرج إحدى الولايات الألمانية (٢ يناير ١٨٢٣) وطالب باشتراك الدول الصغيرة فى تلك المؤتمرات الدولية . وهذه الدكتاتورية من جانب الدول الكبرى لم تقل شأنا عن دكتاتورية نابليون المسلحة . وأصبح الأمل الوحيد ببقائها متعلقاً بدوام التفاهم والاتحاد بين الدول الكبرى وهذا مالم يحدث بسبب اختلاف المصالح .

(٤) إتضح من محاولة الدول الثلاث استخدام المحالفة ضد الثورات ميل الفكرة الى التحول بحيث تصبح المؤتمرات أشبه بنقابة من الملوك المستبدين لإخماد الحركات الدستورية والقومية ، وكان من العسير أن تضمن اتفاق هذه الدول المستبدة وانجلترا الدستورية بسبب الاختلافات الأساسية فى أنظمة الطرفين السياسية والاجتماعية .

(٥) كان كاننج لايؤمن بفائدة تلك المؤتمرات التى تعقد بانتظام بل عدها مصدر خطر ، كما أنه من المحتمل أن تكون أغلبية الأصوات ضد انجلترا، ومما زاد فى نفوره من الفكرة أن احتجاجات انجلترا فى تروباو وليباخ وفيرونا لم تؤد الى أية نتيجة وأغفلتها الدول الأوتوقراطية.

وقد أوجز Lipson عوامل انهيار محاولة الانسجام بعد سقوط نابليون فقال إنه فى أى مجتمع منظم لايكلف الناس باعتناق آراء واحدة مماثلة بصدد كافة المسائل الاجتماعية والدينية والسياسية ، ولكنهم يستطيعون توجيه جهودهم للصالح المشترك والتعاون فى سبيل تحقيق غايات مشتركة دون أن تكون لهم مشاعر واحدة بشأن أى موضوع . أما اشتراط الاجماع فعنصر ضعف أكثر منه عامل قوة لأن التغير سنة الوجود والشرط الاول للتقدم. وبرغم هذا فان أى ارتباط لغرض مايتضمن بالضرورة تشابهاً عاماً فى النظرية والشعور بالمصالح المتبادلة والرغبة فى تضحية حرية العمل . وهذه المبادىء

لازمة لقيام أى حكومة واحدة كانجلترا ، أو اتحادية كالولايات المتحدة وإذا نظرنا الى حالة أوربا فى ١٨١٥ على ضوء هذه الإعتبارات لاتضح لنا أن تقدم هذه القارة لم يصل الى الحد الذى يحقق أيا من هذه الشروط . وهذا يفسر لنا عناصر الضعف الأساسية فى هذا النظام الدولى الجديد وانهياره السريع [١] .

وجدير بنا أن نلفت النظر الى أمر هام ، فإن اخفاق التحالف الأوربى كما أراده مترنيخ ومن حذا حذوه كان لامندوحة عنه بل كان أمرا عظيم الأثر لأنه أتاح الفرصة لنجاح الحركات القومية والديموقراطية فى القرن التاسع عشر . ويمكننا أن نتخيل الحال فيما لو اتفقت الدول الأربع على إخماد الثورات أيا كان مصدرها أومكانها ، إذن لتأخرت حضارة أوربا السياسية ولتعطل نضوجها إلى حد بعيد ولأصبحت الحكومة الدولية نقمة على العالم لأن أنصار الفكرة الدولية إنما يريدون قيام عالم جديد تعتبر فيه الدول أعضاء أسرة واحدة لها ما لها من حقوق وعليها ما عليها من واجبات وأن تتمتع هذه الدول بحريتها المعقولة الحدود على شرط ألا تكون الحرية ممهدة للفوضى والاعتداء .

---

(١) Europein the Nineteenth Century, pp. 212-218.

الفصل الرابع

نظام التفاهم والعمل المشترك

Concert System

أوضحنا كيف تصدع البناء الدولى الذى أراد الساسة إقامته، ولكنا لو نظرنا إلى الأمر فى أفق أوسع مدى لرأينا أن العالم قد ربح وأن فكرة الدولية النظامية قد كسبت، إذ تولد عن التجربة السابقة نظام جديد ذو طابع عملى لتنظيم شئون القارة الأوربية وبحث المسائل الكبرى التى تمس دولها. وظل نظام «التفاهم بين الدول الكبرى» قائماً، وعقدت مؤتمرات عدة كلما دعت الحاجة إليها وكللت أعمالها فى أغلبية الحالات بالنجاح. ولم تكن هناك معاهدة عامة تربط الدول بمبادئ عامة أو فكرة معينة، بل احتفظت كل دولة بحريتها التامة فى العمل والتفاهم مع غيرها إذا بدا أن العمل المشترك يحول دون النزاع المسلح. وعلى هذا الأساس عاش النظام عهداً طويلا بعد إخفاق مؤتمر ڤيرونا كما أرادته انجلترا من أول الأمر، وقد أحسن ألفرد زيمرن التعبير عن روحه ومعناه بالعبارة الموجزة التالية: [1].

"A System of Rights without Duties and of Responsibilities without Organisation."

ومما ساعد على بقائه ونجاحه وبخاصة بعد عام ١٨٧١ أنه برغم تزعم الدول العظمى وسيطرتها لم تبد محاولة إجماعية لإحياء مذهب الحكم المطلق أو استنكار الثورات القومية أو الدستورية أو إملاء سياسة عامة من التدخل عن طريق استخدام القوة. وينقسم العهد الممتد من ڤيرونا حتى اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى إلى فترات ثلاث:

---

(١) The League of Nations and the Rule of Law, p. 75.

الفترة الأولى (١٨٢٢ – ١٨٤٨)

وفيها ساد السلام بين الدول العظمى التى استطاعت أن توفق إلى حل كثير من المسائل الناشئة عن نمو الروح القومية والرغبة فى تعديل التسوية التى أقرها مؤتمر فينا. وتتضح سياسة الدول من الطريقة التى عالجت بها مسألتى استقلال اليونان وبلجيكا.

قامت الثورة فى بلاد اليونان للانفصال عن الدولة العثمانية، فأحدثت روحا من العطف فى الشعوب الأوربية، وتدفقت ضروب المساعدة على الثوار، وخيل للمراقبين أن أوربا المسيحية كلها تريد أن تقاتل فى سبيل قضية واحدة، وبعبارة أخرى نجد نوعا من الوحدة الروحية، ثم زاد شعور العطف لما نجح ابراهيم باشا فى سحق الثوار واجتمعت بريطانيا العظمى والروسيا وفرنسا فى عام ١٨٢٧ بلندن ووضعت شروطاً ينفذها الطرفان المتنازعان. وفى هذا نلمس مبدأ جديداً، فقد ادعت الدول تحت ستار «الوساطة» أو «التوفيق» أنها تعامل الدولة العثمانية على أنها دولة ذات سيادة، والواقع يشعر أن الدول الثلاث كونت فيما بينها ما يشبه «جمعية تشريعية دولية» اتخذت قرارات أرادت تنفيذها وإرغام عضوين فى الأسرة الدولية على ذلك، وبواسطة هذه الأساليب منحت الدول العظمى اليونان استقلالها وعينت لها ملكا وأشرفت أكثر من مرة على تسوية المشاكل المتوالية بين تركيا واليونان، كما أن الدول المجتمعة فى لندن أرسلت أسطولا مشتركا إلى شواطىء اليونان دمر الأسطول العثمانى وذلك كما قيل بطريقة سلمية ولم تكن هناك حالة حرب بين الدول وتركيا. وبرغم هذا كله فإن الدول الثلاث وإن لم تشعر بالأمر شعوراً واضحاً عدت نفسها شبه لجنة وقع على عاتقها عمل التشريع اللازم لتنظيم شئون منطقة من القارة. ولم يقف الأمر عند هذا بل كثيراً ما اشتركت انجلترا وفرنساوالنمسافى التوسط

بين الامبراطورية العثمانية والشعوب المسيحية البلقانية وحمل السلطان على منحها كثير من الامتيازات والحقوق السياسية .

وفى عام ١٨٣٠ قام البلجيكيون بثورة يطالبون فيها بالاستقلال ، وكان من رأى الدول الشرقية التدخل لإخمادها ، ولـكن عهد المحالفة المقدسة قد انتهى وحالت دون التدخل الجدى المشاكل الداخلية العنيفة التى واجهت تلك الدول ، كما وقفت فرنسا موقفاً حازماً وهددت باستخدام القوة إذا حدث تفكير فى تجاهل رغبات الشعب البلجيكى عن طريق السلاح . وهنا دعت انجلترا إلى مؤتمر فى لندن قرر فى ٢٠ ديسمبر ١٨٣٠ استقلال بلجيكا من حيث المبدأ وفى ٣٠ يناير من العام التالى اعترفت الدول بحياد هذه الأمة الناشئة ، وكذلك اشتركت فى اختيار ملك لها . وأخيراً وقعت بلندن فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٣١ المعاهدة التى تنظم شئون العضو الجديد فى الأسرة الدولية ، ونص فيها على حياد بلجيكا وحريتها التجارية ثم تدخلت الدول لإرغام ملك هولنده على قبول التسوية وأرغم على إخلاء أنفرس (٢٠ ديسمبر ١٨٣٢) ، وكذلك توسطت لحل مشكلة الدين ووضعت لها حلا ملائماً . ومعنى هذا كله أن الدول العظمى رأت من واجبها معالجة نقطة خطر فى السياسة الدولية قد تؤدى إلى اشتباك أوربا فى حرب .

الفترة الثانية (١٨٤٨ — ١٨٧١)

فى عام ١٨٤٨ نشبت الثورة فى فرنسا وأرغم لويس فيليب على مغادرة البلاد ووضع دستور للجمهورية الثانية التى ما لبثت أن تحولت إلى الإمبراطورية الثانية، وتعرضت ألمانيا وإيطاليا لحركات دستورية وقومية ولم تنج إمبراطورية النمسا والمجر من المتاعب وحدثت فيها حركات تطالب بالحكم النيابى ، كما أرغمت الحـكومة الامبراطورية على منح بوهيميا والمجر الاستقلال الذاتى ، وهرب مترنيخ ، ولـكن أخذت الأحوال فى الاستقرار وأخفقت محاولات

الوحدة وغيرها . واستطاعت حكومة الإمبراطور فرانسوا چوزيف أن تقضى على الحركة الدستورية فى النمسا وتلغى الامتيازات التى منحتها لبوهيميا والمجر وتهزم بيدمنت فى كستوزا ونوڤارا وتضطرها إلى طلب الصلح .

وفى هذه الفترة اتجهت الروسيا بأبصارها الى الدولة العثمانية مما أدى إلى وقوف انجلترا وفرنسا إلى جانب السلطان ونشبت حرب القرم وانتهى الأمر بعقد مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ الذى أقر مبادىء على جانب كبير من الأهمية يهمنا منها ما له طابع دولى :

(١) نصت المادة الثانية على حياد البحر الأسود وفتحه للملاحة التجارية وحدها . وظل مفعول المادة نافذاً نحو خمس عشرة سنة .

(٢) أعلنت المادة السابعة دخول تركيا فى دائرة « القانون العام » و « نظام الاتحاد الاوربى » . كما ضمنت استقلال الدولة العثمانية وسلامة أملاكها وهذا طبيعى ما دامت أصبحت عضوا فى الأسرة الأوربية لها نفس الحقوق المقررة لبقية الأعضاء . وأهمية هذه المادة أن الدول اعترفت فى معاهدة عامة بوجود هذا النظام الأوربى Concert of Europe على أنه حقيقة واقعة وبأن هناك قانونا عاما يسرى على كافة المشتركين فى هذا النظام .

(٣) فى المادة التاسعة أخذت الدول علما باهتمام السلطان الدائم بخير رعاياه ورفاهيتهم ، والذى صدر فرمان يرمى إلى تحقيق هذه الأهداف وينص على حرية العقيدة والضمير والمساواة فى الضرائب وما إلى ذلك . وحتى لا يظن أن الدول أملت إرادتها على الشؤون الداخلية لواحدة منها نص صراحة على أن الفرمان صادر عن إرادة السلطان العليا ومتوقف تنفيذه على هذه الإرادة لا على ضمان من أى دولة . إلا أن الروح التى نلمسها فى هذه المادة أن المؤتمر اعتبر نفسه مسئولا أدبيا عن الأحوال الداخلية للشعوب الخاضعة لأحد الأعضاء . وهو تطور له أهميته فى المستقبل حينما تعتبر العصبة فيما بعد نفسها مسئولة عن رعاية الممتلكات الخاضعة لنظام الانتداب .

(٤) تقرر تأليف لجنة الدانوب من كافة الدول الموقعة على المعاهدة وهى بريطانيا العظمى والنمسا وفرنسا والروسيا وبروسيا وسردينيا وتركيا ، ولعل هذه هى اللجنة الأولى من نوعها . وكان انشاؤها تنفيذا لما تقرر فى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ من تطبيق حرية الملاحة فى الأنهار الدولية مثل الدانوب .

(٥) ضمنت المادة ٢٢ الامتيازات التى نالتها ولايتا الأفلاق والبغدان كما تأيدت امتيازات إمارة صربيا وصارت تحت الضمان الإجماعى للدول المتعاقدة .

(٦) وفى ملحق أضيف إلى المعاهدة الأصلية اتفاق خاص بجزر آلاند وتعهد روسيا بعدم تحصينها .

(٧) وعبر البرتوكول عن الرغبة فى قيام الدول فى حالة نشوب نزاع بينها بعرض الأمر على وساطة دولة صديقة وذلك قبل الالتجاء إلى السلاح . وهكذا اعترف المؤتمر بمبدأ الوساطة ونصح باستخدامه ، وفعلا حاولت انجلترا عبثا حمل الدول على التقيد به قبل نشوب الحرب بين بروسيا والنمسا (١٨٦٦) وألمانيا وفرنسا (١٨٧٠) .

(٨) ومن أهم أعمال المؤتمر التصريح الذى وقعت عليه الدول فى ١٦ أبريل ١٨٥٦ بشأن القانون البحرى والذى حاول معالجة كثير من النقط التى كانت مثار الخلاف ، وأهم ما تقرر فى هذا التصريح (١) إلغاء الحرب البحرية الخاصة (٢) الراية المحايدة تحمى بضائع العدو باستثناء المهربات الحربية (٣) سلع المحايدين (باستثناء المهربات الحربية) غير عرضة للاستيلاء عليها إذا كانت فى سفن تحمل راية العدو (٤) لكى يكون الحصار ملزما يجب أن يكون فعالا أى مؤيدا بقوة كافية حقيقية لتمنع الوصول إلى شاطىء العدو .

وهكذا نجد المؤتمر قد عالج مشاكل تركيا والروسيا وأقر مبادئ دولية عامة ونظر فى عدة مسائل أوربية مختلفة كانت من بواعث الاحتكاك . ولم يقف المؤتمر عند هذا الحد بل اتخذ لنفسه بطريقة مباشرة وغير مباشرة صفة

المشرف على أحوال القارة عموما الذى يعنيه أمرها ويهمه استقرار الحوادث فيها وتصفية المسائل المعلقة . فى ٣٠ مارس ١٨٥٦ وقعت معاهدة باريس الرئيسية وفى الثامن من أبريل ألقى ولوسكى Walewski رئيس المؤتمر خطابا جامعا عن حالة القارة الأوربية ومتضمنا إشارات لا لون لها إلى إيطاليا، ثم تلاه لورد كلارندون وأدهش الجميع بالحملة العنيفة على الحكومات الإيطالية ونظم الحكم فيها ولكنه استثنى سردينيا . والمغزى الذى نستشفه من هذه الأقوال أن الساسة اعتبروا المسألة الإيطالية مسألة أوربية وأن العلاقات المتوترة بين سردينيا والنمسا ليست من اختصاص الدولتين وحدهما بل أن للدول الأوربية الأخرى وبعبارة أخرى أن « للنظام الأوربى » الحق فى التعرض لهذه المشكلة .

ولما توترت العلاقات بين سردينيا والنمسا وأصبحت الحرب قاب قوسين أو أدنى حاولت الحكومة البريطانية أن تمنع نشوب الحرب ، واقترح سفيرها بناء على تعليمات حكومته التوسط بين الطرفين والتوفيق بين وجهتى النظر ، ولكن تسرع النمسا كان السبب فى بداية القتال وانحياز نابليون الثالث إلى صف كافور، وبدأت حرب التحرير الإيطالية الثانية (١٨٥٩) ولكن وقفت بقية الدول الأوربية بمعزل عنها وحصر الصراع فى ميدان محدود .

وفى عام ١٨٦٦ تحول التنافس بين بروسيا والنمسا على السيطرة فى ألمانيا إلى حرب ، وعبثا حاولت انجلترا تذكير الدولتين بما تقرر عام ١٨٥٦ من أفضلية التوفيق قبل امتشاق الحسام ولكن العوامل الخفية كانت أقوى من أن تخضع للأساليب السياسية . وكذلك كان الشأن فى الحرب بين فرنسا من جهة وبروسيا ومعها بقية ألمانيا من جهة أخرى عام ١٨٧٠ . وهنا تبدو لنا حقيقتان لهما أهميتهما : فقد نجح النظام الأوربى فى حصر الحرب بين الأطراف المتنازعة وحال دون تحولها إلى حرب عامة تشترك فيها كافة الدول ، ولكنه فى الوقت نفسه عجز عن منع القتال بين الدول العظمى نفسها . فى الوقت الذى عنى « نظام أوربا » بتسوية العلاقات بين تركيا واليونان أخفق فى مثل هذه المهمة . وهذا

هو عنصر الضعف فى هذه الاتفاقات الدولية سواء كانت صريحة أو ضمنية ومشكلة العالم هى الدول العظمى وخلافاتها ولو أن المجتمع الأوربى كان أوسع أفقا وأسمى إدراكا لعرف أن لألمانيا آمالا فى الوحدة تقف فى سبيل تحقيقها كل من النمسا وفرنسا ، وإذ رفض مواجهة هذه العقبة وحلها بما يرضى الأمانى القومية كان لابد من تحكيم السيف وهو ماحدث تماما . ولكننا نكون مغالين فى حسن الظن لو توقعنا شيئا من هذا فى القرن الماضى ولما تزال هذه المشكلة تواجهنا حتى اليوم ولم نعرف كيف نتغلب عليها .

الفترة الثالثة (١٨٧١ — ١٩١٤)

وفيها أفلحت سياسة التفاهم الدولى فى حل كثير من المشاكل الخطيرة لا فى أوربا وحدها بل فى جهات أخرى من العالم .

نشبت الثورة فى البوسنة والهرسك فى يوليه ١٨٧٥ ، ولم يمض وقت طويل حتى أعلنت تركيا إفلاسها . وكانت هذه الأحداث نذيراً بقرب تفكك الامبراطورية العثمانية ومواجهة أوربا « بالمسأله الشرقية » . وكانت الدول قد ضمنت فى عام ١٨٥٦ سلامة الأملاك العثمانية فلما بدأت الأزمة بالثورة المشار اليها حاولت النمسا التدخل معتمدة على صداقتها بألمانيا.وهذا التصرف أساء إلى انجلترا لأن أوربا لم تعط الدولتين تفويضاً بالعمل نيابة عنها. وأخيراً اتفقت النمسا والروسيا وألمانيا على المذكرة الشهيرة باسم « مذكرة أندراسى » وقدمتها إلى الباب العالى فى ٣٠ ديسمبر ١٨٧٥ طالبة منه القيام ببعض إصلاحات ، ثم وافقت إيطاليا وفرنسا على المذكرة وترددت انجلترا ثم أعلنت موافقتها بعد أن طلبت تركيا ذلك منها ، ولكن لم تكن للمذكرة نتائج ذات بال . وهنا حدثت المذابح فى بلغاريا واستغلها المستر غلادستون فى إثارة الرأى العام البريطانى والحملة على وزارة دزرائيلى فتقرر عقد مؤتمر فى الاستانة بناء على دعوة الحكومة البريطانية ولكن لم يؤد إلى نتيجة بسبب رفض الباب العالى

قبول المقترحات ووضع نفسه تحت وصاية الدول . وأخيراً زاد الموقف تعقداً والعلاقات بين روسيا وتركيا توتراً ، ونشبت الحرب بين الدولتين وأرغمت تركيا على التوقيع على معاهدة سان استفانو (٣ مارس ١٨٧٨) . فلما أبلغ أمرها إلى انجلترا سخطت عليها ولم تحز الشروط رضاء معظم الدول التى يعنيها الأمر ولذا عقد مؤتمر برلين . وقد افتتح فى ١٣ يونيه سنة ١٨٧٨ ووقعت الدول الاتفاق فى ١٣ يوليه من السنة نفسها وكانت نتيجة المؤتمر مزدوجة ، فهو قد حطم معاهدة سان استفانو وحال دون نشوب الحرب بين انجلترا والروسيا ، وفى الوقت نفسه وضع تسوية لشبه جزيرة البلقان. فمنحت بلغاريا استقلالا ذاتياً وانقصت المساحة التى قررتها معاهدة سان استفانو كثيراً ، وأقر المؤتمر استقلال صربيا ورومانيا والجبل الأسود ، ووضع البوسنة والهرسك تحت إدارة النمسا . ولا ريب أن الروسيا لم تكن لتخضع بهذه السهولة لولا ما شاهدته من إجماع الدول الأخرى وموقف الحزم الذى وقفته انجلترا .

وتوالت أحداث كثيرة بعد مؤتمر برلين عملت الدول الكبرى على حلها بطريق التفاهم فيما بينها . ففى سنة ١٨٨٠ اجتمع مؤتمر ببرلين لتسوية مشكلة متعلقة بالحدود بين تركيا واليونان ، وهنا نجد حادثا ، لعله الأول من نوعه فى تاريخ المؤتمرات الدولية ، إذ تقرر حل الاشكال بأغلبية الأصوات ، وهو إجراء لا نظير له من قبل فى مثل هذه المسائل الدولية ، وبرغم احتجاج تركيا وتعبئة اليونان لجيشها لم تسمح لهما الدول بالقتال . وقبيل الاحتلال البريطانى لمصر اجتمع مؤتمر دولى بالأستانة لحل المسألة المصرية ، واتخذ قرارات تحول دون التدخل الفردى إلا فى حالة الضرورة القصوى . وفى سنة ١٨٨٥ أوقفت النمسا بموافقة الدول العظمى حربا على وشك الوقوع بين بلغاريا وصربيا ، كما تعاونت الروسيا وإيطاليا وانجلترا على وضع حد لنزاع مسلح بين اليونان والدولة العثمانية فى سنة ١٨٩٧ . وكانت المشكلة المقدونية مصدر اضطراب وبرغم اختلاط الأجناس

فيها فقد كانت الدول راغبة فى بقائها فى ظل الإدارة العثمانية ، وأخيراً تقرر فى سنة ١٩٠٣ تقسيمها خمس مناطق تقوم بأعمال حفظ الأمن فيها قوات تمثل الدول الخمس (إنجلترا . فرنسا . إيطاليا . الروسيا . النمسا) ، على أن تختص كل دولة بجهة . ولما حدثت الثورة فى تركيا عام ١٩٠٨ على أيدى رجال جماعة الاتحاد والترقى وانتهت بخلع السلطان عبـــد الحميد ، استغلت الدول الفرصة فوضعت النمسا يدها نهائيا على البوسنة والهرسك ، وأعلنت بلغاريا استقلالها التام ، وطالبت كريت بالانضمام إلى اليونان ، ثم أنزلت إيطاليا جيوشها فى طرابلس . وأخيراً نشبت الحروب البلقانية وانتصرت جيوش الحلفاء البلقانيين وانتهى الأمر بعقد الصلح فى لندن (٣٠ مايو ١٩١٣) وبه تنازلت الدولة العثمانية عن كثير مما لها فى أوربا ، وترك للدول تسوية بضع مسائل أخرى معلقة منها جزر تركيا فى بعض إيجه . وبعد ذلك دب الخلاف بين الحلفاء على توزيع الاسلاب ، ونشبت الحرب بينهم ، ولكنها انتهت بصلح بخارست فى ١٠ أغسطس ١٩١٣ . وهكذا سويت إلى حد ما كثير من المشاكل البلقانية وامتنعت الدول الكبرى عن التدخل المباشر متأثرة بروح نظام الوفاق الأوربى ، ولولا ذلك لتطورت الحال وانقلب الأمر إلى حرب عامة .

لم تكن أوربا المجال الوحيد الذى أدى فيه الوفاق الأوربى مهمته بنجاح ، بل تعدى ذلك إلى مختلف بقاع العالم . ففى النصف الثانى من القرن الماضى تسابقت الدول إلى تقسيم القارة الإفريقية وأصبح الاحتكاك قمينا أن يثير الاضطراب ، فعقد مؤتمر برلين (١٨٨٤ — ١٨٨٥) ووضع قواعد عامة تتبعها الدول فى استيلائها على الأراضى الإفريقية .

أما الصين فقد بدأت الدول الأوربية ترغمها على فتح بلادها للتجار الأوربيين ورؤوس الأموال الأوربية ، وبدا ضعف الصين وعجزها إزاء الضغط الأوربى ، وتهافتت الدول تقطع أجزاء من الأراضى الصينية وتنتزع الامتيازات ، ولم تأت سنة ١٨٩٨ إلا وقد وطدت ألمانيا قدمها فى شانتونج وغلب النفوذ الروسى فى

منشوريا ، ونالت فرنسا وانجلترا بعض الموانى ، وكان لفرنسا مصالحها الخاصة فى ولاية يونان ، وأكدت بريطانيا العظمى حقها فى اعتبار حوض اليانجتسى منطقة نفوذ لها ، واعتبرت الاقليم المجاور لهونج كونج إقليما خاصاً لمصالحها ، وتدخلت اليابان وخصت نفسها بولاية فوكيان ، ولم تفز إيطاليا بشىء اذ رُفضت مطالبها ، أما الولايات المتحدة فلم تطلب لنفسها شيئاً .

خيل للعالم أن عهد تقسيم الصين قد حل ، ولكن فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ أحدثت الإمبراطورة انقلابا وزجت بالإمبراطور كوانج هيسو فى العزلة وأصبحت مقاليد الأمور فى يدها ، وطلبت إلى حكام الأقاليم فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ أن يرفضوا أى اعتداء من جانب الدول الأجنبية ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة . وبهذا انقضت فترة الجرى وراء الامتيازات . وفى هذه الآونة تصادف أن انتقلت ملكية جزر الفلبين من أيدى أسبانيا إلى الولايات المتحدة ، وأصبحت الأخيرة تعنى بالسياسة المتبعة إزاء الصين ، وبدت لها احتمالات كبيرة للتوسع التجارى فى تلك البلاد ، وتطابقت مصالح كل من انجلترا والولايات المتحدة ، لأن الأولى تستفيد فائدة أكبر من بقاء الحالة الراهنة وعـــدم تمزيق الصين إلى مناطق نفوذ منفصلة ، أما الولايات المتحدة فقد كان تاريخها فى الشرق الأقصى نزيها ونظيفا . وفى سبتمبر ونوفمبر ١٨٩٩ أرسل هاى إلى ممثلى الولايات المتحدة فى عواصم انجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا واليابان وإيطاليا تعليمات يطلب فيها إلى هذه الدول أن تصدر تصريحاً رسمياً باتباع سياسة « الباب المفتوح » فى أملاكها بالصين ، فجاءت ردود الدول مطابقة لهذه الرغبة . ولم ينقض وقت قصير حتى قامت ثورة البوكسر سنة ١٩٠٠ ، وفى هذه الظروف الدقيقة أرسل هاى تلغرافا دوريا إلى ممثلى البلاد فى إحدى عشر أمة يوضح المبادىء التالية « إن سياسة الولايات المتحدة تسعى إلى إيجاد حل يمنح الصين سلاما وأمنا ويحفظ أملاكها ، ويحمى الحقوق التى تضمنها المعاهدات والقانون الدولى للدول الصديقة ، ويدافع للعالم عن مبدأ التجارة المتساوية

الحرة مع كافة أنحاء الامبراطورية الصينية ،[١] وأجابت الدول باعتزامها العمل وفقاً لهذه المبادىء . وقد كان تصرف الدول فى إرسال القوات للدفاع عن القنصليات قائماً على مبدأ العمل المشترك . وأخيراً وقع بروتوكول الصلح فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٠١ ، وقاومت الولايات المتحدة أثناء المفاوضات كل فكرة ترمى إلى تقسيم الصين أو العدول عن سياسة الباب المفتوح . وهكذا استطاعت الدول الأوربية ومعها الولايات المتحدة الاتفاق على سياسة عامة واضحة إزاء الصين بدلا من التنافس الذى يثير الحرب فى الشرق الأقصى .

ولم يقتصر أمر تنظيم العلاقات على الدول الأوربية بل ظهر فى أمريكا نوع من الاتحاد ، ففى ١٨٨١ دعت الولايات المتحدة دول أمريكا اللاتينية إلى مؤتمر أمريكى ليتخذ الوسائل التى تحول دون نشوب الحروب بين الشعوب الامريكية وعقدت مؤتمرات لهذا الغرض فى واشنطن (١٨٨٩) والمكسيك (١٩٠١) وريودى جانيرو (١٩٠٦) وبيونس أيرس (١٩١٠) .

ما الذى نستشفه من هذه الأمثلة القلائل التى عرضنا لها ؟ يسترعى أنظارنا اتجاه الدول العظمى إلى ناحية من التفاهم والعمل المشترك وحل الخلافات الدولية فى مؤتمرات أو اجتماعات يحضرها ممثلوها، وعملت فى هذه الاجتماعات الدولية كبيرها وصغيرها على تسوية المسائل المعلقة أو المحفوفة بالمخاطر ، ويمكن ، من فحص المؤتمرات التى عقدت فى تواريخ وظروف مختلفة ، أن نلحظ أنها قامت بعدد من الوظائف المختلفة :

(١) فهى قد وضعت قواعد جديدة لتنظيم الصلات بين الدول وأساليب تتبع فى بعض المناسبات والظروف ، وبمعنى آخر قامت بمهمة التشريع الدولى. حقيقة لم يكن المحصول وفيراً ولكنه يعد مشجعاً للآمال . (٢) فحص عناصر الخلاف وإبداء الرأى أو تقديم تقرير عن الموضوع . (٣) القيام بالوساطة

---

(١) Hornbeck : Contemporary Politics in the Far East, p. 236.

بين الأطراف المتنازعة والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة وإملاء الرأى ولو على الدول الصغيرة على الأقل وهى التى تعد منازعاتها مسرحا لأطماع الدول الكبرى وشرارة تنبعث منها الحروب. (٤) اعتبارها هيئة يسمع صوتها ويراعى رأيها فى المسائل العامة التى تعد مما يهم الدول كلها، وبهذا فهى تقطع الطريق فى حالات كثيرة على الدول التى تريد الاستئثار بالعمل والانفراد بحرية التصرف، وحتى الدولة التى كانت تتحدى غيرها لاتلبث أن تجد نفسها ملزمة بالتساهل والرضوخ إزاء إجماع زميلاتها على فكرة أو سياسة معينة.

حقيقة أخفق النظام الجديد فى منع بعض الحروب الصغرى ونشوب النزاع المسلح أحيانا بين بعض الدول الكبرى، ولكن سجل القارة فى الفترة (١٨٢٢ — ١٩١٤) يجعلنا نعجب بذلك السلام النسبي الذى تمتعت به وبخاصة فى الفترة الممتدة من نهاية الحرب السبعينية إلى صيف عام ١٩١٤. هذا وإن الأساليب التى أخذت بها الدول تعد تجربة عظيمة الشأن وتختلف اختلافاً بينا عن مثيلاتها فى القرن الثامن عشر وما تقدمه.

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل دون أن نتساءل: ما الذى جد حتى عجزت الأساليب عن تحقيق السلام فى عام ١٩١٤؟ أكان النزاع بين الصرب وامبراطورية النمسا والمجر أعقد من المسألة الشرقية؟ أما كان فى استطاعة الساسة أن يجدوا مخرجاً من المأزق الذى وقعوا فيه إثر حادثة سيراجيفو؟ لقد قال نابليون أو أثر عنه القول أن المستحيل لا وجود له فى قاموس العقلاء، وبرغم حدة الخلاف وشدة الأطماع فقد كان فى الامكان تلافى الكارثة أو تأجيلها إلى حين. ولكن الدول التى كان قرارها قد استقر على إشعال نار الحرب امتنعت عن قبول فكرة الاجتماع حول مائدة مستديرة! وإذا استحال اجتماع الوزراء أو ممثلو الدول لتسوية الخلاف لم يعد هناك مجال للتردد ونادى الجميع ألا حكم إلا للسيف.

الفصل الخامس

الدعوة إلى السلام

تعتبر الدعوة المنظمة ضد الحرب من أهم مميزات القرن التاسع عشر ، ذلك أن الأهوال التى نزلت بأوربا خلال عصر الثورة الفرنسية ونابليون حركت الرأى العام ، وأيقظت الضمير الأوربى ، وحملت المفكرين والشعوب على التساؤل عما إذا كان ثمت سبيل لانتفاء خطر الحرب والقضاء على هذا المرض الانسانى الوبيل . وهكذا ظهرت الحركة السلمية المنتظمة ولكنها كانت ضعيفة الصوت خافتة الصدى مقصورة على عدد محدود وذلك فى النصف الأول من القرن الماضى ، ثم امتدت أصولها ، واشتد ساعدها ، ونظمت أمورها ، وكثر أنصارها من مختلف الطبقات وفى مختلف البلدان وذلك فى أواخر القرن وأوائل القرن الذى نعاصره . أما الأسباب التى يعزى إليها نشوء الحركة ويرجع إليه نموها وازدياد قوتها فكثيرة متشعبة تتصل بالظروف الفكرية والسياسية والاقتصادية الحديثة .

نعلم أنه كان من خصائص حضارة القرن التاسع عشر شيوع روح إنسانية تسمو على اعتبارات الجنس والدين واللغة وتتفق مع مبدأ الإخاء بين أفراد الجنس البشرى ، والذى نادى به دعاة الثورة الفرنسية وزعماؤها وقادة الفكر فيها . وتعددت مظاهر الطابع الإنسانى فهناك المحاولات القوية المتواصلة للقضاء على الاتجار بالرقيق وإزالة هذه الوصمة من جبين الإنسانية . وتزعمت إنجلترا الحملة على تجارة الرقيق وألغتها فى أمبراطوريتها وانتزعت من الدول المجتمعة فى ڤينا فى عام ١٨١٥ تصريحا باستنكارها . ولم ينقض عهد طويل حتى سايرت الدول الأخرى وجهة النظر البريطانية التى كلف تحقيقها ملايين

الجنيهات دفعها الانجليز راضين ومدفوعين بروح عطف على الأجناس التى لم تهيء لها الظروف وسائل التقدم والارتقاء . وتجلت الروح الإنسانية فيما طرأ على قوانين العقوبات من تعديل وتخفيف حتى تصبح أدنى إلى الانسانية وأقرب إلى العدالة وأمثل للاصلاح والتهذيب ، ولم يعد المذنب عدوا يجب على المجتمع والاقتصاص منه القضاء على شره وخطره ، بل أصبح العلماء يعدونه مريضا فى حاجة إلى الرعاية والعلاج حتى يتم شفاؤه . ووضحت الروح الجديدة من العطف على الانسان فى التشريعات الحديثة التى أصدرتها إنجلترا واقتبستها الأمم الصناعية ، والتى ترمى إلى تحسين حال العمال ورفع شأنهم وحمايتهم فى معيشتهم وفكرهم وأبدانهم بالاشراف على المصانع واشتراط توافر الظروف الصحية وتحديد ساعات العمل وتحريمه إلى سن معلوم . وأخذ الكثيرون يتحدثون عن حقوق الطبقات العاملة ويذكرون المجتمع بواجباته نحوها ، وهى الطبقة التى يعدها الاشتراكيون من أصول الانتاج . هذه العاطفة الانسانية الرائعة تنفر من القتل والتدمير وتدعو إلى السلام ونبذ الحرب كأداة لتسوية الخلافات إذ يكون من المفارقات أن نمنع بيع السود ثم نقتلهم فى سبيل تحقيق الأغراض الاستعمارية ، ومن المتناقضات أن ندافع عن العامل ضد الرأسماليين ثم نزج به فى أتون الحرب ونقدمه وقودا لها . إذ أن الروح الانسانية والسلام صنوان لا يجب أن يفترقا وإلا خالف ذلك طبيعة الأشياء .

والانقلاب الصناعى الحديث من العوامل التى ساعدت على نمو الحركة السلمية وازدياد شأنها . هذه الثورة التى بدأت إنجليزية ثم انتقلت إلى بقية الدول فى أوربا وغيرها حتى أصبحت عالمية النزعة والاتجاه أحدثت تغييرات بعيدة الغور فى طرق الصناعة ووسائط النقل وأساليب المعيشة . هذه الثورة تمخضت عن نتائج متباينة متناقضة وهى كسلاح ذى حدين أسبغت الخير على المجتمع من جهة وزادت من شقائه من جهة أخرى . أما ناحيتها القاتمة فتبدو فى نزاع الطبقات ، واختراع وسائل التدمير العنيف ، وصراع الأمم فى سبيل

احتكار موارد المواد الأولية ، والسيطرة على الأسواق الخارجية . ولكنا فى الناحية المقابلة نجد من جانب أصحاب الأعمال ورجال الصناعة والمساهمين والمستثمرين رغبة فى سيادة السلام والأمن الخارجى والاستقرار الاقتصادى ، لأنها كلها ظروف تزيد من التبادل الحر وتشجع الانتاج . ولا عبرة بفريق من أرباب الصناعات الحربيـــة الذين يرون فى اضطراب العلاقات الدولية وانتشار روح الحقد والحذر والخوف ما يدر عليهم الأرباح الطائلة . هؤلاء قلة لا يعتد بها وتكسب الإنسانية من تقليم أظافرها . إذن ليس من العجب أن يشجع كبار رجال الأعمال الدعوة السلمية وأمامنا مثال كارنيجى صاحب الملايين الأمريكى الذى أغدق الكثير من ماله على هذه الدعوة والقائمين بها ، بل أن نوبل خصص جائزته للسلام وهو الذى جمع ثروته من صناعة المرفقات .

ومن أبرز آثار الانقلاب الصناعى ظهور طبقة العمال الوفيرة العدد ، وشعورها بأهميتها ، وهى الطبقة التى يقع على عاتقها عبء الحروب وتنزل بها أفدح الخسائر بسبب النزاع المسلح . أليست هى وقود الحرب ؟ أليس العمال هم الذين يحشدون فى المصانع لإنتاج الذخائر وأدوات الحرب ؟ فالعمال طبقة محدودة الموارد ، حياتهم يعوزها الاطمئنان والاستقرار لاعتمادهم على الأسواق وهى متقلبة ، وهم ينفقون باليمين ما يعطى لهم فى يسارهم . وإذا نشبت الحرب ونقصت المواد الغذائية وسلع الاستهلاك فهم الذين يقاسون أشد الحرمان ، وإذا ارتفعت الأسعار تأثروا بالارتفاع وعجزت مواردهم المحدودة من ملاحقته ، وحين تضع الحرب أوزارها وتأخذ البلاد فى التحول من إنتاج آلات الحرب إلى إنتاج أدوات السلم يحدث التقلقل والاضطراب ويكون العامل ضحيته فينتشر العطل ويقذف بالعامل إلى عالم قد لا يرحمه ويضطر إلى الاعتماد على إحسان من الهيئات الخيرية أو عون ضئيل من السلطات الحكومية . ومن الذى يخرج من الحرب كاسبا ؟ الممول وصاحب العمل !

ومن الذى يخرج منها صفر اليدين خاسراً ؟ العامل ! ما فى ذلك ريب ولا شبهة ريب . هكذا تأخذنا حجج الاشتراكيين من منطق إلى آخر . فلا عجب إذن أن كان السلام والاستقرار من أهم ما يحرص عليه العمال . ولا غرابة إذن أن قام زعماء الاشتراكية فى القرن الماضى أو فى أواخره ينصحون العمال بالامتناع عن أى حرب تنشب ولا يصيبهم منها سوى الغرم ويعود على سواهم الغنم . وبمعنى آخر قامت الدعوة الموجهة إلى العمال مرتكزة على مبدأ المقاومة السلبية كسلاح فعال يؤدى الى هدم النظام الرأسمالى واستقرار السلام بين الشعوب قاطبة . ولكن الحركة لم يقدر لها اجتذاب صفوف العمال ما دامت بهذا الوضع إذ تناسى أربابها قوة التقاليد الوطنية والعاطفة القومية فى عصر شعاره « تقرير المصير وحرية الشعوب » .

ويتعين علينا ألا نغفل أثر انتشار التعليم العام ومحو الأمية فى فى كثير من بلدان أوربا وأمريكا . فأصبح الرجل العادى قادرا إلى حد على التميز بين ما فيه صالحه وما يعود عليه بالأذى . وانتشرت النظم الديموقراطية وتشبع أفراد الطبقة المستنيرة من المجتمع بروح جديدة وأفكار حديثة تتخطى حدود وطن الفرد أما الكنيسة فكانت من أكبر أنصار السلام : أليس الدين المسيحى قائما على مبادىء المحبة والأخاء ؟ ألم يضرب المسيح وتلامذته المثل الأعلى فى التضحية ؟ ألم يحاولوا مقاومة الظلم بالكفاح السلمى والعمل السلبي من المقاومة ؟ وهكذا أخذ رجال الدين وقد سمت نفوسهم عن ذى قبل واستنارت عقولهم يحضون الناس على العمل لما فيه صالح الإنسانية جمعاء ويعلمونهم أن الكل إخوان وأن المجتمع كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا . وأن الاختلافات الجنسية واللغوية والدينية عرض زائل أما الجوهر فباق على مر الأجيال . ولا شك أن ازدياد الاتصال بحضارة الإسلام وفلسفة الهند والصين كان له أثر كبير فى تزويد هذه الأفكار . فالتاريخ العلمى الحديث أظهر للأوربيين ما كان خافيا عنهم من مدنية الاسلام من عهد

بعيد وأطلعهم على تفوق الحضارة الهندية وأصولها . والإسلام يدعو إلى الإخاء ويعلم الناس أن الله خلقهم قبائل وشعوباً ليتعارفوا ويتحابوا ، وألا فرق بين عربى وأعجمى إلا بتقوى الله ، وأن العقيدة شىء يتصل بالروحانيات ، وأن التعاون السلمى هو ما ينفع الناس فى الأرض إذ لكم دينكم ولى دين . وفى الإسلام مبادىء دولية عظيمة القدر ، فهناك الوساطة والتوفيق ، وهناك قبول السلم إذا جنح له العدو ، وهناك الأمر بالمعروف وحسن المعاملة ، وفيه استنكار لحروب الاعتداء ، بل أنه يقيد حروب الدفاع بأشد القيود . والفلسفة الهندية والصينية فلسفة سلمية تضرب لنا فى هذه الناحيـــة أروع الأمثلة وأبلغها . . هذا الاتصال بين الشرق والغرب هذب من سوء ظن الغربيين وجعلهم — أو المستنيرين منهم على الأقل — يرون شعوب العالم أفراد أسرة واحدة والسلام من مميزات الأسرة المتماسكة . وفضلا عن هذا فقد استغلت الكنيسة فى أوربا ما كان يصل إلى أسماعها من سوء معاملة الشعوب الأفريقية والأسيوية ولذا قويت دعوتها إلى السلام والمحبة .

ننتقل إلى البحث فى تطور الحركة السلمية . ومما يلفت النظر بشأنها أنها كانت فى أول أمرها ذات مظهر دينى ففى ٦ يونيه ١٨١٤ دعا William Allen من جماعة الأصدقاء "Quakers" لفيفاً من إخوانه إلى اجتماع بقصد النظر فى الوسائل التى تساعد على تحقيق السلام العالمى الدائم ، وقد عرف الداعى كيف يختار الوقت المناسب فقد أشرف عهد الحروب الكبرى على الزوال . ولم يمض عامان حتى تأسست أول جمعية سلمية وأعلنت أن دعوتها تقوم على مكافحة الحروب بنوعيها : الدفاعية والعدوانية ، لأنها جميعها بعيدة عن الروح المسيحية الصادقة . غير أن الدعوة على هذا الوضع الغامض لم تلق قبولا من جماعة العمليين أو أنصار مبدأ الأمر الواقع الذين استنكروا هذه الفكرة الشاملة من السلمية وعدم المقاومة وسخر منها المتشائمون وتساءلوا هازئين : ما الذى يتعين عمله إذا وقع اعتداء من القرصان أو من الشعوب غير المسيحية؟

وعبرت إحدى المجلات الشهرية عن الانتقادات الموجهة إلى الحركة بقولها « هل فى استطاعة أى جمعية للسلام أن تحملنا على الاعتقاد بأن من الخطيئة التجاء الحاكم الى السيف ، وإذا كان له الحق فى استخدام هذا السلاح ضد لص واحد فلِمَ لا يباح له الحق فى استعماله ضد الألوف ممن يجتمعون لغرض واحد هو السلب والتدمير ؟ وقال بعض المنتقدين أن الشرط الأساسى لتحقيق السلام هو زوال عناصر الشك والخوف والطمع والجشع من نفوس الناس أجمعين . ولسنا بمنكرين وجاهة بعض الاعتراضات وانطباقها على الواقع الذى نعيش فيه . ولكن هذا لا يعد طعناً فى المثاليين من أنصار السلام ولا نقصاً من أقدارهم . بل هو فى الحقيقة نقد موجه إلينا بسبب قصورنا عن إدراك ما فيه صالحنا الحقيقى وعجزنا عن التمثل بالمغزى السامى الذى ينطوى عليه قول مؤسس المسيحية « من ضربك على خدك الأيمن فأدر له الأيسر » ولدينا مثال من أحداث القرن العشرين ربما يخفف وطأة الهجوم على أنصار الدعوة السلمية المطلقة . فهاهو غاندى علّم أتباعه أن يقاوموا الظلم ويكافحوا الاستبداد بغير العنف أو بما اصطلح على تسميته بالمقاومة السلبية . ولقد هزأ الناس برأيه وآمن به الهنود ولم يتحول عن إيمانه. ونجحت طريقته فى أول أمرها نجاحا أثار إعجاب الجميع ومنهم معارضوه وخصومه . لأن المسألة ليست فى الامتناع عن العنف وإنما هى إيمان شامل متعدد النواحى من أدرك غايته ومرماه عرف قيمته ومغزاه . وبدأت حركة الدعوة إلى السلام فى الولايات المتحدة فى أوائل القرن الماضى وتألفت فى عام ١٨١٥ ثلاث جمعيات محلية وتلتها كثيرات غيرها ثم اندمجت جميعها فى عام ١٨٢٨ باسم « جمعية السلام الامريكية » ، وذلك بفضل جهود William Ladd . وقد أدرك هذا الزعيم أن الجماهير عاجزة عن إدراك معنى الحركة بسبب الغموض الذى يكتنف أهدافها ولذا جعل همه الأكبر أن يحدد أغراضها بحيث تتجه الجهود المشتركة نحو تحقيقها ، فطالب بعقد مؤتمر يمثل الشعوب المسيحية والمتمدينة

لبحث الوسائل المؤدية إلى استقرار مبادىء القانون فى العلاقات الدولية والسبل التى تعمل على دعم السلام وتحسين مستوى الناس . وطالب فى الوقت نفسه بإنشاء هيئة للتحكيم إذا تنازع طرفان أو أكثر على أمر ما . ولا يفوتنا التنويه أن « وليم لاد » يرى ضرورة تمثيل الشعوب المتمدينة ، ومعنى هذا أنه لا مانع من انضمام الدول غير المسيحية . وهذا دليل على اتساع الأفق العقلى وتطور نظرة الدوليين بحيث أصبحوا ينظرون إلى العالم كوحدة متماسكة الأجزاء ، ولم يعد الأمر مقصوراً على الشعوب الأوربية أو المسيحية كما كان يقول الكتاب والمفكرون فى عصور سابقة .

وفى عام ١٨٤٣ عقد بلندن « مؤتمر السلام العام » وحضره مندوبون عن انجلترا والولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا . وتتابعت المؤتمرات من هذا القبيل . ثم انقسم أنصار الحركة السلمية أحزاباً وشيعاً بسبب اختلاف موقفهم من الأحداث المختلفة التى شاهدها العالم إذ ذاك . فبينما استنكر بعضهم حرب القرم وحمل على الذين أشعلوا نارها وقف البعض موقف التأييد لسياسة الحكومة الانجليزية أثناء الثورة الهندية . وبينما انتقد فريق إطلاق نيران مدافع الأسطول البريطانى على ميناء الاسكندرية واعتبره اعتداء غير مشروع على شعب مسالم أعزل وتدخلا ليس له ما يبرره من العدالة والحق ، برر جماعة هذا العمل محتجين بصالح الإنسانية والسلام الدولى .

وقد أشفق المفكرون من عواقب هذا الخلاف وخشوا أن تنهار الحركة السلمية ولكن جاءت النتائج خلاف ما ظنوا لأن حدة الشقاق فى الرأى زادت الدعوة قوة وهذبتها وحملت قادتها على أن يرسموا لأنفسهم برنامجاً محدوداً أقرب إلى الحقائق العملية . ولما بدأ التسابق فى التسلح بعد عام ١٨٧١ وبانت على الأفق علائم انقسام أوربا إلى معسكرين وتطايرت نذر الشر ، هب أنصار السلام يدعون إلى مبدأين عظيمين هما : التحكيم وخفض السلاح . ولقيت دعايتهم صدى فى الاقتراح الذى قدمه نيقولا الثانى قيصر الروسيا . وكان من أثره المباشر انعقاد مؤتمر لاهاى الأول فى سنة ١٨٩٩ .

الفصل السادس

التحكيم والتوفيق

فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٩٨ وجه الكونت موراڤييف وزير الخارجية الروسية دعوة إلى الدول بشأن عقد مؤتمر يتناول بالبحث الوسائل التى ينبغى اتخاذها بقصد المحافظة على السلام وخفض السلاح. وإذا كان الجانب الإنسانى من هذه الدعوة جديراً أن يلق التقدير من دعاة السلم فان هذا لن يخف عنا الدافع الحقيق الذى حمل الحكومة الروسية على إرسال تلك المذكرة، إذ الثابت أن القيصر لم يتقدم بهذا الاقتراح إلا بعد أن بدا له عجز مالية بلاده عن تحمل أعباء التسلح مجاراة للدول الأخرى وبخاصة ألمانيا وهى أقوى دولة عسكرية فى ذلك الوقت.

رحب العالم بالدعوة واجتمع مندوبو دول عدة فى لاهاى (١٨ مايو — ٢٩ يونيه ١٨٩٩) وهنا نرى مظهراً جديداً يمثل الدبلوماسية الصريحة القائمة على الاتصال الشخصى ومناقشة الآراء فى وضح النهار. وضم المؤتمر الى رجال السياسة المحترفين أساطين القانون الدولى وزعماء الحركة السلمية، وهذه تجربة جديدة أثارت العجب المقرون بالاستياء فى نفوس أولئك الساسة من أنصار الأساليب العتيقة التى تعتمد على المحادثات السرية والمباحثات التى تدور من وراء الستار. وقد عبر الكونت مونستر Munster عن هذه النظرة فقال إن المؤتمر يضم رعاع الساسة والمتطفلين من رجال الصحافة ونفر من اليهود النساء من أنصار السلمية وجماعة من الاشتراكيين. وهؤلاء جميعاً يعملون علناً فى ظل الرعاية الروسية [١].

---

(١) Zimmern : The League of Nations and the Rule of Law, p. 103.

بدأت المناقشة واستمرت طويلا ، ولم يكن من المنتظر أن يحقق المؤتمر الآمال العريضة المعلقة عليه لأن المسائل المتصلة بالسلام متشعبة غامضة ، ومشكلة السلاح معقدة إلى أبعد حد . ولم يكن أمام المؤتمر مشروع مفصل واضح المعالم من قبل الحكومة الروسية حتى يتسنى للأعضاء درسه ، ووقف شرط الاجماع حائلا دون اتخاذ قرارات ملزمة للدول جميعاً وأتاحت المساواة التامة لمندوبى الأمم الممثلة فى المؤتمر الفرصة لإضاعة الوقت فى المناقشات العقيمة والخطب الطويلة الرنانة ، كما أن الميل إلى تغليب المصلحة الخاصة على الصالح الدولى العام عرقل أعمال المؤتمر ، وأخيراً فقد وقفت الدول العسكرية الكبرى موقف المعارضة من المقترحات التى أريد بها خفض السلاح وتعديل قواعد الحرب .

استهل المؤتمر عمله بمعالجة مسألة التسلح ولكنه أخفق إخفاقا تاماً ولم يكن حظ مؤتمر عام ١٩٠٧ أسعد من هذا ، ففضلا عن الصعوبات الفنية فى هذه المشكلة فإن التسلح وثيق الارتباط بالاعتبارات السياسية والاقتصادية ولا بد من الوصول إلى اتفاق عادل بشأنها قبل حل مسألة السلاح(١) . وكانت الحكومة البريطانية على إدراك سليم حين كتب المستر بلفور الى السفير البريطانى لدى حكومة القيصر فى ٣٠ اغسطس ١٨٩٨ يقول « هل ترى أن الحكومة الروسية قد فكرت فى مشروع محدود تضعه أمام أنظار أعضاء المؤتمر ؟ وهل ستتاح الفرصة للمؤتمر بناء على رغبة إحدى الدول أو أغلبيتها بالنظر والمناقشة فى الأسباب التى تثير النزاع كمسائل الألزاس واللورين والاستانة وأفغانستان ومصر مثلا ؟ وهل سيكون تحديد السلاح متفقاً مع اعتبارات المساحة أو عدد السكان أو الثروة أو هذه العوامل مجتمعة ، وهل تراعى حالة الدفاع عن الدولة ومن الذى يقرر ذلك ؟ وإذا رفضت إحدى

---

(١) سنعالج هذا الموضوع بتفصيل أوفى عند كلامنا عن عصبة الامم وجهودها فى هذا السبيل

الدول نزع سلاحها فهل تقاتلها الدول الأخرى لمصلحة السلام ؟ » وقد كلف السفير البريطانى بالسعى للحصول على إجابته عنها على أن يتولى ذلك بطريقة غير رسمية . ولا شك أن هذه الأسئلة تثير مشكلة النظام الجديد الذى يريد العالم إنشاؤه . وتوضح لنا النواحى التى يجب أن نسير فيها ، فهناك للدرس : تحديد العلاقات السياسية ، وإزالة عوامل الاحتكاك ، وضمان سلامة الأمم ، والقضاء على عناصر الحذر والشك ، ووضع قواعد عادلة للتسلح ، وطريقة تنفيذ القرارات الدولية . هذه جميعها مسائل شائكة يجب تسويتها فى وقت واحد ولكنها تدور حول مشكلة التسلح التى عبر عنها مادرياجا بقوله « إن خفض السلاح معناه خفض فكرة معقدة مكونة من القوات المسلحة لدولة من الدول بالنسبة الى مطالبها » [1]

وإن كان المؤتمر قد عجز عن حل مشكلة السلاح فقد نجح فى نواح أخرى متصلة ببعض قوانين الحرب فتقرر تطبيق اتفاق الصليب الأحمر على الحرب البحرية كما نص على تحريم استخدام الغازات الخانقة .

تحول المؤتمر بعد ذلك إلى الشطر الثانى من مهمته أى تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية ، فأقر مبدأ التحكيم وإنشاء « محكمة التحكيم الدائمة » وجعل مقرها مدينة لاهاى . وليست هذه محكمة بالمعنى المتعارف عليه تعقد جلساتها بانتظام . فهى فى الواقع لم تزد عن كونها مجموعة من القواعد ، وقائمة بأسماء طائفة من المحكمين الصالحين بحيث تختار كل دولة من الدول المتعاقدة أربعا من قضاتها من المشهود لهم بالتفقه فى القانون الدولى والسمعة الطيبة والميل إلى القيام بهذه المهمة . وهناك الى جانب هذا مكتب دائم للاحتفاظ بالسجلات وتلقى المراسلات والطلبات . فاذا نشب خلاف بين دولتين ورأتا عرضه على

---

(١) Problems of Peace, p. 136.

التحكيم اختارت كل منهما عضوين من القائمة وينتخب هؤلاء الأربعة عضواً خامساً ، وبهذه الطريقة تشكل المحكمة للنظر فى تلك المسألة المعينة . وهذه الوسيلة تتفق وما جاء فى افتتاحية الاتفاق من أن « الغرض من التحكيم الدولى فض الخلافات التى تنشأ بين الدول بواسطة قضاة من اختيارها وعلى أساس احترام القانون » .

وقد سعت بعض الدول إلى إقرار مبدأ إلزامية التحكيم ، فلم يصب مسعاها أى قدر من النجاح ، ولذا اقتصر الاتفاق على التسليم بعدالة التحكيم وفائدته فى المنازعات ذات الصبغة القانونية كتفسير المعاهدات الدولية وقد استثنى من نطاق المسائل القابلة للتحكيم ماتعلق منها « بالمصلحة الحيوية ، وما يعتبر مناسباً « بالشرف القومى » . وهكذا نرى أن وسيلة التحكيم جعلت اختيارية لأن الدول أبت أن تتنازل عن حريتها فى العمل وسيادتها المطلقة لأن التحكيم الاجبارى معناه الحد من هذه الحرية والسيادة . ولا ريب أن الاستثناءات التى نص عليها الاتفاق تقلل من أهميته إذ ضاقت دائرة الخلافات التى يجوز تسويتها عن طريق التحكيم كما أن فى استطاعة أية دولة أن ترفض عرض الأمر على المحكمة بحجة مساسه بمصلحتها وشرفها والكلمتان غامضتان قابلتان للتأويل والتفسير . ومع ذلك فهذا الاستثناء يرتبط فى واقع الأمر بحسن نية الدول المتنازعة فإذا رغبت فى تسوية خلافها بطريقة سلمية أمكن الوصول الى اتفاق لايبدو منه مساس بالمصلحة أو الشرف ، وأمامنا مسألة السفينة الباما التى سنعرض لها فيما بعد قد كانت من المسائل التى اعتبرها الطرفان المتنازعان ذات اتصال بصالحهما وشرفهما ولكنهما تمكنتا من تسويتها إذ لم تكن أى منهما راغبة فى الحرب. وقد كان الالتجاء إلى التحكيم شائعاً فى العصور القديمة والوسطى ، وفى سنة ١٧٩٤ اتفقت انجلترا والولايات المتحدة بمقتضى معاهدة Jay على إنشاء محاكم مختلطة من عددين متساويين والأعضاء المختارين أن ينتخبوا عضواً آخر فى حالة اختلافهم وكان الغرض من الاتفاق تصفية المسائل التى ترتبت على

استقلال الولايات المتحدة وقد كللت التجربة بالنجاح ولم يأت عام ١٨٠٤ الا وقد أمكن الوصول إلى تسوية مرضية للمسائل التى كانت مثار النزاع. ولما رأى دعاة الحركة السلمية أن خصومهم يتهمونها بالغموض عمدوا الى تحديد أهدافها، وكان من أولى مطالبهم اتباع مبدأ التحكيم الدولى . ومن أكبر الدعاة الى ذلك هنرى ريتشارد الانجليزى وفيلد الأمريكى. وانتهز المطالبون بالتحكيم حادث السفينة الباما Alabama [1] سنة ١٨٧١ وغيرها من المسائل المتخلفة عن الحرب الأهلية الأمريكية وطالبوا بتطبيق المبدأ فاتفقت انجلترا والولايات المتحدة على إنشاء هيئة تحكيم مقرها جنيف تضم ممثلين للدولتين المتنازعتين وإيطاليا وسويسرا والبرازيل، وأخيراً أصدر القرار ملزماً انجلترا بدفع غرامة قدرها ٣ ½ مليون جنيه ونزلت حكومة غلادستون على القرار برغم الحملة العنيفة التى تعرضت لها من جانب غلاة الوطنية المحبة لذاتها. وقد دافع الوزير الانجليزى عن سياسته فيما بعد فقال إن الغرامة التى فرضت على بلاده لاتعد شيئاً مذكوراً إذا قيست بالقيمة الأدبية للمثل الذى ضربه شعبا انجلترا والولايات المتحدة العظيمان من حيث التوجه فى سلام ووفاق أمام محكمة قضائية بدلا من الالتجاء إلى تحكيم السيف. غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن حوادث التحكيم هذه وإن نجحت فى مهمتها فالواقع أن الدولتين المتنازعتين كانتا قد توصلتا إلى الاتفاق على المسائل الهامة والقانونية والمتعلقة بالخلاف ووضعت القواعد الأساسية وهذا سهل مهمة لجنة التحكيم إلى حد كبير لأن

---

(١) فى أثناء الحرب الأهلية الامريكية غادرت سفينة تدعى رقم ٢٩٠ ميناء ليفربول وكانت حكومة الولايات الشمالية قد حذرت الحكومة البريطانية أن هذه السفينة هى فى الحقيقة ملك للولايات الجنوبية ويجب منعها من الابحار. ولكن السفينة أقلعت متجهة إلى Terceira واتخذت لنفسها اسم Alabama وشحنت بالذخائر وقامت باغراق السفن التابعة للولايات الشمالية. وبعد انتهاء الحرب طولبت انجلترا بتعويض عن الخسائر التى سببتها السفينة المعتدية.

الأخيرة لم تبحث النزاع وأسبابه وإنما فى الحقيقة طبقت القواعد التى اتفقت عليها الدولتان .

وقد كان حادث السفينة مشجعاً لأنصار فكرة التحكيم وحذت دول أخرى حذو الشعبين الانجليزى والامريكى فى فض ما نشأ بينها من خلافات . ولا شك أن النص فى اتفاقية دولية عامة على أفضلية الالتجاء إلى هذه الوسيلة يعد حادثاً تاريخياً له أهميته ، وتطوراً جليل الشأن فى طرق تنظيم العلاقات الدولية ، ونصراً لقضية السلام ، وخطوة فى سبيل منع الحروب أو تفادى نشوبها ما وسع الجهد . كما أن عمل المؤتمر كان حافزاً على السير فى هذا الطريق إلى مدى بعيد كما يبدو مما سعى إليه الرئيس تافت (Taft) من أن يشمل التحكيم كافة الحالات التى يمكن أن تصبح مثاراً للنزاع .

ومما يذكر بالفضل فى مؤتمر لاهاى إنشاء لجان التحقيق ، وهى وسيلة لفحص الحقائق والبيانات وتوضيح ما له أهمية منها . وقد ثبتت فائدة هذه الأداة ، وذلك أنه أثناء عبور الأسطول الروسى بحر الشمال[١] أطلق النار على بعض سفن الصيد الانجليزية ، فثارت ثائرة الصحافة والرأى العام فى بريطانيا العظمى وتوترت العلاقات مع الروسيا لهذا الاعتداء على الشرف القومى . وفى النهاية اتفق الطرفان على تأليف لجنة تحقيق حكمت على الروسيا بدفع تعويض للذين كانوا موضع الاعتداء .

ومن المبادىء التى قررها المؤتمر أنه فى حالة خلاف بين دولتين فلأى دولة ثالثة أن تذكر الطرفين بأن باب التحكيم مفتوح أمامها ، ولها أن تعرض وساطتها لفض الخلاف على أن يعد عملها ودياً . ولا شك أن هذا تطور له مغزاه ، وتقدم فى علاقات الأمم له مدلوله ومعناه . فقد كان مثل هذا الغرض السليم يعد فى الأزمنة السابقة تدخلا ليس له ما يبرره ، أو تطفلا بعيدا عن

---

(١) كان ذلك فى عام ١٩٠٤ حين أقلع أسطول البحر البلطى فى طريقه إلى المحيط الهادى بسبب الحرب الروسية اليابانية .

أصول السياسة واللياقة . أما الآن فإثبات مثل هذا الإجراء من جانب طرف ليس له مصلحة ذاتية فى الموضوع دليل على أن الدول أصبحت ترى نشوب الحرب مسألة تعنيها جميعاً . وقد اقترح بعض الأعضاء إنشاء (مجلس توفيق) بصفة هيئة دائمة من أشخاص امتازوا بغزارة العلم ونضوج الرأى وسعة التجربة وعدم الميل إلى الهوى وقوة الشخصية ، فلم يلق الاقتراح قبولا واقتصر الأمر على القرار الذى ذكرناه .

وللوساطة بقصد التوفيق مزايا لا يستهان بها فإنها تتيح فرصة قبل نشوب القتال لعل الخواطر الثائرة أن تهدأ وأن تتغلب على العاطفة . كما أنها ترغم كل دولة على أن تدلى بحقها وتحدد الأسباب التى تبنى عليها دعواها وبذا يصبح من الميسور تميز العناصر الهامة والأساسية فى موضوع الخلاف . وفضلا عن هذا فإنها تفسح المجال أمام الرأى العام فى الدولتين المتنازعتين كى يحكم بنفسه إلى أى طريق تسوقه حكومته ، وهل هى تدفع به إلى الحرب أو السلم ، وهل الحق إلى جانبها أم هى البادئة بالعدوان . غير أنه من المهم ألا نبالغ كثيرا فى قيمة هذه الناحية ، فالرأى العام يسهل التأثير عليه بواسطة الزعماء والساسة والصحافة وما إلى ذلك من سبل الدعاية . وأخيرا فعرض الامر على الوساطة معناه أن الرأى العام العالمى يصبح فى مركز يمكنه من وزن الأمور والنظر اليها على حقيقتها . ويدل على صحة هذه الحقيقة أن الدول المتحاربة فى الحرب الحالية مع اقتناعها بعدالة قضيتها تلجأ إلى شتى صنوف الدعاية لاقناع الرأى العام فى الدول المحايدة بأنها تحارب فى سبيل الحق أو لدفع اعتداء وقع عليها دون ذنب أو جريرة . فهى إذن تناشد الضمير العالمى أن يسمع ويحكم . ونعلم أن بعض مسائل تتصل بما يسمونه الشرف الوطنى وتأبى الدول أن تتساهل فى شأنها مدفوعة بما فى نفسها من شعور الكبرياء القومى . فإذا عرضت المشكلة على الوسطاء فقد يوفقون إلى حل وسط إذا قبله الطرفان تحت ضغط الرأى العام وقوة الظروف وتأثير سلطة محايدة غير متحيزة ، صار فى مكنتهما الظهور بمظهر الذى لم يفرط فى كرامته ، وبذا يسلم الشرف الرفيع من الأذى بحكم الظروف والأحوال .

الفصل السابع

العقلية الدولية

رأينا فى الفصول السابقة مبلغ ما استفاد العالم من سياسة التفاهم بين كبريات الدول واتباع أساليب التحكيم فى المنازعات الدولية وعقد المعاهدات والاتفاقات بشأن المسائل المتصلة بالإقتصاد والاجتماع والثقافة. وهذه كلها مظاهر تسترعى النظر وتنم عن ازدياد قوة الفكرة الدولية وتنبىء عن بداية ما أسماه البعض بالعقل الدولى، ويقصد به العقل الذى يشيع فى جنباته العطف والاهتمام إزاء مشاكل الأمم المختلفة وآلامها وآمالها والذى يجعل صاحبه يحس بهذه المؤثرات كأنها مما يمس وطنه وقومه. وقد وصف الدولى الكبير ألفرد زيمرن الأمر فقال إنه يؤثر استعمال عبارة «نمو الاتجاه الدولى فى العقل القومى» ويريد بذلك الاتجاه «القوة التى تتخطى حدود وطن الفرد إلى الشعب الدى نبتت جذوره فى تربة أخرى لأن مثل هذا الاتجاه يمكننا من أن نفهم شعوب البلدان الأخرى ومشاكل العالم الحديث الواسعة النطاق، ولأن الرجل الذى يملك مثل هذا العقل يشعر بالعطف على الآراء الجديدة، محب للاستطلاع، متميز بالنشاط. ومن الصفات التى يتميز بها العقل الدولى عادة النزاهة العقلية التى تنحصر فى تطبيق الادراك السديد على كافة المشاكل مهما كانت صعوبتها، لا الاقتصار على جانب منها. والحق أن التعاون بين الدول لينطبق عليه قول مازينى الايطالى: ان الشعوب أشبه بفرقة موسيقية لكل عضو فيها نغمته الخاصة التى يعزفها.

وإذا طرحنا النواحى السياسية جانباً لوجدنا فى تقدم العلوم والآداب والفنون تعليلا قوياً لهذه الظواهر من تقارب الأمم وتعاونها، وأخذ العلماء والأدباء يتقابلون فى أى مكان للبحث والدرس وهذه حالة تساعد على أن يتفهم

---

(١) Problems of Peace, pp. 1—2.

الناس بعضهم بعضاً . وأصبحت الثقافة عالمية النزعة إلى حد كبير، وصار رأى كاتب فى انجلترا يتناوله الناس بالنقد والتمحيص فى البلدان الأخرى .

ظهرت الثورة الصناعية فى انجلترا منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر، وتحققت أهم عناصرها وأبرز مقوماتها فى الربع أو الثلث الأول من القرن الذى يليه . ثم انتقلت من هذه البلاد إلى مختلف أنحاء القارة الأوربية وتأثرت بها أمريكا، ولما أرغمت اليابان على الخروج عن عزلتها وفتح موانيها وداخلية بلادها للأجانب وتجارتهم ورؤوس أموالهم صممت تلك الدولة الشرقية على أن تحارب الغرب بأسلحته، فاقتبست منه مظاهر حضارته، والمادية منها بنوع خاص . ومن أعظم نواحى الانقلاب الصناعى التطور البالغ الذى أصاب وسائل النقل والاتصال، فظهرت القطر الحديدية والسفن البخارية والسيارات والطائرات والبرق السلكى وعديم الأسلاك و « أخذت تلك الوسائل فى الامتداد فى جسم العالم تدريجيا امتداد الأعصاب فى جسم الانسان تنقل الى كل أجزائه الحياة والنشاط وتشعرها بما تشعر به بقية الأجزاء، فبعد أن كان العالم قطعا متناثرة ودولا منعزلة متنافرة ضمت شبكة المواصلات شتاته وقربت البعيد ووحدت الصفوف وألفت القلوب وأوجدت فى العالم رأياً عاما وثقافة عامة ومبادىء عامة »[1] . ونحن فى أشد الحاجة إلى تكوين هذا الرأى الدولى العام الذى يبحث المسائل والمصالح المشتركة ولكنا نريده رأياً خالصاً من الشوائب وسوء الظن نزيها لايتأثر بآراء أو أفكار معينة خاطئة، قويا يرغم الحكومات على مراعاة الصالح الأنسانى العام .

ومما ساعد على خلق الرأى الدولى العام استخدام الآلات فى الطباعة على نطاق واسع، فانتجت المطابع أرقاما لاحصر لها من المؤلفات وكثرت الصحف والمجلات وجعلها انخفاض ثمنها فى متناول أفقر الطبقات وساعد انتشار التعليم على شيوع الاستفادة منها . وبهذه الوسائل استطاع كل شعب

---

(١) حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ص ٢٥٢ .

أن يفهم الآخر ويقدره حق قدره ولا نشك أن قلة الاتصال مما يساعد على ضيق الأفق العقلى ونمو روح التعصب .

ويرتبط الانقلاب الصناعى بالرأسمالية والعمالية . والرأسمالية الصناعية والتجارية لاتعرف حدوداً جغرافية أو قومية وضعية . فهى تغزو الأسواق أينما وجدت وتسعى إلى موارد المواد الأولية أينما توافرت وتمد شباكها فى مختلف أنحاء العالم . وهكذا مثلا يستغل أصحاب الأموال من الانجليز أموالهم فى روسيا وأمريكا وأفريقيا وأستراليا ، وقس على هذا زملاءهم فى الأمم الأخرى . فالمالية العليا لاتعرف إلا وطنا واحداً هو العالم بأجمعه حيث تتيسر لها وجوه الاستثمار ، وهى فى الواقع تسيطر على الحكومات ، وتوجه سياستها الخارجية ، وتحثها فى كثير من الحالات على التعاون وتبادل المنفعة عن طريق المعاهدات التجارية والسياسية وغير ذلك من الأساليب المعروفة .

وينتج عن النظام الصناعى الحديث ظهور طبقة العمال واتفاق وجهات النظر فيما بينهم وحقدهم على طبقة الرأسماليين ونفث الاشتراكيون فى نفوسهم روحا جديدة هى « التحرير الاقتصادى » من سيطرة رأس المال . ولما كانت آلام العمال وآمالهم فى كافة البلدان واحدة كان مما يستقيم مع الوضع الصحيح للأمور أن تتخذ الحركة العمالية طابعا دولياً . لقد نادى الاشتراكيون بحرب الطبقات ولكنهم أرادوها حربا عامة شاملة يقوم بها العمال فى العالم كله وفى هذا يقول كارل ماركس الألمانى الذى وضع الاشتراكية على أصول وقواعد علمية « إن التحرير الاقتصادى للطبقات العاملة الغاية العظمى التى ينبغى أن تخضع لها كل حركة سياسية . . . وتحرير العمل ليس مشكلة محلية أو قومية ولكنها مشكلة اجتماعية تشمل جميع الأمم التى يقوم فيها المجتمع الحديث ولا يتأتى حلها إلا عن طريق الاتفاق النظرى والعملى من جانب الأمم الأكثر رقيا وتقدما » [١] وليس أدل على الصبغة الدولية للحركة الاشتراكية مما جاء

---

(١) M. Beer : A History of British Socialism, p. 217.

فى المنشور الاشتراكى « يارجال الطبقة العاملة فى كافة الأمم عليكم بالاتحاد ».

ومن نتائج الانقلاب الصناعى ازدياد الإنتاج إلى حد لا تستوعبه السوق المحلية ، فازدادت العلاقات بين أجزاء العالم . ولما كان للمنتجين والمستهلكين مصلحة فى حث حكوماتهم على حل المشاكل قبل أن تصل إلى الحد الذى يشعر فيه عالم المال الانزعاج وتهبط أسعار السندات وتنشأ المضاربة لهذا يتضح أن فى التجارة الدولية ضماناً قويا للسلام بحيث أنه كلما اتسع نطاقها وزاد عدد المشتغلين بها بطريق مباشر أو غير مباشر أو عدد الذين تتوقف عليها رفاهيتهم كلما تناقصت رغبة الدول فى الالتجاء إلى الحرب كوسيلة لفض ما ينشأ بينها من منازعات ويرى كثير من المفكرين والساسة أن التجارة الخارجية ستكون فى المستقبل المؤتمر الذى يؤدى الى القضاء على الحروب ، بأن يشعر كل شعب بمدى الخسائر التى تصيب الطرفين المتحاربين [١] .

وكانت السياسة الجمركية فى مستهل القرن التاسع عشر تقوم على الحماية والتقيد ، ولكن ظهرت مدرسة منشستر فى انجلترا بزعامة روبرت كوبدن وجون برايت للدعوة إلى حرية التجارة وكان أشد الرجلين حماساً كوبدن ولكنه لم يكن يسعى إلى صالح وطنه فحسب بل كان يعمل جاهداً لخير العالم كله والإنسانية بأسرها ، إذ كان يعتقد اعتقاداً جازماً أن حرية التبادل التجارى من أعظم أساليب التفاهم بين الدول وأكبر الدعائم فى تعاونها وأكبر الوسائل السلمية لمنع نشوب الحروب فيما بينها . ونجحت الدعوة إلى حرية التجارة وطبقت انجلترا السياسة الجديدة بعد أن تقرر إلغاء قوانين القمح [٢] عام ١٨٤٦ . وأخذت الدول الأوربية تحذو حذو انجلترا بعد ما تبينته من الخير العميم الذى

---

(١) Bryce : International Relations, p. 80 ...

(٢) بسبب الخوف من المنافسة الأجنبية عقب انتهاء حروب نابليون أصدرت الحكومة الانجليزية عام ١٨١٥ قوانين القمح التى حرمت استيراد هذه المادة الغذائية إلا إذا أربى سعرها فى انجلترا على ٨٠ شلنا للربع وهذا التشريع وإن أفاد طبقة الملاك الزراعيين فقد كان موضع السخط من العمال ورجال الصناعة وأهل المدن .

عاد من جراء هذه السياسة وقام فردريك باستيا (Frédéric Bastiat) يدعو إلى حرية التجارة وأنشأ عام ١٨٤٦ أول جمعية لهذا الغرض [١] وما لبثت أن انتشرت الحركة واقتنع الرأى العام بأهميتها . وفى سنة ١٨٦٠ عقدت معاهدة كوبدن بين فرنسا وانجلترا التى تعد نقطة تحول فى تاريخ التجارة بأوربا إذ صارت أنموذجاً لمعاهدات كثيرة عقدتها فرنسا مع أغلب الدول الاوربية [٢].

وتعد الفترة (١٨٦٠ — ١٨٨٠) عصر انتصار سياسة حرية التجارة وبرغم أن كثيراً من الدول نبذتها منذ أواخر القرن التاسع عشر لأسباب قومية فى الأغلب فقد ظلت انجلترا مخلصة لها إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بسنوات . وإذا كانت الآمال التى عقدها كوبدن لم تتحقق فليس السبب فى ذلك قصورها أو بعدها عن الحقيقة بل لأن الدول تحولت إلى سياسة الحماية، وبدأت حرب جمركية ظلت تشتد وتقوى وتفسد النفوس قبل أن يحدث الانفجار فى صيف عام ١٩١٤ .

وشاهد العالم منذ القرن الماضى نهضة علمية واسعة النطاق ، والعلم لا يعرف وطناً ، وطالب العلم يسعى إليه ولو فى الصين. وهو عامل يقرب ما بين الشعوب والأجناس لأنها تسعى إلى هدف واحد ولهذا رأينا الكثير من المؤتمرات يحضرها العلماء ورجال القانون والاقتصاد والأدب ، وتبادلت الجامعات الأساتذة ، وعملت الشعوب الآخذة حديثا بأسباب الحضارة الغربية ترسل البعوث العلمية ، واليابان ومصر أكبر شاهد على هذا . والخلاصة أن وحدة من المصالح الفكرية أخذت تنمو حول الكرة الأرضية [٣] .

واشتدت فى القرن التاسع عشر عملية « تأريب » العالم أى مده بأنموذج

---

(١) Association pour la Liberté des Échanges.

(٢) حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ص ٣٠٧ .

(٣) Hayes : A Political and Culrural History of Modern Europe, vol. ii II p. 546.

مشترك فى أساليب الحياة والمثل العليا أساسه أوربى ، وقويت هذه العملية فى الأربعين سنة التى سبقت الحرب الماضية . والسبب فى ذلك الثورة الصناعية من جهة وحركة التبشير المسيحية من جهة أخرى . إلا أن الفضل الأكبر عائد إلى العامل الأول . وقد اتخذت هذه الحركة مظاهر مختلفة . فهناك محاولة استعمارية واسعة النطاق انتهت بفتح اليابان والصين للتجارة الأوربية ونيل الامتيازات المختلفة من الصين ، وامتلاك جزر المحيط الهادى وأجزاء من جنوبى شرق آسيا ، وتسابقت الدول على إفريقيا ، ولم يتم القرن الماضى إلا وقد قسم أغلب القارة ولم يحتفظ باستقلاله سنة ١٩١٤ سوى الحبشة وليبريا ، والمظهر الثانى ويبدو فى آسيا وشمالى إفريقية حيث اتصلت المدنية الغربية بالحضارات القديمة فى الصين والهند والشرق الأدنى ومصر وشمالى القارة الإفريقية . وعملت أوربا على السيطرة على الحضارات القديمة أو تعديلها دون هدمها والقضاء عليها . أما بين الشعوب المتأخرة فى وسط إفريقية وجزر البحار الجنوبية فقد اتجهت جهود الأوربيين إلى القضاء على تقاليدها وثقافاتها البدائية فى سبيل إنشاء ما هو خير منها .

ولا شك أن هذه العملية من شأنها أن تنشر مثلا متشابهة متقاربة فى العالم مما يجعل شعوبه أقرب إلى التفاهم والإدراك المتبادل والتعاون .

وسنذكر أمثلة على اللجان والاتفاقات الدولية فى بعض النواحى خلاف ما أشرنا إليه من قبل . فى المدة الواقعة بين عامى ١٨٣٠ ، ١٨٩٥ اجتاحت الكوليرا أوربا سبع مرات وكانت كل دولة تتبع نظام الحجر الصحى ولقيت السفن مشاقاً كثيرة وأخيرا اضطرت الدول إلى اتخاذ قواعد عامة للمراقبة الصحية فى الموانى وبهذا أمكن القضاء على الوباء .

وقد أنشئت عدة هيئات دولية ثبتت فائدتها سواء فى وقت الحرب أو السلام ومن ذلك جمعية الصليب الأحمر الدولية (١٨٦٤) واتحاد البريد (١٨٧٥) بعد أن كانت الحالة تسودها الفوضى وتؤدى الى التعطيل والنفقات

الكثيرة . وكانت العملية التى اتخذت سهلة إذ تأسس مكتب دائم فى برن يقوم بوظيفة بيوت التصفية لحسابات البريد التابعة لدول الاتحاد وتعقد مؤتمرات من حين الى آخر لمراجعة الأجور إذا لزم الأمر ولا تستطيع دولة أن تعترض فقد حدث مرة أن رفض المندوب الفرنسى الموافقة على تعديل رآه المؤتمر ضرورياً ولكنه اضطر الى العودة إلى المؤتمر بعد انقضاء أربع وعشرين ساعة حتى لا تحرم بلاده من مزايا هذا الاتحاد . وفى سنة ١٨٧٥ اتفقت ثلاث وعشرون دولة على اتباع النظام العشرى فى الموازين والمقاييس . يضاف الى هذه الهيئات التعاونية لجنة الطونة ومعهد الزراعة ولجنة قناة السويس .

هذه جميعها علائم العقلية الجديدة التى تستطيع أن نحكم عليها اليوم بعد أن بدأ العالم يتعلم الحاجة الى التعاون . ولا شك أن هذا الاتجاه لم يكن واضحاً لدى الكثيرين وإن كان ثورة عظيمة الخطر فى إدارة دفة الشئون العالمية . ويمكننا أن نقدر أهميتها إذا ذكرنا أن كلمة « دولى » المألوفة لنا اليوم استعملها قاموس أكسفورد لأول عام ١٨٧٠ واستعمل كلمة الدولية سنة ١٨٧٧ .

الفصل الثامن

البناء الدولى الجديد

كان الاعتداء على ولى عهد آل هبسبرج وزوجته فى بلدة سيراجيفو فى صيف ١٩١٤ إيذاناً بتحرك الأحقاد التى جاشت فى النفوس والأطماع التى أخفتها المظاهر الدبلوماسية الخداعة والدسائس التى حاكها المغامرون . وقعت الواقعة التى ارتعدت لها فرائص أوربا وما استطاعت لها دفعاً ، وزلزلت الأرض تحت أقدام البشرية ، وفتحت أبواب الجحيم ، وانطلق زبانية الشر ورسل مارس ينشرون الدمار والموت . ورخصت الأملاك وهانت الأرواح ووقف الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن أذهلتهم الصدمة وأفقدتهم وعيهم النكبة ، وسار العالم قدما لايلوى على شىء تدفعه الغرائز الحيوانية فى أشنع مجزرة بشرية سجلها التاريخ وتحدث عنها الرواة حتى ذلك اليوم .

« يجب ألا تتكرر المأساة ! » بهذه العبارة الموجزة أفصح العالم عن هول المصاب ، وبهذا الدعاء انطلقت الحناجر فى كافة الشعوب لافرق بين محارب ومحايد فقد اصطلى الكل بنار الشر والأذى . ولكن كيف السبيل إلى تحقيق الأمل ؟ فى غمار المحنة وفى وسط بحر الموت المتلاطم بأمواج الدماء أخذ المفكرون والساسة فرادى وجماعات يقدحون زناد الفكر ويكرسون فراغهم لصياغة شتى المشروعات وتقديم مختلف المقترحات التى يرونها كفيلة بتحقيق رجاء الإنسانية والحيلولة دون تكرار المأساة وخلق عالم يسوده حكم القانون وترفرف فوق ربوعه العدالة ويعيش فيه الناس إخواناً متحابين وأصدقاء متساندين . وسنحاول أن نقدم موجزاً سريعاً لأهم الآراء التى تمخضت عنها بحوث الهيئات الرسمية وغير الرسمية خلال سنوات الحرب العصيبة .

المشروع الامريكى

ويقترح إنشاء « محكمة قضائية » بقصد « الاستماع والحكم » إذا كان موضوع الخلاف قابلا لحكم القضاء . وجميع المنازعات التى لاتفض بالوسائل الدبلوماسية العادية ترفع الى « مجلس توفيق » مهمته الاستماع والنظر والتوصية . إلا أن أهم مافى المشروع النص المتعلق بالعقوبات بحيث « تشترك الدول المتعاقدة فى استخدام قواتها الإقتصادية والحربية ضد العضو الذى يعلن الحرب على زميل له قبل نظر الخلاف » وفق ماقررته المواد الخاصة بذلك .

المشروع البريطانى

ويؤخذ على المشروع الأمريكى أنه يوضح لنا الإجراءات التى ينبغى اتخاذها إزاء الدولة التى تأبى العمل بقرار المحكمة أو توصيات المجلس . وقد سد المشروع البريطانى هذا النقص إذ حاول معالجته بالنص على أنه فى مثل هذه الحالة تجتمع الدول لتبحث الموقف الناشىء وتدرس العمل المشترك الذى يتسنى القيام به ويكون تطبيقه فى حيز المستطاع من الوجهة العملية . غير أن هذا النص يشوبه الغموض ويأبى إلزام الدول المتعاقدة بمبادئ عامة أو معينة .

المشروع الهولندى

ويرمى إلى جعل مؤتمرات لاهاى أقوى أثراً وذلك بأن تكون اجتماعاتها منتظمة ، ثم أدخل فكرتين جديدتين وهما الاتفاق على خفض سلاح ووضع السياسة الخارجية تحت رقابة المجالس النيابية الفعالة ثم تلغى المعاهدات السرية . وقد تقدمت الهيئة بعد ذلك بمقترحات أكثر تفصيلا وتشمل إنشاء محكمة تحكيم دولية ولجان تحقيق ومجلس دولى للتوفيق والوساطة ، وحرية التجارة فى المستعمرات وتخويل الهيئة الدولية المراد تكوينها حق فرض الجزاءات

مقترحات سمطس

فى عام ١٩١٨ نشر كتيباً ضمنه آراءه بشأن تنظيم العالم بعد الحرب ، وأهم مافيه اقتراحه نظام الانتداب كما كان صريحا بشأن الأداة التى يجب إنشاؤها ، فرأى تكوين مؤتمر عام من الدول المتعاقدة ومجلس مع محكمة تحكيم . ويكون المجلس الهيئة التنفيذية ، ويضم الدول العظمى مع ممثلين للدول الأخرى يختارون وفق نظام دورى . وقد دعا الجنرال سمطس كذلك إلى إلغاء التجنيد الاجبارى وامتلاك الأمة مصانع السلاح والذخيرة . وسمطس أقوى إيمانا من غيره بأهمية التحكيم وأراده إجباريا فى كل الخلافات السياسية ، وكذلك كان شديد الإصرار على تنفيذ الالتزامات الخاصة بنزع سلاح الدول .

تقرير فيلمور

فى أوائل عام ١٩١٨ تألفت لجنة بريطانية رسمية برياسة Sir Walter Phillimore القاضى والثقة فى القانون الدولى وعضوية الأستاذ Pollard المؤرخ الدستورى ، و Sir Julian Corbett ، و Dr. Holland Rose الحجة فى التاريخ البحرى ، وثلاثة من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية .

قدمت اللجنة تقريرها فى ٢٠ مارس ١٩١٨ وهو لايميل الى فكرة إلزامية التحكيم ولا ينص على خلق هيئة دائمة وإنما على إنشاء هيئة تدعى فى حالة التهديد بالحرب . وتتعهد الدول المتعاقدة بعدم الالتجاء الى الحرب قبل عرض النزاع على هذه الهيئة التى تكون أشبه بمؤتمر من الدبلوماسيين والسفراء . كما تتعهد كل دولة لا تحارب زميلة لها إذا رضخت الأخيرة لتوصيات المؤتمر . ولم يقترح التقرير الرسمى البريطانى شيئا بصدد نزع السلاح ، فالفكرة البريطانية أساسها أداة « الإبطاء والتأجيل » . ويستخلص من مختلف الآراء التى صرح بها روبرت سيسل أكبر الداعين لعصبة الأمم من إنجلترا ومن أصحاب اليد

الطولى فى صياغة عهدها ، أنه يريد محالفة أو عصبة تعمل على منع الحروب بواسطة مؤتمر دولى يفسح المجال للمناقشة الصريحة فى أسباب الخلاف حتى يستنير الرأى العام . وينبغى — وهو المهم — ألا تتدخل هذه الأداة الدولية فى كل ما له مساس بالسيادة القومية للدول المشتركة فيها (١) .

الرئيس ولسن

وكان الداعية الأكبر لمشروع العصبة وأشد أنصارها إخلاصاً لفكرتها، إذ كان من رأيه أن الحرب يجب أن يعقبها سلام دائم وقيام اتحاد دولى يحول دون تعرض الانسانية لمثل الكارثة السابقة ، وفى هذا قال فى خطاب موجه إلى مجلس الشيوخ الامريكى فى ٢٢ يناير ١٩١٧ إنه سيكون من الضرورى وجود قوة تضمن دوام التسوية بحيث تكون أعظم من قوة أى شعب أو محالفة من الشعوب المختلفة لأن الرغبة فى دوام السلام لا بد لها من ضمان قوى الجنس البشرى المنظمة . فهو إذن يسعى إلى خلق عصبة قوية بحيث يعجز أى معتد أن يتحداها أو يتجاهلها ، إلا أن الأمل فى النجاح لن يتحقق إلا بعقد صلح عادل تراعى فيه مصالح الدول بلا تمييز ويحقق الأمانى والأهداف القومية ويزيل الصعاب التى تهدم المساواة فى أحوال التجارة ، فاذا تحقق هذا السلام وتمتع بضمان إجماعى من قبل العصبة فلا شىء يحول إذن دون خفض السلاح إلى أدنى حد يتفق وسلامة كل دولة . والخلاصة أن الرئيس ولسن لا ينظر إلى العصبة على أنها أداة وساطة وتوفيق أو تعاون سلبى بل يريدها أسمى من ذلك . يريدها ضمانا لسلم دائم تسنده إرادة دول العصبة وقواتها . ومن هذا يتبين لنا مدى الخلاف بين وجهتى النظر الرسمية لكل من الحكومتين الإنجليزية والإمريكية .

---

(١) يتضمن المشروع الرسمى البريطانى نواة المواد ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ من عهد العصبة كما تم الاتفاق عليه نهائيا .

المقترحات الفرنسية

عينت الحكومة الفرنسية لجنة برياسة المسيو ليون بورچوا رفعت « مشروع جمعية الأمم » الى حكومتها فى يونيه ١٩١٨ . ويلاحظ أن بورچوا من أنصار السلام القائم على عقاب المعتدى . ومن هنا نرى اتساع الهوة بين هذا الرأى وما دعا اليه ولسن من عقد صلح عادل .

وتتلخص آراء الفرنسيين فيما يلى :

(١) تتكون العصبة من الحلفاء وحدهم فى بادىء الأمر ، ويسمح بدخول المحايدين الذين كان سلوكهم مقبولا خلال الحرب . أما ألمانيا فسيأتى يوم انضمامها الى الهيئة الدولية بعد أن تقدم الدليل الكافى على الندم الصادق عما اقترفت .

(٢) تكون « جمعية الأمم » عبارة عن تعاقد بالضمان المتبادل ضد خطر الحرب على أن تحتفظ كل دولة داخلة فيها بسيادتها الكاملة .

(٣) يخول لجمعية الأمم سلطة وضع القوانين فى حالة المنازعات (غير القضائية) وتنفيذ قراراتها عن طريق العقوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية ولهذا يجب تنظيم قوة دولية تستطيع التغلب على كل معارضة إجرامية لا يمكن تبريرها من جانب أى دولة تخرج على نصوص العهد .

(٤) عرض المنازعات ذات الصبغة القضائية على « محكمة دولية » .

انشاء العصبة

فى ١٢ يناير ١٩١٩ اجتمع مؤتمر الصلح لأول مرة وتألفت لجنة لتصوغ مشروع الهيئة الدولية المقترحة . وبناء على ما تقدم به لورد روبرت سيسل : أقر مجلس العشرة (٢٢ يناير) والمؤتمر بهيئته الكاملة (٢٥ يناير) القرار الآتى :

(١) من الضرورى للمحافظة على التسوية العالمية التى تجتمع الدول المتحدة لوضعها من إنشاء عصبة أمم لتنمية التعاون الدولى وضمان تنفيذ الالتزامات الدولية المقبولة وتهيئة ما يحول دون نشوب الحرب.

(٢) تنشىء هذه العصبة كجزء لا يتجزأ من معاهدة الصلح وتفتح أبوابها لكل أمة متمدينة يمكن الاعتماد عليها فى تنفيذ أغراض (العصبة).

(٣) يجب أن تعقد العصبة اجتماعات دورية فى مؤتمر دولى ويكون لها مؤسسة وسكرتارية دائمتان لإدارة الأعمال فى الفترات الواقعة بين هذه المؤتمرات.

وكانت لجنة المشروع تشمل مندوبين عن كل من الدول الخمس العظمى ومندوب عن كل من العشرة الأخرى، ومعنى هذا أن أكثر من نصف الدول المشتركة فى مؤتمر الصلح كان لها يد فى صوغ المشروع. ولم يكن فى اللجنة ممثلون لدول الأعداء والمحايدين، وكانت الفرصة الوحيدة التى أتيحت للأعداء كى يبدوا ملاحظاتهم عن العهد حينما قدم إليهم مع معاهدة الصلح. وهذا العمل حمل الألمان على أن يقولوا دائماً إن المعاهدة بما فى ذلك عهد العصبة أمليت عليهم دون إعطائهم حق المناقشة والبحث.

وهنا يخطر على البال هذا السؤال: هل كان من الضرورى إدماج العهد فى معاهدة الصلح العامة؟ المفروض أن المعاهدة هى التسوية التى ارتآها الغالب واعتزم حمل المغلوب على التقيد بها، وهى فى العادة قد تتجاهل اعتبارات مختلفة تمليها الروح السائدة فى نفوس الشعوب المنتصرة بعد ما قاسته من أهوال الحرب. أما العصبة فأداة الغرض منها تعاون أخوى عالمى يسوى بين الغالب والمغلوب فى الحقوق والواجبات، ويحاول أو يجتث بذور الحقد والبغضاء فى نفس الأخير بواسطة الاتصال الشخصى والتعاون السلمى. هذا السؤال الذى أثاره الكثيرون حبذه بعض الكتاب بحجة أن إلحاق العهد بالمعاهدة ضمان لنجاح الفكرة إذ كان الرأى العام مستعداً لها، فلو أجلت

المناقشة فيها إلى ما بعد الانتهاء من إقرار المعاهدات فمن المحتمل أن يتسرب الوهن إلى المشروع ويهبط حماس الدول لها ويخشى من ظهور اختلافات تعصف به نهائياً . أما الألمان ويشاركهم بعض المفكرين فيرون خلاف هذا ، وقد عبر أحد رجالهم فيما بعد عن هذا الرأى بقوله : « فى تلك الأيام المظلمة من خريف عام ١٩١٨ كان الشعب الألمانى ينظر إلى كلمة (العصبة) على أنها أمل عظيم ووعد كبير . لقد ألقى المرء سلاحه رجاء قيام نظام عالمى جديد لا يكون فيه منتصر ولا مهزوم ولا ضم ولا تعويضات . . . فما لبثت الأيام أن أثبتت كيف كانت الآمال سراباً وخداعاً . واحتوت وثيقة واحدة على معاهدة ڤرساى وعهد العصبة ، وكانت الدول المرتبطة بڤرساى هى نفسها دول العصبة ، وجعلت العصبة فى كثير من الحالات منفذة لمعاهدة ڤرساى ، وبدا كأن القصد من معظم نصوص العهد إبقاء الحالة الراهنة كما قررتها المعاهدة . . . هذه العلاقة بين ڤرساى وچنيڤ لم ترفع ڤرساى إلى مستوى چنيڤ بل هبطت بچنيڤ إلى مستوى ڤرساى » .

رفعت اللجنة تقريرها الذى اتخذ شكله النهائى فى إبريل سنة ١٩١٩ وظهرت العصبة ، واعتقد الساسة أنهم وضعوا أساس العالم الجديد ، ولكن ستبدى لهم الأيام ما كان خافياً .

الفصل التاسع

عهد عصبة الأمم

تحليل ونقد

مركز العصبة فى التاريخ :

ظهرت عصبة الأمم إلى الحياة بعد تجارب مؤلمة دامية ، وعاشت سنوات تجاهد فى سبيل أداء الوظيفة التى أعدت لها فى وسط عالم لا يؤمن بها إيماناً قلبياً صادقاً ولم يستعد لها الاستعداد النفسى الحق، فكأنها تجربة سابقة لأوانها لأن النظم بكافة أنواعها وأشكالها لا تعيش وتنمو إلا إذا وجدت تربة خصبة وجواً صالحاً وأدوات ملائمة . ومهما اختلفت وجهات النظر فى العصبة فمما لا نزاع فيه أنها المحاولة الأولى من نوعها ، فهى ظاهرة تاريخية فى المقام الأول ولا تقل أهمية عن تكوين القوميات فى ختام العصور الوسطى أو انتشار الحكومة البرلمانية فى القرن التاسع عشر وفى هذا يقول رابارد (W. E. Rappard) « سواء سألنا أصدقاء العصبة أو خصومها ، وسواء سألنا ساسة أوربا أو الأغلبية العظمى من المحكومين فى العالم، وسواء استطلعنا رأى المؤرخ السياسى أو الباحث فى القانون الدولى فالجواب واحد : إن العصبة بخيرها وشرها ، وكمثل أعلى ونظام أصبحت .. عاملا له مغزى من الطبقة الأولى فى الشؤون الإنسانية . فقد صارت فى كل مكان موضع الخلاف السياسى سواء فى الدول التى انضمت إليها أو التى ظلت بمنأى عنها . وأثرت فى كل مكان فى سياسة الأحزاب والحكومات ، وحلت بعض الخلافات الدولية التى لولاها لظلت دون تسوية ، وسببت منازعات دولية لولا وجود

العصبة لما نشأت ،[١] . فكأنها سلاح ذو حدين قد ينتج الخير أو الشر ، وذلك متوقف على الطريقة التى نمسك بها هذا السلاح . وسيظل العالم يذكر العصبة ، وبرغم موتها من الوجهة العملية اليوم فإن القادة يسعون إلى خلق أداة مماثلة على أن يتحاشوا النقص الذى بدا لهم فى عصبة الأمم .

ماهية العصبة :

تحدث الناس كثيراً عن عصبة الأمم ، وأشبعوها نقداً ، ونسبوا إليها الإخفاق فى معالجة المشاكل الدولية . وقد يكون لهم بعض العذر إذ كانوا يتوقعون أن يعقب الصراع الماضى عهد طويل من السلام . فالعالم كان ينتظر أن تخلق العصبة نظاماً جديداً ، وهو شعور فى الحقيقة وليد الجهل بماهية هذه الأداة الدولية وطبيعتها .

يرى المتتبع لمناقشات أعضاء لجنة المشروع أن البعض اعترض على إطلاق كلمة « العصبة » ، لأنها تحمل معنى الارتباط الوثيق لغرض معين ويكون موجهاً ضد طرف معين وهذا لا يستقيم مع الفكرة التى أوحت بإنشاء هذه الهيئة لأنها تريد جعلها عالمية فى النهاية وليست موجهة إلى فريق من الدول كالأعداء السابقين مثلا الذين أرغموا على توقيع معاهدة الصلح وعهد العصبة الذى تشمله . وكان المفهوم أن انضمامهم مسألة وقت لا أكثر ولا أقل . لهذا رحب البعض باستعمال كلمة « جمعية » كما ورد فى المشروع الفرنسى إلا أن الغلبة كانت لرأى الرئيس ولسن الذى أعلن أن كلمة « عصبة » تداولتها الألسن وألفتها الأسماع واتخذت معنى خاصاً فى أذهان الناس . ومع هذا لايزال اسم هذه الهيئة الدولية باللغة الفرنسية « جمعية الأمم » ، وهى تحمل معنى هاماً إذ تقرب من فكرة المؤتمر الدائم — وإن كانت أعم من حيث تكوينها — للتشاور فى المصالح المشتركة والأخطار التى تهدد المجموع .

---

(١) Problems of Peace, p. 18 :

ليست العصبة هيئة منفصلة تعمل مستقلة وفوق سلطان الدول المشتركة فيها، وهى دولية ولكنها ليست فوق الدول (Super-state). هى تسعى إلى الاتفاق الذى قد تنجح فيه أو تفشل، ولكن عدم قبول قراراتها أو توصياتها لا يتضمن أية عقوبة، وهى لا تنتقص من السيادة القومية للأعضاء ويبدو ذلك من اشتراط الإجماع. والواقع أن استقلال الأعضاء مكفول بالطرق الآتية:

(١) لا تصدر العصبة أى قرار بدون الموافقة الإجماعية من جانب الدول الممثلة فى الاجتماع (المادة ١٩ معدلة).

(٢) الممثلون فى الجمعية يعملون بصفتهم ممثلين لحكوماتهم لا للعصبة، ولذا فهم خاضعون لتعليمات وزارات الخارجية فى بلادهم، وقد اتخذت الجمعية فى اجتماعها قراراً يؤيد هذا المبدأ.

(٣) لا يرتبط العضو بقرار العصبة إلا إذا صادق عليه.

ولو كانت القرارات بأغلبية الأصوات كما هو الحال فى النظم الدستورية لتحولت العصبة إلى أداة تملى إرادتها على الأعضاء. والواقع أن أحدا من أعضاء لجنة المشروع لم يخطر فى باله شىء من هذا القبيل. فالدول الكبرى ترى فى اشتراط الأغلبية خطراً عليها ينشأ عن تحزب الدول الصغرى ضدها، كما أن الأخيرة تخشى أن تستخدم زميلاتها القوية نفوذها الأدبى والمادى للحصول على أغلبية تساعدها فى تنفيذ مآربها دون مراعاة لمصالح غيرها.

وفى الوقت نفسه يتعذر اعتبار العصبة «محالفة»، لأن المحالفة علاقة خاصة بين دولتين أو أكثر وتكون ذات طابع خاص، وهذا ما لا يتفق مع استشارة المحايدين أثناء صياغة العهد أو دعوتهم إلى الانضمام بعد الفراغ من ذلك، ولا مع ما ينص عليه العهد مع فتح أبواب العصبة أمام جميع الدول. وفضلا عن هذا فقد ألقى مؤتمر الصلح على عاتق العصبة واجبات مختلفة كالإشراف على استفتاء بعض المناطق ودانزج وإقليم السار والبلاد الواقعة

تحت الانتداب ، مما يخرج عن نطاق المحالفة الخاصة ، المحدودة المدى والأهداف .

وليست العصبة معاهدة بين عدة دول إذ للجمعية العمومية أن تعالج فى اجتماعاتها أى مسألة داخلة فى نطاق عمل العصبة أو قد تؤثر فى سلام العالم (المادة ٣ فقرة ٣) ، وللمجلس كذلك نفس المهمة (المادة ٤ فقرة ٤) . ومن هذا يتضح أن العصبة لا تعنى بالمسائل التى تخص الدول المتعاقدة وحدها ، بل بكل ما يمس سلام العالم بأجمعه . وقد زادت المادة ١١ (فقرة ٢) هذا الأمر إيضاحا بأن أعطت لكل عضو الحق فى لفت نظر الجمعية العمومية أو المجلس إلى كل « ما يهدد باضطراب السلام الدولى أو حسن التفاهم بين الأمم التى يتوقف السلام عليها » .

والعصبة فى الحقيقة مجموعة من الدول تعمل سوياً على أساس مشترك ساعية إلى تنمية مصالحها المشتركة بمجهود تعاونى واحد تعهدت الدول بسببه وبمحض رضاها مقدماً بأن تراعى بعض قواعد السلوك وأن تحد من حريتها فى العمل فى نواح معينة بقصد الصالح المتبادل . وقد شبهها البعض بجمعية تعاونية يجب على كل عضو فيها أن يعترف أن مصلحته الخاصة مرتبطة بمصلحة المشروع كله وأنه لا يستطيع أن يتوقع منه فائدة إلا إذا ضمن المشروع مساهمة الأعضاء التامة وتأييدهم الخالص . وعلى هذا الأساس تكون العصبة أداة تعاون لتسهيل العمل المشترك من قبل الدول المشبعة بالروح التعاونية . وبقدر رغبة الدول فى التعاون تكون العصبة أداة صالحة تستخدم للصالح العام فالعصبة بنفسها لا تعد شيئاً ولكن « إرادة الأعضاء هى التى تجعلها حقيقة حية » [١] .

---

(١) Zimmern : The League of Nations and the Rule of Law, p. 284.

ويقول الدكتور على الزينى أن العصبة ليست إلا نظاما خاصا Sui Generis تؤازره الدول وتؤيده فى مقاصده وأغراضه (مبادىء أولية فى القانون الدولى ص ٤١) .

وظائف العصبة :

تقوم العصبة بوظيفتين أساسيتين :

(١) القضاء. (٢) التشريع وذلك بصياغة سياسة دولية وقانون دولى جديد بواسطة مؤتمرات دولية فترية حتى لاتنشب الخلافات بين الدول. وهنا تبدو صعوبة هذا العمل بسبب ضرورة الإجماع ، وتصديق كل حكومة يعنيها الأمر .

أغراض العصبة :

لعصبة الأمم كما أراد مؤسسوها أغراض كثيرة نلخصها فيما يلى :

أولا — منع الحرب :

(١) تكفل الدول المشتركة فى العصبة سلامة أراضى بعضها البعض والاستقلال السياسى لكل عضو ضد الاعتداء. وفى حالة وقوع مثل هذا الإعتداء أو التهديد به فالمجلس ينصح بالوسائل التى يمكن بها الوفاء بهذا الالتزام (المادة ١٠) .

(٢) للعصبة أن تتخذ الإجراءات التى تراها كفيلة بحماية سلام الشعوب ، كما أن لكل عضو الحق فى لفت نظر المجلس أو الجمعية العمومية إلى أى ظرف يؤثر فى العلاقات الدولية مما يهدد باضطراب حبل السلام الدولى. وإذا نشب الخلاف بين دولتين ليستا فى العصبة فلأى عضو أن يوجه نظرها إليه ، وللمجلس أن يجتمع كى يقرر مايجب اتخاذه من الوسائل لحماية السلام ، بغض النظر عما إذا كان الخلاف حرباً أم تهديداً بها ، أو يمس الأعضاء أو لا يمسهم . (المادة ١١) .

(٣) التزمت الدول الأعضاء « بعدم الالتجاء إلى الحرب بادئ ذى بدء لحل المنازعات فيما بينها » و « بعرض النزاع على هيئة محكمين أو على مجلس العصبة ، وليس لها مهما كانت الأحوال أن تلجأ إلى الحرب قبل انقضاء ثلاثة شهور من صدور حكم المحكمين أو قرار المجلس (المادة ١٢) ، ويفهم من

هذا أن الغرض الأول الإبطاء والتأجيل وإتاحة فرصة للوساطة وللزمن كى يفعل فعله فى تهدئة النفوس وإزالة عوامل التوتر .

(٤) إلتزمت الدول بأن تنفذ « بحسن نية » أى حكم من هيئة التحكيم وألا تلجأ الى الحرب ضد عضو يعمل بالقرار الصادر (المادة ١٣) .

(٥) نصت المادة ١٥ على أنه إذا لم يتفق الطرفان على عرض النزاع على التحكيم فإن المجلس يتولى تسويته . وحرمت المادة أى التجاء إلى الحرب مخالفة لقرار إجماعى يصدره المجلس (باستثناء الطرفين المتنازعين) .

(٦) إذا لجأت دولة إلى الحرب بدون التحكيم أو لم تحترم القرار الصادر أو العهد أعتبرت كأنها ارتكبت عملا حربياً ضد كل أعضاء العصبة ووجب على الأعضاء مقاطعتها مالياً وتجارياً ، كما يجب عليهم أن يحرموا على رعاياهم معاملة رعايا هذه الدولة وأن يعملوا على قطع كل اتصال بينها وبين رعايا الدول الأخرى من غير الأعضاء ، ويجب عليهم أن يعاونوا بجانب من قواتهم البرية والبحرية والجوية طبقاً لتوصيات المجلس بقصد حملها على احترام التزاماتها (المادة ١٦) . فإذا كان النزاع بين عضو فى العصبة ودولة غير مشتركة فيها دعيت هذه الدولة لعرض الأمر على التحكيم أو القضاء أو المجلس ، وفى حالة إبائها يقرر المجلس مايراه من وسائل لتسوية النزاع بما يتفق وأغراض العصبة أما إذا أعلنت الحرب فإن العصبة تطبق عليها المادة السادسة عشرة كما لو كانت من أعضاء العصبة (المادة ١٧) .

وهذا النص على العقوبات أريد به مواجهة حالة الدولة التى تأبى أن تحترم العهد والتزاماتها وتحاول أن تهدد سلام الدول سواء كانت هذه الدولة عضواً فى العصبة أو خارجة عن نطاقها .

وينبغى ألا يتبادر إلى الذهن أن العهد يحرم كافة أنواع الحروب ، فهو يستبعد الثورات المسلحة والحروب الأهلية (المادة ١٣) ، بل إن الحرب

الدولية تصبح مشروعة وذات طابع قانونى إذا كانت الدول المتنازعة قد سبق لها عرض الأمر للوساطة وأخفق المجلس فى اتخاذ قرار إجماعى بصدد الموضوع . ويلاحظ أن المادة العاشرة لاتحرّم سوى هجوم الاعتداء ، والمادة ١٥ تسمح بالحرب الخاصة . وقد أثير السؤال التالى : إن المادة ١٥ تبيح الحروب الخاصة والمادة ١٠ تكفل لجميع الدول المشتركة فى العصبة سلامة أراضيها واستقلالها السياسى . فكيف يمكن التوفيق بين المادتين ؟ وقد أورد زيمرن إجابات مختلفة على هذا السؤال وإن لم يعلق عليها . فالمادة (١٠) تمنع أى نوع من الهجوم على عضو العصبة وهى لاتحرّم إلا الهجوم الاعتدائى ، وهى تلغى حق الغزو وتسمح بالضم بشروط معينة وتبيح الضم أو الغزو فى حرب خاصة أثيرت بطريقة قانونية فى ظل العهد . وقد ختم المؤلف الكبير هذه الملاحظات بفقرة اقتطفها من تعليق بريطانى رسمى « إذا كانت دول المستقبل محبة لذاتها ، طموحة ميالة إلى النزاع والحرب ، فلن تمنعها أية أداة مطلقا »[١]. وقد أثبتت الأحداث فى السنوات التى بين الحربين صدق العبارة تماما .

ثانياً — تنظيم السلام :

وهذا هو الجانب الإنشائى من عمل العصبة . فنصت المادة ١٤ على إنشاء محكمة العدل الدولية ، وينحصر اختصاصها فى سماع وتسوية الخلافات ذات الصبغة الدولية والتى يرفعها إليها الطرفان المتنازعان ، وللمحكمة أن تقدم رأياً استشارياً فى أى نزاع أو موضوع يطلبه المجلس أو الجمعية العمومية . وهى هيئة دائمة من خمسة عشر قاضياً يكون انتخابهم لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد ، وهم غير قابلين للعزل إلا باتفاق آراء زملائهم أو إذا فقدوا الشروط اللازمة لتوليتهم القضاء ، ولا يجوز رد أحد القضاة لمجرد أنه من جنسية دولة

---

(١) The League of Nations and the Rule of Law, pp. 273—274.

خصم فى الدعوى ، لأن لكل دولة الحق فى أن يكون فى المحكمة قاض من جنسيتها بحيث إذا لم يوجد حل محله أحد النواب الأربعة إذا كان من جنسيتها وإلا فلها أن تختار أحد رعاياها ليجلس فيها ، وعلى الخصوص إذا كان قد سبق ترشيحه للمحكمة .

ويحرم عهد العصبة المعاهدات السرية التى أعتبرت من أكبر العوامل فى إثارة روح الشك فى النفوس . ولهذا اشترط تسجيل المعاهدات فى مكتب العصبة وإعلانها على الملأ . ونص العهد كذلك على إلغاء أى معاهدة سابقة له ولا تتفق مع نصوصه (واستثنى من ذلك معاهدات التحكيم والاتفاقات المشابهة لمبدأ منرو) ، كما تعهدت الدول ألا تعقد بعد ذلك معاهدات تخالف نصوص العهد . ويلاحظ أن النص على مبدأ منرو أريد به إزالة أى شك فى نفوس أهل الولايات المتحدة .

وأدرك واضعو عهد العصبة أن من الخطر إبقاء « الحالة الراهنة » التى قررتها كل معاهدات الصلح إلى الأبد ولهذا خول للعصبة أن تنصح الأعضاء بإعادة النظر فى المعاهدات التى تصبح غير قابلة للتطبيق وفى الأحوال الدولية التى قد يؤدى استمرارها إلى تعرض سلام العالم للخطر (المادة ١٩) . وبهذا أريد إدخال عنصر المرونة فى العلاقات الدولية على أن يتم ذلك عن طريق الاقتناع والوسائل السلمية . ولو أن الدول طبقت هذه القاعدة فى السنوات التالية للحرب لأمكن التغلب على كثير من المشاكل وإزالة عوامل الاحتكاك والبغضاء مما أثارته معاهدات الصلح التى عقدت فى وقت ثورة نفسية عنيفة .

ومن أعظم النصوص تلك التى تعهدت فيها الدول الموقعة بالعمل على خفض السلاح ، إذ كان الكل يعترف أن التسابق فى التسلح من أكبر الأسباب المؤدية إلى نشوب الحروب . وفضلا عن هذا فقد كان هذا النص متفقاً مع ما جاء فى معاهدات الصلح من أن نزع سلاح الأعداء يعد مقدمة لاتفاق دولى عام فى هذا الصدد .

ويتصل بموضوع التسلح ما جاء فى المادة الثامنة (الفقرة الخامسة) من أن الدول الأعضاء توافق على أن صناعة الذخائر وأدوات الحرب بواسطة المشروعات الفردية عرضة لاعتراضات خطيرة ، وخول لمجلس العصبة أن يشير بالوسائل التى تحول دون النتائج الشريرة المترتبة على هذه الصناعة .

ثالثا — الالتزامات المترتبة على معاهدات الصلح :

للعصبة أن تشرف على إجراء عمليات الاستفتاء فى شلزويج وبروسيا الشرقية وسيليزيا العليا ، وأن تدير مدينة دانزج الحرة وتحكم إقليم السار لمدة ١٥ سنة ثم تعقد استفتاء بعد ذلك ليقرر ما إذا كان يضم الاقليم إلى فرنسا أو يظل مندمجاً فى ألمانيا ، وقد نصت معاهدات الصلح على حقوق وامتيازات معينة للأقليات القومية والجنسية والدينية فى البلاد المختلفة . وفى حالة بولنده ورومانيا كان القصد حماية اليهود ، أما فى تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا فالغرض مراعاة صالح الألمان والمجريين ، وكان من مهام العصبة مراقبة تنفيذ حقوق الأقليات وحمايتها .

وقد خول العهد للعصبة على الأقل سيادة إسمية على المستعمرات الألمانية السابقة وأملاك الامبراطورية العثمانية التى وضعت تحت الانتداب ، وعلى الدول المنتدبة أن تقدم تقارير سنوية للعصبة التى لها أن تستشير لجنة دائمة فى كافة المسائل المتعلقة بمراعاة صكوك الانتداب . ونظراً لاختلاف درجة الرقى فى تلك المناطق قسمها العهد إلى أقسام ثلاثة :

(ا) البلاد التى فصلت عن الدولة العثمانية ويكون الحكم فيها فى يد حكومة من أهلها تحت إرشاد الدولة صاحبة الانتداب ، ومعنى هذا أن الحكم شركة بين الطرفين .

(ب) بلاد على قدر متوسط من الحضارة مثل إفريقية الشرقية ، وهذه وضعت تحت وصاية بريطانيا العظمى التى تتولى إدارة شؤونها مع حماية الأهلين من العسف والرق .

(ح) البلاد الشديدة الانحطاط كمستعمرات ألمانيا فى المحيط الهادى شمالى خط الاستواء ، ومستعمرة إفريقية الغربية الألمانية . وهذه الجهات تحكمها الدولة المنتدبة بنفسها مباشرة .

ونلمس الفكرة فى الانتداب مما جاء فى النص من « أن رخاء وتقدم مثل هذه الشعوب أمانة مقدسة فى عنق الإنسانية » وأن « الطريقة » العملية لتنفيذ هذا المبدأ بطريقة فعالة تكون بإسناد الوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم التى تؤهلها مواردها وخبرتها وموقعها الجغرافى لتحمل هذه المسئولية (المادة ٢٢). وبرغم ما يراه بعض الكتاب من أن دول النوع الأول يجوز اعتبارها دول مستقلة فالواقع الذى لا تخفيه المظاهر أنها أمم ناقصة السيادة . وأن عبارة الانتداب ليست إلا حيلة أرادت بها الدول المنتصرة أن تنفى عن نفسها تهمة إثارة الحرب لتحقيق أطماع ذاتية .

تشجيع التعاون الإنسانى :

نص العهد (المـــادة ٢٣) على أن للعصبة أن تعمل وتشرف على الاتفاقات الدولية لتكفل « أحوالا إنسانية عادلة من العمل للرجال والنساء والأطفال » و « حسن معاملة الوطنيين فى المستعمرات التابعة لأعضاء العصبة » و « وحرية المواصلات والمعاملة العادلة للتجارة بالنسبة إلى جميع أعضاء العصبة » و « تنظيم التجارة فى النساء والأطفال » و « الاتجار فى الأفيون وغيره من العقاقير الخطرة » و « التجارة فى الأسلحة والذخائر مع الدول التى تكون فيها الرقابة على هذه التجارة ضرورية للمصلحة المشتركة » وعلى العصبة أن تتخذ الخطوات ذات الأهمية الدولية لمنع الأمراض والرقابة عليها وتشجيع هيئات الصليب الأحمر لتخفيف الألم فى العالم .

ويتصل بالعصبة اتصالا وثيقاً « مكتب العمل الدولى » ويعترف اتفاق العمل بأن « العلاقات بين رأس المال والعمل .. من المسائل التى تهم الدول » .

ومن هذه الخلاصة الموجزة التى أوردناها يتضح أن العصبة تكون حجر الزاوية فى نظام عالمى جديد من التعاون السلمى والأمن العام .

عضوية العصبة :

تنص المادة الأولى من العهد على أن تتكون العصبة من :

١ — الأعضاء المؤسسين الذين وردت أسماؤهم فى ملحق العهد ووقعوه مباشرة .

٢ — وغير المؤسسين وأسماؤهم فى الملحق كذلك وانضموا إليه بتوقيع لاحق بدون تحفظ .

ولو اقتصر الأمر على ذلك لتحولت تلك الهيئة الجديدة إلى نوع من المحالفة بين الأمم المتحدة المحايدة ولفقدت صفتها العالمية . ولهذا نصت الفقرة الثانية على « أن للدول والممتلكات المستقلة والمستعمرات التى تحكم نفسها تماماً أن تنضم إلى العصبة بعد موافقة ثلثى أعضاء الجمعية العمومية » . وهكذا لم تقتصر العضوية على الأمم المستقلة دون غيرها ، كما أن النص الأخير يراد منه فتح الباب أمام الروسيا والأعداء السابقين . واشترط أن يقدم طالب العضوية الجديد « الضمانات الكافية عن عزمه الخالص بمراعاة الالتزامات وقبول ما تصدره العصبة من لوائح فيما يختص بقواته وأسلحته البرية والبحرية والجوية » . ويلاحظ الغموض الذى يحيط بعبارة « التى تحكم نفسها » لأنه إذا كان المقصود منها توافر النظم التمثيلية لوجب استبعاد الهند والحيلولة فى المستقبل دون إدماج المستعمرات ، إذ لم تكن الهند فى ذلك الحين تتمتع بأى لون من ألوان الحكم الدستورى بل كانت إنجلترا هى التى تدير شؤونها فعلا . ولكن جاء قبول الهند فى العصبة عن كونها إحدى الدول التى وقعت على معاهدة الصلح التى يعد العهد أحد أركانها . ولما طلبت الحبشة سنة ١٩٢٣ الانضمام اعترضت إنجلترا مستندة إلى معنى عبارة Self-governing State

الواردة فى النص، وأيدت إيطاليا الطلب وانتهى الأمر بموافقة الأغلبية عليه، وهذا يدل على أن المعنى تغير فى نظر الساسة بحيث أصبح يقصد منه « الدولة المستقلة» وإلا لما جاز انتخاب الحبشة حيث كانت حكومتها مطلقة والسلطات كلها بيد الإمبراطور. ولو تمسك الساسة بموافقة النص لاستلزم الأمر إخراج إيطاليا ثم ألمانيا فيما بعد وغيرها من الدول التى قامت فيها النظم الدكتاتورية. ومن بدهى القول أن شيئاً من هذا لم يحدث مما جعل التفسير الجديد للعبارة أن نظام الحكم لأى دولة مسألة خاصة بها ومتعلقة بظروفها. والذى نراه أن واضعى النص كانوا يدركون أهمية وجود الأنظمة الدستورية السليمة فى البلاد المشتركة فى العصبة على زعم أن الدول الدكتاتورية أقرب الى الاعتداء وأسرع إلى تحكيم السيف فى سبيل تنفيذ سياستها وتحقيق غاياتها.

وتعرضت العصبة فى مستهل حياتها الى صدمة قوية نتيجة امتناع الولايات المتحدة من الانضمام إليها، وحملت صحف المعارضة فى تلك الدولة على العهد. وتتلخص أهم الانتقادات التى وجهت فيما يأتى:

١ — أن العصبة فى الحقيقة مكونة من خمس دول وليست بعصبة من الأمم كلها. ٢ — يحد العهد من سيادة الولايات المتحدة ويحملها على التنازل عن مبدأ منرو، كما يهدم سلطة الكونجرس بخصوص مسائل الهجرة. ٣ — لبريطانيا العظمى ست أصوات مقابل صوت واحد للولايات المتحدة. ٤ — ربط المشروع بمعاهدة الصلح معناه أن الرئيس ولسن يريد حمل الرأى العام على الموافقة على أمر لم يدرس دراسة وافية وكان الأجدر إقرار السلام أولا ثم التفكير بعد ذلك فى طرق المحافظة عليه. ويقوم الاعتراض الأول على تكوين مجلس العصبة حيث للدول الخمس العظمى فيه كراسى دائمة، وقد دافع البعض عن هذا التكوين بقولهم إنه يسهل العمل السريع بدعوة عدد محدود من الأعضاء إلى الاجتماع فى أقصر وقت، فضلا عن أن كثرة العدد تؤدى إلى المناقشات الطويلة مما يضيع وقت المجلس. ونرى أن الدفاع على

هذا الأساس ليس على جانب كبير من القوة بحيث يبرر إعطاء المقاعد الدائمة عند تشكيل العصبة للدول الخمس الكبرى وإنما الحقيقة أن تكوين المجلس على هذا النحو أريد به مواجهة الحقائق العملية لأن الدول العظمى فعلا هى التى تبدأ الحرب ، وهى التى تستطيع المحافظة على السلام إذا استطاعت تسوية خلافاتها ، كما أن فى إمكانها التأثير على الدول الصغرى وربما حملها فى كثير من الأحيان عن الامتناع عن الحرب والقتال .

أما النقد الثانى فضعيف لأن اشتراط الإجماع فى قرارات المجلس والجمعية العمومية قصد به الاعتراف الفعلى باحتفاظ كل من الأعضاء بسيادته القومية كاملة كما أوضحنا ذلك فى موضع آخر . ونلاحظ كذلك أن المادة ٢١ نصت على أن مامن شىء يؤثر فى التعهدات التى يراد بها حفظ السلام «كمبدأ منرو» . على أن أهم اعتراض للولايات المتحدة كان بشأن المادة العاشرة إذ معناها أن يأتى يوم تطلب العصبة من هذه البلاد أن ترسل أبناءها إلى بلاد لامصلحة لها فيها للتضحية بهم . ومن الغريب أن يعترض أحد على نص كهذا لأنه يتنافى مع مبدأ التعاون المتبادل لأن حادثاً فى أفغانستان أو مصر ، وإن لم يمس الولايات المتحدة مباشرة ، فقد يؤدى إلى حرب تشترك فيه الدولة . ولاشك أن اعتراض الدول كما حصل من كثير منها على المادة العاشرة دليل على قوة روح العزلة وحب الذات مما يتنافى مع روح العمل المشترك لصالح السلام .

وإذا أغفلنا شأن هذه الانتقادات وانتقلنا إلى ميدان السياسة الداخلية فى الولايات المتحدة أمكن الاهتداء إلى بعض العوامل التى أثرت فى موقف تلك الدولة من العصبة . فقد ظل الرأى العام الأمريكى مؤيداً لحكومته طيلة اشتباك بلاده فى الحرب ، فلما انتهى الأمر بتسليم العدو عادت الخلافات الحزبية تحتل مكانها من الأهمية ، وأخذ الحزب الجمهورى يوجه حملاته إلى الرئيس ولسن الذى زاد هوة الخلاف بعدم اصطحابه أحد من الجمهوريين إلى مؤتمر السلام . فلما أعلنت شروط الصلح حمل عليه خصومه واتهموه بإغفال المبادئ

التى نادى بها من قبل وذلك بالسماح للدول الأوربية المنتصرة بفرض شروطها الجائرة على ألمانيا وحليفاتها ، وهكذا رفض مجلس الشيوخ التصديق على المعاهدة ومن الجائز أن موقف الولايات المتحدة كان يتغير لو كان العهد منفصلا عن المعاهدة أو جاء مشروع العصبة بعد إقرار السلام بوقت كاف . وحين تمت معركة الرآسة فى نوفمبر ١٩٢٠ بانتصار وارن هاردنج مرشح الجمهوريين انعدم الأمل نهائياً فى تصديق تلك البلاد على المعاهدة والعهد ، وبدا كأن رأى أنصار العزلة والابتعاد عن مشاكل القارة الأوربية قد انتصر . ومن جهة أخرى لايسعنا إلا أن نأخذ على الرئيس ولسن عدم قيامه بالدعاية الواجبة لإفهام الشعب الأمريكى كل مايتعلق بعصبة الأمم ، ولو فعل ذلك لجاز انحياز تلك الدولة العظمى إليها ، ولأمكن تجنب الكثير من الصعاب فى المستقبل .

ويعتقد الكثيرون أن امتناع الولايات المتحدة عن الانضمام إلى العصبة كان معناه حرمان قضية الدولية والسلام من تأييد أدبى عظيم وتعاون فعال . ونسب كثير من الكتاب فشل العصبة فى معالجة المشاكل الناشئة عن موقف اليابان إزاء الصين وإيطاليا نحو الحبشة إلى عدم تمثيل الولايات المتحدة فى العصبة ، إذ بدون تعاون تلك الدولة لم يكن من المستطاع عمل شىء له ميدان العقوبات . ففى مسألة منشوريا مثلا ، كانت اليابان تعلم تمام العلم أن الدول يراقب بعضها بعضاً لئلا تبقى إحداها وحدها تحارب معركة العصبة بينما تظل الدول الأخرى مجتمعة فى خنادق الحيطة السياسية . وهنا كان غياب الولايات المتحدة مما يدعو إلى الحزن والألم ، إذ لم ترغب أى دولة أن تجابه الخطر وتجلب على نفسها سخط اليابان بينما تظل الولايات المتحدة بعيدة عن المتاعب[١] . ومعنى هذا أنه لو كانت الولايات المتحدة عضواً فى العصبة وانضمت إلى إنجلترا وغيرها من الدول لأمكن استخدام القوة البحرية المتفوقة لهذه الدول مجتمعة فى إرغام اليابان على التخلى عن أطماعها وسياستها العدوانية ، ولما استطاع السنيور موسولينى أن يضرب بقرار العقوبات عرض الحائط إبان الأزمة الحبشية .

(١) Madariaga : The World's Design, p. 174.

ومع ذلك فقد ساهمت الولايات المتحدة فى بعض نواحى التعاون الدولى. وهل حقيقة كان وجودها فى العصبة يحول دون المآسى التى حدثت ؟ يستخف الكاتب الأمريكى وليم هارد بهذا ويقول إنه فى عام ١٨٨٢ وقعت بلاده معاهدة مع كوريا تعهدت فيها باتخاذ تدابير دبلوماسية إذا عاملت دولة ثالثة كوريا معاملة تنطوى على العدوان، فلما غزتها اليابان سنة ١٩٠٥ وضمتها سنة ١٩١٠ لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً، وكذلك تعهدت الأخيرة سنة ١٨٤٦ بضمان سيادة كولومبيا على برزخ بناما فلما نشبت الثورة فى ذلك الإقليم سنة ١٩٠٣ انتهزت الفرصة وبسطت سيادتها على البرزخ مقابل دفع غرامة على سبيل الاعتذار. وهناك معاهدة الدول التسع التى ضمنت سلامة أراضى الصين، فلو أن الولايات المتحدة كانت تنوى فعلا مساعدة الصين دبلوماسياً واقتصادياً بل وحربياً إذا لزم الأمر لربما وجدت نصيراً فى الدول الأوربية التى يعنيها الموضوع ومع ذلك ماالذى فعلته ؟ لاشىء سوى الاحتجاج وابتداع مبدأ عدم الاعتراف ؟ وسنرى أن غيرها لم يكن أكثر حرصاً على الوفاء بعهوده كما حدث من فرنسا وإنجلترا أثناء أزمة الحبشة. وهل كانت الولايات المتحدة معهما قلباً وقالبا ؟ وهل لو أنها أعلنت ذلك لاتخذته الدولتان موقفاً آخر ؟ نشك فى هذا كل الشك، ودليلنا على ذلك الأحداث التى شاهدناها منذ بداية القرن الحالى والتى تثبت ان المبادئ هى الظروف. وما نظن الولايات المتحدة أكثر حرصا من سواها على التزاماتها.

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل ظلت العصبة سنوات طوالا محرومة من عضوية دول أخرى لها أهميتها فى السياسة الدولية. فقد بقيت روسيا مبعدة عن هذه الهيئة الدولية مدى أربعة عشر عاما ويرجع ذلك إلى موقف كل من الطرفين. فالعصبة كانت تنظر إلى اتحاد السوفييت بعين الشك والحذر، تخشى نظامه الثورى ولا تثق برغبته أو مقدرته من حيث التعاون معها. وفى الوقت نفسه كان الروس يعتبرون العصبة وسيلة دولية للمحافظة على النظام

الرأسمالى وأداة لهدم المبادىء والنظم الاشتراكية . ويبدو لنا التناقض فى موقف كل من الطرفين من أنه كانت هناك علاقات دبلوماسية واقتصادية بين روسيا السوفياتية وكثير من الدول الرأسمالية التى هى فى الوقت نفسه أعضاء فى العصبة .

ولماذا لم تنضم ألمانيا إلا فى وقت متأخر ؟ نعتقد أن هذا كان خطأ جسيما ، إذ جعل الألمان يشعرون أنهم فى موقف دون غيرهم من الشعوب ، فنظروا إلى العصبة بعين الشك ولو أنهم انضموا من أول الأمر لربما أنتج ذلك خيراً ، إذ كان الاتصال الشخصى فى اجتماعات المجلس والجمعية العمومية يزيل من النفوس شيئاً من الحقد ، وفى هذه الحالة كان من الممكن تسوية مشاكل التعويضات على أساس أصلح ، وربما امتنعت فرنسا عن احتلال الرور . هذه كلها افتراضات ولكن تحويلها إلى حقائق كان يحتمل تحقيقه .

مهاجمة المادة السادسة عشرة :

كانت المادة العاشرة موضع انتقاد شديد فى الولايات المتحدة ، وهذا عدم إدراك لمعنى العهد الذى تعتبر فيه الحرب مسألة تهم العالم أجمع . وفى أول دور انعقاد للجمعية اقترح الوفد الكندى إلغاء المادة ثم سحب الاقتراح فى دور الانعقاد الثالث . وبعد ذلك تقدم اقتراح بتعديل المادة ١٦ وذلك بالتمييز بين « عمل حربى » و « حالة الحرب » ، فتقرر « أن العمل الفردى من جانب الدولة المخلة بالتزاماتها لا يخلق حالة حرب ، ولكنه فقط يبيح لأعضاء العصبة الآخرين أن يلجأوا إلى أعمال الحرب أو أن يعلنوا أنهم فى حالة حرب مع الدولة التى تنكث العهد ، إلا أنه طبقاً لروح العهد تحاول العصبة على الأقل فى البداية تجنب الحرب وإعادة السلام بالضغط الاقتصادى » ، وبذا تصبح المقاطعة الاقتصادية اختيارية ، إذ يبدو أن الذين صاغوا المادة كانوا يفكرون فى تطبيق المقاطعة الاقتصادية فوراً ضد الدولة التى تلجأ

إلى الحرب بطريقة غير قانونية . وجاء فى القرار أيضاً ، أن واجب كل عضو فى العصبة أن يقرر لنفسه هل ارتكب نقض للعهد، أى أن المجلس إذا اعتقد أن دولة اتهمت بخرق العهد فعليه أن ينقل رأيه إلى الأعضاء . ولكن من الظاهر أنهم غير ملزمين بقبول هذا الرأى إذ تركت لكل عضو الحرية أن يحكم على ذلك . وكذلك يجوز للمجلس فى حالة أعضاء معينين ، أن يؤجل تنفيذ أى هذه الإجراءات لمدة معينة إذا اتضح أن هذا التأجيل سيسهل تحقيق الغرض من هذه الإجراءات . . أو أنه سيسهل تحقيق الغرض من هذه الإجراءات . . . أو أنه ضرورى لتقليل الخسارة التى تنتج لمثل هؤلاء الأعضاء ، وبعبارة أخرى فالدول التى تتأثر بنصوص المقاطعة يجوز لها تأجيل العمل إلى أجل غير مسمى إذا خولها المجلس ذلك . وكان تأثير هذه القرارات زيادة إضعاف قوة العقوبات التى نصت عليها المادة (١٦) .[١] وهذا جعل فرنسا والدول الأخرى ترى أنها لا تستطيع الاعتماد على العصبة، ولهذا وجدت الدول نفسها مضطرة إلى الاعتماد على وسائل أخرى ، وهذا يفسر سياسة المحالفات الإقليمية والدولية وفشل كافة مشاريع خفض السلاح.

ومن المسائل التى أثارها النص على العقوبات موقف الدول التى حددت المعاهدات حيادها كسويسرا . واختلف رأى فقهاء القانون الدولى فى الأمر من حيث مطابقة حيادها للالتزامات التى ينص عليها العهد بصفة عامة وتوقيع الجزاءات بصفة خاصة . ولما أرادت سويسرا الانضمام إلى العصبة طالبت الاحتفاظ بحيادها مع الاستعداد للاشتراك فى العقوبات الاقتصادية ، أما الجزاءات الحربية فاحتفظت بحقها فى عدم الاشتراك فيها ، وقد أقرها مجلس العصبة على رأيها بعد مناقشة طويلة فى الأمر[٢] .

---

(١) Buell; International Relations, pp. 570. — 571.

(٢) دكتور محمود سامى جنينة ، بحوث فى الحياد ص ٩٩ — ١٠٤ وقد عرض لمختلف وجهات النظر من النواحى القانونية .

مكتب العمل الدولى :

أنشئت هذه الهيئة عام ١٩١٩ والقوانين والمبادىء التى تنظمها يشملها القسم الثالث عشر من معاهدة الصلح . والغرض من إنشاء المكتب المساهمة فى قضية السلام بإزالة الشرور والظلم والحرمان التى يتعرض لها فريق كبير من النـــاس مما « يحدث قلقاً كبيراً يتعرض معه السلام والوفاق فى العالم للخطر » ، كما أن المبدأ الذى يجب الاسترشاد به هو أن العمل ليس « سلعة أو أداة للاتجار » . ولا ريب أن إنشاء مكتب العمل الدولى كان نوعاً من الترضية للطبقة العاملة بعد الجهود التى بذلتها والأعباء التى تحملتها خلال سنوات الحرب .

وكان من المفروض أن يضم المكتب الدول المشتركة فى عصبة الأمم ، ولكن لم يكن هناك ما يمنع دول غير أعضاء فى العصبة أن تشترك فى مكتب العمل الدولى كما كان شأن ألمانيا مثلا . ولما انسحبت البرازيل من عصبة الأمم احتفظت بعضويتها فى المكتب . ومما يلاحظ أن هذه الأداة الدولية ليست مقصورة على الحكومات وحدها ، بل تضم ممثلين لهيئات العمال وأرباب الأعمال فى الدول الأعضاء .

وأهم ما فى مكتب العمل الدولى لجنة الادارة ، وتتكون من ٢٤ عضواً منهم ١٢ تعينهم الحكومات والباقون يمثلون العمال وأصحاب الأعمال بعدد متساو لكل من الفريقين ، وهذه اللجنة تشبه مجلس عصبة الأمم وبها أقسام مختلفة مثل :

١ — القسم الدبلوماسى الذى يتولى المراسلات الرسمية مع الحكومات وهيئات العمال وأصحاب الأعمال ويتتبع مختلف التشريعات الصناعية والاجتماعية فى الدول . و ٢ — قسم الاستعلامات وإليه تلجأ الحكومات والدول للحصول على البيانات التى ترى نفسها فى حاجة إليها إذا أرادت أن

تضع تشريعاً أو واجهتها إحدى المشكلات ، فقد حدث أن طلبت انجلترا من المكتب النظم التى بالدول الأخرى بشأن حق موظفى الحكومة فى تكوين نقابة لهم والاضراب عن العمل . وهناك كذلك ٣ — مكتب الأبحاث ويستعين بخبرة عدد من الإخصائيين من الموظفين الدائمين أو بغيرهم ممن يشعر بالحاجة إليهم .

ويعقد مؤتمر سنوى ولكل دولة مشتركة فيه أن تعين أربعة من الممثلين . وليس الغرض من مكتب العمل الدولى إصدار قوانين العمل الدولية ، إذ ليست له سلطة التشريع كما أن الدول أصرت على الاحتفاظ بسيادتها كاملة ، ولكن عمله ينحصر فى صوغ مشروعات القوانين وعمل التوصيات واتخاذ قرارات فى اجتماع المؤتمر السنوى . وهنا نلمس فارقاً بين المكتب وعصبة الأمم لأن الدول المشتركة فيه ملزمة أن تعرض هذه المشروعات والتوصيات والقرارات على هيئاتها التشريعية فى ظرف مدة معينة ، وهذه لها الحرية فى التصديق عليها أو رفضها . وإذا كان عمل المؤتمر فى رفع مستوى التشريع الصناعى فى الدول الصناعية الراقية ضئيلا ، فإنه ساعد على تنظيم الأحوال إلى حد فى الدول الصناعية المتأخرة ، كما أن المناقشات فى المؤتمر ونشر المعلومات عن الدول المختلفة أفاد بطريقة غير مباشرة وحمل الدول على الأخذ ببعض ما تراه صالحاً . وكذلك عاون وجود المكتب على تقوية شأن اتحادات العمال فى البلدان المختلفة وزيادة تعاونها . ويستطيع المكتب أن يوقع العقوبات الاقتصادية على الدولة التى تخل بالتزامات ارتبطت بها بمحض إرادتها ، غير أن تنفيذ هذه الجزاءات متروك للدول المتعاقدة إن شاءت طبقتها .

الفصل العاشر

السلامة الاجماعية

كان أعظم ما يشغل بال الشعب الفرنسى فى ختام الحرب الماضية اتخاذ الضمانات الكافية لحماية الحدود الشرقية ضد الاعتداء . ولذا تقدم زعماء فرنسا باقتراحات مختلفة منها تقسيم ألمانيا إلى دويلات مستقلة حتى تضعف المقدرة على الهجوم والثأر ، ومنها امتلاك إقليم الرين أو إنشاء دولة مستقلة فى هذا الإقليم وتشمل حوض السار ووادى الرور .

أبت انجلترا والولايات المتحدة الموافقة على المقترحات الفرنسية لأن فى الأمر الأول عقبات مادية عنيفة وسيصطدم بالروح الوطنية ويجعل للألمان هدفاً جديداً ويجعل الرغبة فى الثأر أشد وأقوى . وإذا قيل إنه حتى لو اتحدت فيما بعد وأخذت فى الاستعداد للحرب فإن هذا يستغرق وقتاً ترتاح فيه أوربا من الحروب ، فكأن الغرض ليس إبعاد شبح الحروب نهائياً وإنما تأجيل موعدها ، كما أن تقسيم ألمانيا يضر أوربا الوسطى وغيرها من الناحية الاقتصادية . أما الاقتراح الثانى فمعناه اقتطاع خمسة ملايين ألمانى وضمهم قسراً إلى فرنسا وبذا تصبح هذه الجهة من مناطق الخطر الدائمة ولما تفرغ القارة من تنازع الدولتين المتجاورتين على الألزاس واللورين . والاقتراح الأخير يؤدى إلى انهيار الاقتصاد الألمانى بحرمان تلك الدولة من موارد معدنية غنية ، وهذا الانهيار لا بد وأن يؤثر أخطر تأثير فى القارة الأوربية .

إزاء هذه المعارضة اكتفت فرنسا بالنص على تجريد منطقة الرين من سلاحها . ولما لم يكن هذا الإجراء داعياً إلى الاطمئنان طالبت بإنشاء جيش دولى ثابت وهيئة أركان حرب دولية دائمة تمثل الدول المتحالفة حتى يمكن

اتخاذ الإجراءات الحازمة السريعة إذا مانشأ أى خطر لأنه ــ كما قال المسيو ليون بورجواه إذا كنا سننتظر حتى تتفق السلطات العسكرية المختلفة على العمل المشترك وتعيين المكان الذى ترسل القوة الدولية إليه وتحديد العدد الذى تقدمه كل دولة ، فسينقضى الوقت قبل أن يصبح هذا كله ذا نتيجة فعالة »[١].

غير أن الدول رفضت الأخذ بهذه الفكرة واقترحت النصوص الخاصة بسلامة أراضى أعضاء العصبة واستقلالهم السياسى ، والإجراءات التى ينبغى القيام بها فيما إذا أصدر مجلس العصبة قراراً يدمغ إحدى الدول بتهمة الاعتداء . ولكن فرنسا لم تجد فى هذه النصوص ضماناً كافياً إذ أقرت انجلترا المادة (١٠) من العهد على كره منها ، والمادة (١٦) تنص على العقوبات الاقتصادية والمالية وتجعل الجزاءات الحربية متوقفة على توصية المجلس مع اشتراط إجماع الآراء ، وحتى فى هذه الحالة يتوقف تنفيذها على رضاء الدول . وفضلا عن هذا فامتناع الولايات المتحدة عن التصديق على معاهدة ڤرساى وعهد العصبة جعل الشك قويا فى أهمية هذه النصوص وإمكان تنفيذها بطريقة عملية فعالة .

لما كانت المادة (١٠) غامضة لا تربط الدول بالتزام صريح وافقت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على عقد معاهدات تضمن لفرنسا حدودها الشرقية من الاعتداء . ووقعت المعاهدات فى نفس اليوم الذى أمضيت فيه ڤرساى . ولكن مجلس الشيوخ الأمريكى أبى المصادقة ورفضت انجلترا تحمل عبء الضمان وحدها وتحللت من تعهدها مما أساء إلى العلاقات بين بريطانيا وفرنسا واضطر الأخيرة إلى البحث عن ضمان سلامتها بوسائلها الخاصة . وهنا يبدأ نظام المحالفات بينها وبين الدول الصغيرة مما جعل ألمانيا تتهمها بمتابعة سياسة التطويق والخنق . وأول حجر فى هذا النظام الاتفاق العسكرى مع بلچيكا سنة ١٩٢٠

---

(١) Reynolds : The League Experiment, p. 98.

كان من أثر انحلال إمبراطورية هبسبرج وهزيمة ألمانيا وروسيا عودة دولة بولنده إلى عالم الوجود، ولكنها دخلت فى منازعات مع جيرانها وخاصة تشكوسلوفاكيا بشأن سيليزيا العليا، ومع لتوانيا إلى أن اعترف الحلفاء لبولنده بامتلاك ڤلنا، ثم هاجم بلسودسكى أوكرانيا فى ربيع ١٩٢٠ ووصل إلى كييف فقام الروس بهجوم مضاد أوصلهم إلى بعد أميال من وارسو. وبمقتضى معاهدة ريجا (١٩٢١) تنازلت بولندا عن أوكرانيا مقابل امتلاك قسم كبير من روسيا البيضاء. والخلاصة أن بولنده الجديدة التى تضم من الأقليات الجنسية مايعادل ربع سكانها أصبحت فى ظرف سنوات قلائل على أسوأ العلاقات مع جيرانها. وبذا تطابقت مصالحها مع رغبة فرنسا فى الضغط على ألمانيا، ونتج عن ذلك عقد محالفة للتعاون السياسى بين الدولتين فى فبراير ١٩٢١، وإن كنا لانستبعد وجود اتفاق عسكرى بينهما.

كذلك ارتبطت فرنسا بدول التحالف الصغير [١]، والذى وفق بين مصالح الطرفين أن أعضاء التحالف الصغير أعداء لأية محاولة يقصد بها إعادة النظر فى معاهدات الصلح وهو ما كانت تطالب به المجر وإيطاليا. ولا شك أن التحالف بين فرنسا والدول الثلاث جعل الأولى تقف من معاهدات الصلح نفس موقف مترنيخ بعد مؤتمر ڤينا (١٨١٥). ويقول الأستاذ كار (Carr) إن المحالفات الفرنسية مع بولنده ودول التحالف الصغير صورة جديدة من المحالفة المقدسة [٢] التى ابتدعها قيصر الروسيا فى السنوات الأولى من القرن الماضى.

حدثت بعد ذلك محاولات لتقريب وجهتى نظر الدولتين القريبتين إذ سأل المسيو بريان انجلترا فى فبراير ١٩٢١ عن مدى استعدادها لتقديم الضمان بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة، فأخفقت المفاوضات نتيجة لإباء

---

(١) تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا.

(٢) Carr. International Relations, p. 43.

انجلترا أن يشمل ضمانها الحدود الشرقية فى أوربا . غير أنها عادت فى عام ١٩٢٢ فعرضت شروطا تقرب فى جوهرها من معاهدة ١٩١٩ التى لم تنفذ . ولكن شاه قصر نظر بوانكاريه وعجزه عن تفهم العقلية الانجليزية إلا أن يصر على عقد اتفاق صريح يوضح مدى المساعدة العسكرية التى يستطيع الجيش البريطانى تقديمها فى حالة الاعتداء على فرنسا ، فرفضت الحكومة البريطانية التقييد بمثل هذه الالتزامات العسكرية الشديدة .

ولما بدأت اللجنة المختلطة المؤقتة أبحاثها بصدد مسألة التسليح بدت لها أهمية « السلامة » ولذا اقترحت نظاماً من الضمانات المتبادلة ضد الاعتداء . وقد لخص اللورد روبرت سيسل وجهة نظر اللجنة بقوله « لن يكون لأى مشروع يقصد به خفض سلاحها إلا إذا حصلت على ضمانات مرضية بشأن سلامة أراضيها بحيث تكون هذه الضمانات ذات صبغة عامة . وأخيراً فهذه الضمانات رهينة بمشروع محدود معين لخفض السلاح »[١] ؛ ومعنى هذا أن مشكلتى السلامة وخفض السلاح ، لايمكن البحث فى إحداهما على أنها منفصلة عن الأخرى . وهكذا انتصر رأى السلامة الاجماعية الذى يمثل وجهة النظر الفرنسية بوجه خاص . ولو بحثنا الأساس الذى يقوم عليه مطلب « السلامة » لما وجدناه رغبة فى إقرار السلام لذاته بل هو فى الحقيقة محاولة الدول التى أرضتها معاهدات الصلح كيما تستبقى الحالة الراهنة ، وبعبارة أخرى هى تريد الاحتفاظ بقوتها وأرباحها على حساب الغير .

اختلفت وجهات النظر من حيث صفة الضمان فرأى البعض أن يجعله عاماً إذ يتفق هذا مع روح العهد ، غير أن هذه الصفة تجعله واسع المدى إلى حد كبير يخشى معه ألا يكون ذا نفع من الوجهة العملية . وهنا اقترح البعض الآخر عقد اتفاقات إقليمية ، التى وإن خالفت روح العهد ومن شأنها إضعاف العصبة بتكوين كتل إقليمية أو سياسية ، إلا أن ميزتها أنها تراعى الاعتبارات

---

(١) Ten years of World Co-operation, p. 57.

المادية لمشكلة السلامة فضلا عن العوامل والظروف التاريخية والجغرافية والاقتصادية لكل دولة .

وأخيراً وضعت اللجنة صورة «معاهدة المساعدة المتبادلة» ويمكن تلخيص أهم عناصرها فيما يلى :

١ — اعتبار الحرب جريمة دولية تتعهد الدول بعدم ارتكابها .

٢ — الاحتفاظ بمبدأ المساعدة العامة مع فتح الباب أمام عقد اتفاقات دفاعية تكميلية تنفذ بمقتضاها الدول المتعاقدة خطط المساعدة المتفق عليها فى حالة الاعتداء .

٣ — فى حالة التهديد بالحرب للمجلس حق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الضغط الاقتصادى وتنظيم المعونة المالية وتنفيذ نصوص المادة ١٦ من العهد . وإذا شعرت إحدى الدول أن سلاح الطرف الآخر قد تعدى الحد المعين ، أو وجدت شيئاً تخشى معه نشوب الحرب ، فعليها أن تلفت نظر سكرتير العصبة الذى يدعو المجلس ، وإذا اقتنع الأخير بوجود تهديد باعتداء فنى إمكانه توقيع العقوبات على المعتدى وتنظيم طرق المساعدة .

٤ — فى حالة اشتباك طرف أو أكثر من الدول المتعاقدة فى الحرب ، فعلى المجلس أن يقرر أى الطرفين هو المعتدى وأيهما الجدير بالمساعدة، على أن يصدر القرار فى ظرف أربعة أيام من إبلاغ الأمر إلى المجلس .

٥ — مطالبة الدول بإبلاغ المجلس عن خفض أو تحديد سلاحها بالقدر الذى يتفق وسلامتها التى تكفلها المعاهدة العامة أو الاتفاقات الإقليمية، وتمنح المساعدة للدولة التى قامت بخفض سلاحها (المواد ١١ و١٢ و ١٣).

فالمعاهدة تقوم على مبادئ ثلاث : الاقلاع عن الحرب بصفتها جريمة دولية ، والضمان للسلامة الاجماعية ، وخفض السلاح. ومما يلاحظ أن المجلس هو الذى سيتولى تعريف المعتدى ، وهذا من المسائل التى يتعذر الاتفاق الاجماعى عليها . وقد عرضت المعاهدة على الدول ، فجاءت ردود ٢٩ وافقت

١٨ منها على المعاهدة من حيث المبدأ . ولم يصل رد انجلترا بسبب سقوط وزارة بلدوين . ويرجع فشل المشروع إلى أنه يزيد من تعقيد وسائل حل الخلافات الدولية ، ولا يتضمن تحديد المعتدى بصفة قاطعة صريحة ، فضلا عن ضعف ضمانات السلامة .

تولى المستر مكدونلد الوزارة فى الوقت الذى كان فيه المسيو هريو على رأس الحكومة الفرنسية ولذا استطاع الرجلان وضع مشروع جديد عرف باسم « بروتوكول جنيف » ، وهو محاولة لإدماج المبادىء الثلاث : السلامة ونزع السلاح والتحكيم . وأهم ما فيه :

١ — النص على دعوة مؤتمر فى ١٥ يونيه ١٩٢٥ لبحث مشكلة خفض السلاح فإذا أمكن الوصول إلى اتفاق عام بشأنها صار تنفيذ البروتوكول .

٢ — صياغة المواد الخاصة بالسلامة بصورة تسلب أعضاء المجلس جانباً كبيراً من حرية تقديرهم لحالات الطوارىء ولا تدع لهم إلا حق تسجيل حكم رسمى .

٣ — تخويل المجلس حق اتخاذ القرارات بالأغلبية فى حالات معينة ، وبذا تصبح الدول الموقعة ملزمة بالتعاون بإخلاص وبطبيعة فعالة بالقدر الذى يسمح به موقعها الجغرافى ومركزها بخصوص التسلح . والغرض من هذا كله سد الباب أمام أى دولة تريد التهرب من التزاماتها بأن ترفض العمل وفق توصيات المجلس حسب المادة ١٦ ، وفى الوقت نفسه يراد إفساح المجال للحالات الخاصة التى تجد الدول الأعضاء نفسها فى ظروف خاصة .

٤ — جعل اختصاص محكمة العدل الدولية الدائمة إلزامياً وبدون اتفاق خاص فى الحالات التى تشملها الفقرة (٢) من المادة (٣٦) من قانون المحكمة. فتقررت التسوية بواسطة التحكيم الاجبارى باتفاق الطرفين أو بناء على طلب أحدهما أو بقرار إجماعى من المجلس أو بواسطة تحكيم إجبارى يفرضه المجلس . فاذا لم يفعلا ذلك فانهما — كما قال المقرر المسيو Politis « يخرقان

اتفاقاً دخلا فيه بإزاء الدول الأخرى الموقعة على البروتوكول مما تترتب عليه نتائج وعقوبات حسب درجة خطورة الحالة . . . . وفى حالة التجاء طرف إلى المقاومة السلبية يستخدم المجلس الضغط الاقتصادى أو يتخذ إجراءات تؤدى إلى تنفيذ قراره ويكتفى بالعقوبات الاقتصادية، ولكن فى حالة التجاء الدول التى يصدر ضدها القرار إلى السلاح فانها تعد معتدية على كافة الدول الموقعة على البروتوكول وتستحق حتى العقوبات الشديدة التى تنص عليها المادة (١٦) من عهد العصبة كما يفسرها البروتوكول » [١] .

اتفاقات لوكارنو

فى هذا الوقت سقطت وزارة حزب العمال بانجلترا وخلفتها أخرى برياسة تشمبرلن . وفى مارس ١٩٢٥ أبلغ المندوب البريطانى فى المجلس أن حكومته لا تستطيع الموافقة على البروتوكول إذ تخشى خطر التحكم العالمى والإجبار ونشوء أنواع جديدة من الخلافات يقررها المجلس واحتمالات جديدة تنشأ عن تحدى قراراته . وعلاوة على ذلك انتقدت الحكومة البريطانية ما يعلقه البروتوكول من الأهمية الكبرى على العقوبات . ومن الحجج التى تذرعت بها تلك الحكومة أيضاً عدم اشتراك الولايات المتحدة فى العصبة . والواقع أن هذا الرفض يتفق ونظرة انجلترا إلى العصبة ، فهى لا تريد التقيد بهذه الضمانات العامة والتى قد تجعل من العصبة ، هيئة ذات سلطان فوق الدول الأعضاء . ولا ريب أن عجز شعوب القارة عن فهم وجهة النظر البريطانية مما يجعل سياسة هذه الدولة وتصرفاتها تبدو غامضة وفى ظاهرها متناقضة . والواقع أن انجلترا لا تنفض يدها من أمور القارة ولكنها لا تتدخل إلا بعد أن تدرس كل حالة على حدة وتقدر مدى خطورتها وتهديدها لسلامتها أولا والسلام الأوربى ثانياً . وقد اقترحت انجلترا ربط الشعوب التى تؤدى خلافاتها إلى تجدد الصراع ، ويكون ذلك بعقد معاهدات بقصد المحافظة

(١) Ten Years of World Co.-operation, p. 70.

على السلام فيما بينها . وبعبارة أخرى تدرك الحكومة الانجليزية أن هناك « مناطق خطر » فى القارة الأوربية ، وألا بد من اتفاق الدول التى تعنى بهذه المناطق بحيث يمكن إزالة العوامل التى قد تؤدى إلى نشوب الحرب من جديد. ولا يمكن الوصول إلى هذا إلا باتفاق يعقد بين فرنسا وألمانيا على أن تكون انجلترا نفسها طرفا فيه . والذى شجع انجلترا على الاقتراح نجاح الفكرة فى مؤتمر وشنطن البحرى إذ ربط الدول التى تعنيها مشاكل الشرق الأقصى والمحيط الهادى . وفى هذا الوقت عرضت الحكومة الألمانية نفسها البحث فى نظام لضمان الحدود فى أوربا الغربية . وأخيراً وقعت اتفاقات لوكارنو . ومما يجدر ملاحظته أن هذه المفاوضات دارت خارج دائرة عصبة الأمم ، وإذا قيل إن هدفها تطبيق مبادىء تضمنها عهد العصبة فإن الوسيلة التى اتبعت تتفق مع الحقائق العملية ، لأن المهم هو اتفاق الدول التى يخشى على السلام من اضطراب العلاقات بينها. ولا شك أن المثاليين كانوا يفضلون أن يتم عقد الاتفاقات عن طريق العصبة حتى ترتفع سمعة تلك الهيئة . واتفاقات لوكارنو مجموعة كثيرة التفاصيل يمكن إجمالها فيما يلى :

١ — المعاهدة بين ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا هى معاهدة سلامة تشمل بعض حالات بصدد تدخل المجلس . وكان الغرض من الضمان الانجليزى والإيطالى لألمانيا الحيلولة دون تكرار أى عمل من جانب فرنسا كاحتلال الرور سنة ١٩٢٤ . كما أن الضمان نفسه يقصد به حماية فرنسا من عدوان ألمانى فى المستقبل .

٢ — الغرض من الاتفاقات الثنائية المعقودة بين فرنسا وبولنده ، وتشكوسلوفاكيا وفرنسا أن تكون الاتفاقات بين الأطراف المتعاقدة فعالة فى ظل المادة (١٠) من عهد عصبة الأمم .

٣ — اتفاقات التحكيم الأربعة بين ألمانيا من جهة وكل من بلجيكا وفرنسا وبولنده وتشكوسلوفاكيا على حدة من جهة أخرى . وهى تنص على

إنشاء لجان دائمة للتوفيق ترفع اليها الخلافات التى تنشأ بين الدول المتعاقدة. وتنص المادة ١٦ من هذه الاتفاقات الأربع على رفع المنازعات فى حالات معينة إلى محكمة العدل الدولية الدائمة.

رحب الكثيرون بعقد مواثيق لوكارنو لأنها ربطت الخصوم السابقين والتى بدا اتفاقها شبه مستحيل بسبب عوامل نفسية متغلغلة فى نفوس الشعوب. وقد تكلم المستر أوستن تشمبرلن عن لوكارنو بأنها الحد الفاصل بين سنوات الحرب وسنوات السلام. وكان ذلك تفاؤلا كبيرا. حقيقة أحدث عقدها تخفيفا لحالة التوتر بين ألمانيا وفرنسا فى السنوات القلائل التالية، ولكن الواقع أن ثمرتها كانت سطحية ومؤقتة، وما كان لمفعولها أن يدوم لأن الظروف التى تمت فيها كانت ظروفاً خاصة وتتفق ومبدأ سياسة القوة، فقد سبق لألمانيا فى ديسمبر سنة ١٩٢٢ عرض اقتراح لضمان حدودها الغربية فرفضه بوانكاريه رفضا تاماً وقد كانت ألمانيا فى ذلك الوقت تخشى فرنسا إلى حد كبير كما حدث من احتلال الرور بعد قليل. أما فى سنة ١٩٢٥ فالموقف قد تغير، إذ لم تجد فرنسا ربحا من احتلالها لذلك الاقليم وأصبحت مرتبكة لا تعرف ماذا ينتظر أن يحدث، فقد تعود ألمانيا قوية فى يوم من الأيام. أما ألمانيا فلا زالت وجلة من تفوق فرنسا الحربى ومن صالحها ضمان حدودها. وهكذا وجدت فى هذه السنة لحظة سيكولوجية تعادل فيه خوف فرنسا من ألمانيا مع خوف ألمانيا منها، وبذا أمكن الاتفاق على معاهدة كان عقدها مستحيلا قبل ذلك بعامين، كما سيكون الابقاء عليها مستحيلا بعد سنوات قلائل. وفضلا عن هذا فان ألمانيا رأت أن فى الاتفاق تمهيداً يعجل بجلاء الحلفاء عن اقليم الرين. فلما تغير الموقف بعد عشر سنوات وأصبحت فرنسا تخشى ألمانيا لم يعد للمعاهدة أى معنى من وجهة نظر ألمانيا [١]. هذه هى الحقائق التى تفسر عقد لوكارنو ثم نقضها فيما بعد.

عالجت المعاهدة إحدى نقط الخطر فى أوربا، ولكنها لم تمهد الطريق

---

(١) Carr : The Twenty years Crisis, pp. 135—136.

لمعالجة نقط الخطر فى مناطق أخرى من العالم . فاذا كانت انجلترا رحبت بها فلا شك أنها أغفلت أمراً هو أن ألمانيا تشعر بوجود إحدى هذه المناطق فى علاقاتها مع انجلترا بنوع خاص ، ونقصد بذلك مسألة المستعمرات الألمانية التى نزعت بعد الحرب واحتفظت بها الدول المنتصرة إضعافاً لقوة ألمانيا . وفضلا عن هذا فإن المعاهدة كانت تفترض مقدما إما عودة ألمانيا إلى التسلح أو نزع سلاح فرنسا ، أو على الأقل إيجاد نوع من المساواة فى التسلح بينهما ، إذ ليس من المنطق أو المعقول عقد ميثاق عدم اعتـــداء بين ألمانيا العزلاء وفرنسا المسلحة من رأسها إلى إخمص قدميها . وكان القصد من هذه الاتفاقات خلق جو من الطمأنينة يجعل من المستطاع البدء بوضع مشروع لخفض السلاح . وعلى هذا فلو أخفقت الجهود فى هذا السبيل فمن المحقق أن وجود المعاهدة يتعرض للخطر إذ من الصعب أن تقبل ألمانيا وضعاً يجعلها دون الدول الأخرى المتعاقدة .

وقد ترتب على تسوية لوكارنو انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم ، ولكن شاء سوء الحظ أن يجىء انضمامها مصحوباً بحادث غير موفق ، إذ انتهزت بولندة وأسبانيا الفرصة للمطالبة بمقاعد دائمة فى المجلس ، ومن سوء الحظ أيضاً أن تشمبرلن ورط نفسه بتأييد طلب أسبانيا فما كان من المسيو بريان إلا أن أيد قضـــية بولنده . ولم تكن أسبانيا والبرازيل أعضاء غير دائمين فى المجلس (بخلاف بولندة) ولذا فصوتهما ضرورى لدخول ألمانيا مجلس العصبة ، فرفضا إعطاء صوتيهما إلا إذا قبل طلبهما . تحرج الحال ولم يستطع المجلس الوصول إلى قرار ، وانفضت الجمعية العمومية دون عمل شىء ، وبقيت ألمانيا برغم لوكارنو بعيدة من العصبة . وكان رأى هذه الدولة أنها هى وحدها التى وعدت بمقعد دائم كجزء من المساومة التى جرت فى لوكارنو ، بل أن إنشاء المجلس نفسه يؤيد هذه الدعوى . وأخيراً أمكن الخروج من المأزق بمنح بولنده عضوية « شبه دائمة » وهو اختراع جديد فقبلت ألمانيا ورفض طلب

أسبانيا والبرازيل مما أدى إلى انسحابهما من عصبة الأمم . وهكذا دخلت ألمانيا اجتماع الجمعية فى سبتمبر ١٩٢٦ وسط مظاهر الحماس واتخذت مكانها كعضو دائم فى المجلس . وبرغم هذا ظل عالقا بذهنها تأثير سيء أساسه أنها لن تستطيع الاعتماد على معاملة عادلة فى جنيف ، وبذا تشجع الرأى المعارض للعصبة فى بلادها (١) .

النزاع بين اليونان وبلغاريا :

تنص المادة ١١ من عهد العصبة على أن « أى حرب أو تهديد بالحرب سواء كان ذلك يؤثر بطريقة مباشرة أو لا يؤثر فى عضو من أعضاء العصبة من المسائل التى تهم أعضاء العصبة جميعاً ، وتقوم العصبة باتخاذ الوسيلة الحكيمة الفعالة لحماية السلام بين الشعوب ، وإذا حدث شيء من هذه الطوارىء فإن سكرتير العصبة يقوم بناء على التماس أى عضو بدعوة المجلس إلى الاجتماع » . وحدث أن عبرت الجيوش اليونانية الحدود البلغارية ، وهنا أبلغت الحكومة البلغارية الأمر إلى العصبة ، فأبرق المسيو بريان فى الحال يحث الدولتين على سحب جيوشهما إلى ماوراء حدودهما ، واجتمع مجلس العصبة بعد ذلك بثلاثة أيام فى باريس ، وإذ لم يصل رد مرضى من حكومة اليونان بعث إليها برجاء أن تبلغه فى ظرف ٢٤ ساعة أنها أصدرت الأوامر بلا قيد ولا شرط إلى جيوشها بالارتداد ، ثم رجا المجلس من فرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا أن ترسل بعض الضباط من لدنها إلى محل النزاع ، فرضخت الحكومة اليونانية وعين المجلس لجنة تبحث أسباب الخلاف وتقترح التعويض للمعتدى عليه . وقد أنجزت اللجنة مهمتها ورفعت تقريراً قبله الطرفان المتخاصمان .

وقد رحب العالم بنجاح عمل العصبة ، ورأى المتحمسون فيه بداية عهد

---

(١) Carr : International Relations, p. 101.

جديد ، وحفز هذا النجاح العصبة على بذل مجهود أكبر لتنظيم العلاقات الدولية ولذا تألفت لجنة رفعت تقريراً شمل النواحى الآتية : —

١ — التميز بين الحالات « التى لايكون فيها تهديد بالحرب أو لايكون التهديد فيها خطيراً » ، والحالات التى يبدو فيها التهديد بوقوع الحرب وشيكا » .

٢ — ذكر الوسائل التى تتبع فى كلتا الحالتين ، وفى الحالة الثانية يبعث بممثلين إلى مكان النزاع . ولتسهيل هذه المهمة يحتفظ سكرتير العصبة بقوائم من الخبراء فى الشؤون المختلفة . وإذا زاد تحرج الموقف فإن للمجلس أن يبدى عدم رضائه بصفة رسمية ثم يوصى أعضاءه بسحب ممثليهم السياسيين أو بعضهم من الدولة المخلة بالتزاماتها . فإذا استمرت هذه الدولة فى استعدادها للعمل ، فللمجلس أن يحذرها بوسائل أخرى كالقيام بمظاهرة بحرية ، أما إذا أخفقت كل هذه الطرق ، ولجأت الدولة الى الحرب فمن المحتمل أن تكون الحوادث قد سمحت بامكان تحديد المعتدى بما يجعل من المستطاع تطبيق المادة (١٦) .

والمعنى الذى يستخلص من هذه الصيغ أن الرأى قد اتجه صوب الاعتماد على المادة (١١) المرنة ، وتضاءلت أهمية المادة (١٦) نسبياً ، وهنا تقدم اقتراح من الهرفون سمسون بأن تتعهد العدول مقدما بقبول توصيات معينة من قبل المجلس فى حالة نشوء أزمة وقد أوحت هذه الفكرة بوضع انموذج معاهدة لتقوية وسائل منع الحرب » ، وأشارت إنجلترا فى اجتماع سنة ١٩٣٠ بتحويل المعاهدة إلى عهد ، ووافقت الجمعية العمومية فى سنة ١٩٣١ ، وطلب إلى الدول التوقيع . وللأسف لم توافق عليها لغاية سنة ١٩٣٧ سوى هولنده ونيكارجوا والنرويج وبيرو .

برغم ابتعاد الولايات المتحدة عن العصبة والميل إلى العزلة لم تضعف الحركة السلمية ، وقام المستر ليفنسون المحامى بشيكاغو يدعو الناس إلى اعتبار الحرب عمل خارج على القانون . ولما أبدى الناس دهشتهم من هذا التعبير وهو Outlawry of war قيل لهم إن الحرب لاتعد جريمة اجتماعية فحسب وإنما هى

الجريمة نفسها والشر بعينه ووباء الحضارة الذى يتعين استئصاله . ولهذا يطلب من الدول أن توقع على معاهدة تعلن فيها استنكارها التام وإقلاعها الخالص الأبدى عن الحرب على أنها وسيلة لفض المنازعات الدولية ، وتتعهد كذلك بالقضاء على التفرقة بين الحروب المصرح بها وغير المصرح بها ، مع استثناء مسائل الدفاع عن النفس حقيقة . وفى الوقت نفسه تنشىء محكمة عليا لفحص الخلافات وتخضع الدول كلها لحكمها وقراراتها ، وفى هذه الحالة يصبح خفض التسليح ممكناً . وقد أرسلت هذه الجماعة الأمريكية صورة معاهدة لخفض السلاح والسلامة إلى عصبة الأمم مع اقتراح جعل العقوبات على الدولة المخلة بعهدها من النوع الاقتصادى ، إلا أن العصبة أغفلت شأن هذه الدعوة .

فإذا انتقلنا من ميدان الدعوات غير الرسمية والحركات غير المسئولة نجد السفير الأمريكى فى باريس يعرض (٢٠ يونيه ١٩٢٧) على المسيو بريان مشروع معاهدة تنبذ بمقتضاها الدولتان الحرب كوسيلة لفض المنازعات بينهما ، تتعهدان بتسويتها بالوسائل السلمية وحدها . وبعد شهور اقترح المسيو كيلوج على الوزير الفرنسى اشتراك الدولتين فى بذل مجهود لنيل قرار من الدول الكبرى بنبذ الحرب كأداة للسياسة القومية ، وبدأت مفاوضات انتهت بالاتفاق على التوقيع على الميثاق فى باريس (٢٧ أغسطس ١٩٢٨) ، ويوقع عليه فى أول الأمر ١٥ دولة ثم تدعى الدول الأخرى للاشتراك بعد ذلك . ولم يأت عام ١٩٣٣ حتى انضمت اليه ٦٥ دولة ، وهو عدد يزيد على الدول التى وقعت عهد العصبة .

هذا الميثاق يتضمن معنى ساميا إذ أخذ الضمير الإنسانى يعترف أن الحرب أكثر من جريمة ضد الحضارة . حقيقة كانت الحرب الحالية رداً مؤلماً ، وليس هذا بمطعن فى نبل الفكرة فى ذاتها ، بل العيب منا إذ لم نستطع أن نسمو على صغير أطماعنا . وقد تعودنا من بحث تطور المدنية والنظم المختلفة أن يبدأ الأمر بالفكرة ، فإذا استقرت فى الأذهان وآمن الناس بصلاحيتها دخلت فى مرحلة التنفيذ ، فكأن هذه الجهود التى بذلت ولا تزال تبذل هى

من قبيل إعداد الأساس الثابت الذى يشيد عليه نظام أو عالم جديد يحقق رغبة البشرية فى السلام .

ويمكن القول إن ميثاق كيلوج وعهد العصبة يكمل أحدهما الآخر ، فالأول قضى على سياسة الالتجاء إلى الحرب بصفة قاطعة لاتحتمل اللبس والتأويل حتى أن اليابان أبت أن تعد اعتداءها على منشوريا « حرباً » ولو من باب التقيد الصورى بروح الميثاق وهو أمر له مغزاه الأدبى ، أما العهد فقد هيأ الأداة اللازمة للتحقيق والتسويف عسى أن يتمكن الطرفان المتنازعان من تسوية خلافهما بغير سلاح الحرب .

الفصل الحادى عشر

مشكله التسليح

حرصت الدول المنتصرة على منع ألمانيا من تعكير صفو سلام العالم مرة أخرى وذلك بفرض شروط عسكرية ، فتعهدت ألمانيا ألا تزيد جيشها عن مائة ألف ، وأن تلغى الخدمة العسكرية الالزامية ، وأن تنزع الحصون القائمة فى المنطقة الواقعة بين حدودها الغربية وخط يمتدمسافة خمسين كيلو مترا شرقى نهر الرين ، وحرم عليها استيراد وإصدار مواد الحرب بل وانتاجها تقريباً ، وخفضت بحريتها إلى ست بوارج وست طرادات خفيفة وإثنى عشر قاربا للطوربيد ، وتعهدت بالاقلاع عن الطيران الحربى والبحرى ، وبنزع حصون شبه جزيرة هليوجولاند ، والامتناع عن إقامة غيرها على شواطىء البحر البلطى . ومما لانزاع فيه أن تقيد ألمانيا والدول المغلوبة على أمرها بهـذه الالتزامات فى المستقبل لا يكفل لها السلامة من الاعتداء بسبب موقعها المتوسط بين أمم مسلحة تسليحاً كاملا كفرنسا وبولنده ، وحالة كهذه لا يرجى لها الدوام والبقاء . وقد أدرك ساسة الأمم المتحدة هذه الحقيقة على ما يبدو ، ولذا جاء فى مقدمة القسم الخامس من معاهدة ڤرساى والأجزاء المماثلة فى المعاهدات التى فرضت على النمسا والمجر وبلغاريا أن نزع سلاح هذه الدول الغرض منه إمكان القيام بخفض عام لسلاح كافة الدول . ولما قدم مشروع معاهدة الصلح إلى ألمانيا أبدى الوفد الألمانى استعداد بلاده للموافقة على الفكرة الأساسية التى تقوم عليها النظم الخاصة بسلاحها « بشرط أن يكون ذلك مقدمة لخفض عام فى السلاح » ، فجاء رد الحلفاء مزيلا للشك من هذه الناحية كما يبدو من قولهم « تود الدول المتحالفة والمتحدة أن توضح بجلاء

أن مطالبها بصدد ألمانيا ليس الغرض الوحيد منها أن يجعلها عاجزة عن استئناف سياستها من الاعتداء الحربي . بل إن هذه المطالب أيضاً تعد الخطوات الأولى نحو خفض السلاح وتحديده بصفة عامة، وهذا التزام أدبي من الحلفاء .

وكان المفروض أن عصبة الأمم نظام يساعد على استتباب الأمن وخفض السلاح ، ولذا اشتمل العهد على نصوص صريحة تتفق وهذا الالتزام الأدبي. ونورد هنا ما في العهد بهذا الصدد :

١ — تعهدت كل دولة تريد الانضمام إلى العصبة بقبول النظم التي تقررها الأخيرة بشأن سلاح تلك الدولة البرى والبحرى والجوى (مادة ١ فقرة ٢) .

٢ — صرح الأعضاء بادرا كهم أن المحافظة على السلام يستدعى خفض السلاح القومى إلى الحد الأدنى الذى يتفق مع سلامة الدولة (مادة ٨ فقرة ١).

٣ — وفى الفقرتين ٢ و٣ من المادة ٨ بيان الأسلوب الذى يتبع لتحقيق هذه الفكرة ، وذلك بأن يتولى المجلس وضع الخطط اللازمة مراعياً فى ذلك موقع كل دولة الجغرافى وظروفها ، على أن يعاد النظر فى هذه الخطط كل عشر سنوات على الأقل . والغرض من هذا أن يكون المشروع مرنا يتغير حسب الأحوال والظروف .

٤ — وإذا ما قبلت الحكومات المختلفة الحدود المعينة لها فإنها لا تتعداها إلا بموافقة المجلس (مادة ٨ فقرة ٤) . وهذا النص يقفل الباب فى وجه سياسة التسابق فى التسلح ، ويحول دون العمل الفردى من جانب إحدى الدول المتعاقدة .

٥ — وتعهدت دول العصبة بتبادل المعلومات الكاملة الصريحة عن مبلغ سلاحها وبرامجها بصدده وحالة صناعاتها التى تصلح لأغراض الحرب (المادة ٨ فقرة ٦) . وأساس هذا النص أن فكرة العلانية تقضى على الاستعدادات الحربية السرية .

٦ — اتفق أعضاء العصبة على أن صناعة الذخائر وأدوات الحرب بمعرفة الأفراد عرضة لاعتراضات خطيرة ، وخول لمجلس العصبة بأن ينصح بالوسائل التى تتخذ لمنع الآثار السيئة المترتبة على مثل هذه الصناعة مع مراعاة حاجيات أعضاء العصبة التى لاتستطيع صناعة الذخائر وأدوات الحرب اللازمة لسلامتها (المادة ٨ فقرة ٥) .

٧ — وأخيراً يعهد إلى العصبة بالاشراف على التجارة فى الأسلحة والذخائر مع الدول التى تكون الرقابة فيها على هذه التجارة ضرورية للصالح العام .(المادة ٢٣ فقرة د) .

وقررت المادة (٩) إنشاء لجنة دائمة لإرشاد المجلس بشأن مايجب عمله لتنفيذ المسائل الحربية والبحرية والجوية المنصوص عليها فى المادتين (١و٨) . وبناء على هذا تقرر فى ١٧ مايو ١٩٢٠ إنشاء « اللجنة الاستشارية الدائمة » من ضباط من الأسلحة الثلاث ويمثلون الدول التى فى المجلس . وعهد إلى هذه اللجنة فحص قوات الدول التى تطلب الانضمام إلى العصبة. ولما اجتمع المؤتمر الاقتصادى (١٩٢٠) عرض للناحية الاقتصادية من مسألة التسليح وبعد أن استعرض الأموال الطائلة التى أنفقتها الدول قال إنه إذا أخذنا متوسط الانفاق فى البلاد المختلفة لرأينا أن حوالى ٢٠ ٪ من الانفاق الأهلى لازال مخصصاً للاحتفاظ بالسلاح والاستعداد للحرب ولذا فمن الواجب إجراء خفض عام « لهذا العبء القاصم الذى يلقيه مستوى التسلح الحالى على ظهور الشعوب التى أصابها الفقر مما يمتص مواردها ويعرض انتعاشها من أحوال الحرب للخطر الشديد » . وبناء على أبحاث المؤتمر وجهت اللجنة الاستشارية أنظار المجلس إلى إمكان خفض الميزانيات الحربية وأن يشير على الدول بألا تزيد الاعتمادات المالية على ماهى عليه لمدة عامين متواليين . ويحسن بنا أن نوضح الآثار السيئة المترتبة على التسلح من النواحى الاقتصادية وغيرها .

أوردنا نبذة قصيرة من قرارات مؤتمر بروكسل الاقتصادى . ولكن

الاقتصاديين الكبيرين بيجو وستامب يريان أن النسبة التى ذكرها المؤتمر إنما تنصب فى الواقع على الاعتمادات المخصصة فى ميزانيات الدول، وهذا الرقم يغفل شأن الاعتبارات الاقتصادية الأخرى والضياع الناشىء عن تخصيص الثروة الأهلية والصناعة لأغراض الحرب، ولهذا يقترح ستامب ضرورة اضافة ٢٥ ٪ لبيان هذه الناحية كذلك . وقد بلغت الأموال التى أنفقتها انجلترا على سلاحها فى سنة ١٩١٣ : ٧٢/٩٥٦/٣٠٧ جنيه أى ما يعادل نسبة تتراوح بين ٣ ٪ ، ٤ ٪ من الدخل الأهلى على حد قول بيجو بينما يرى ستامب أن هذه النسبة بلغت حوالى ٨ ٪ فى السنوات التالية للحرب ويزيد على ذلك قوله بانه إذا تيسر لنا القضاء على نفقات التسليح لارتفع مستوى المعيشة فى البلدان الصناعية بنحو ١٠ ٪ مما هو عليه، وتزداد هذه النسبة فى الدول التى تستورد الكثير من أدوات الحرب والقتال . وتبدو صحة هذه الملاحظات إذا ذكرنا أن ماأنفقته وتكلفته الدول المحاربة والمحايدة فى الحرب العالمية الأولى يبلغ ٧٠,٠٠٠ مليون جنيه . وهذا يشمل عناصر مختلفة كالمبالغ التى أنفقتها الدول فعلا ، ورأس المال الذى أصابه الدمار، وتكاليف المجهود الحربى ، والعمل الانتاجى الذى حرم منه العالم بسبب ملايين القتلى والعجزة الذين كانوا يبذلون جهوداً أكبر لو مد فى حياتهم أو مقدرتهم . ويضاف الى ذلك أن الحرب قضت على مقادير هائلة من المعادن وغيرها من المواد التى لاغنى عنها للصناعة والرخاء فى عهد السلم وكانت تكفى العالم سنوات طوالا . وللدلالة على ذلك نقول إن استهلاك الصلب فى إنجلترا ارتفع فى الفترة (١٩١٥ — ١٩١٨) من حوالى ٢٠٠٠ طن شهريا الى أكثر من ١٨٠,٠٠٠ طن وذلك بقصد صناعة القنابل وغيرها من آلات تعرضت للفناء العاجل . ولا ريب أن تقدم العلم يجعل الحرب أكثر إفناء لرؤوس الأموال والمواد اللازمة مما لايمكن تعويضه ويهبط بالمستوى العام قدراً كبيراً . ولن يقف الأمر عند هذا الحد فهناك اعتبارات أخرى ناشئة

عن هجرة الألوف والملايين من أماكن أعمالهم وصعوبة تدبير العمل والمسكن لهم مما يؤدى إلى اضطراب النظام الاقتصادى بأسره . أضف إلى هذا الارتباك الشديد الذى يصيب السياسة النقدية ، ومظاهر التضخم وعقد القروض التى تتحمل آثارها الأجيال التالية، وكذلك عبء معاشات الحرب .

والتسلح بالغ الضرر بالحياة الاقتصادية فى عهد السلام فقد وجهت الدول الأوربية جهودها ومرافقها منذ ١٨٧٠ أو ماقبل ذلك لحرب نشبت فى سنة ١٩١٤ ، أى أصيب الجسم الانسانى بحمى الاستعداد للحرب مدى نصف قرن تقريبا . فما النتائج التى ترتبت على هذه السياسة العقيمة ؟

فهناك تنظيم وسائل النقل على أسس غير اقتصادية لأن الغرض الأساسى تسهيل تعبئة الجيوش ونقلها الى ساحات القتال، وكذلك عملت الحكومات على خلق صناعات لاتلائمها ظروف بلادها الطبيعية . وتحاول تبرير النفقات الباهظة بحجة أنها نوع من التأمين ضد الحرب ! وهذا القول عن الصناعة ينصب على الزراعة كيما تصل البلاد الى حالة الاكتفاء الذاتى فلا تتأثر تأثيراً خطيراً بحصار برى أو بحرى، ولولا هذا لعنيت بالصناعات والزراعات التى تدر أكبر غلة مع أقل نفقة .

أما وقد فرغنا من بيان العامل الاقتصادى الذى يجعل القضاء على التسليح ضرورة لا بد منه ، فإننا ننتقل إلى شرح النواحى السيكولوچية والاجتماعية حيث وقر فى أذهان الكثيرين أن التسلح أنجع وسيلة لمنع الحرب . وهذه فكرة خاطئة ابتدعها أولئك الذين يحاولون تبرير هذه السياسة فى نظر الشعوب ، إذ أن أحداث التاريخ تثبت لنا العكس فقد اندفعت أوربا فى طريق التسلح وخاصة بعد حرب السبعين فماذا كانت العاقبة ؟ تولد الشك والخوف فى النفوس وطبقت الحكومات نظام الخدمة الالزامية وشبه البعض الأمر بمعسكرات مليئة بالجند ينتظرون أول إشارة للبدء بالهجوم ، وصارت كل دولة ترى فى تصرفات جيرانها نذيراً باعتداء مبيت ، وتكهرب الجو، ودارت

كلمة الحرب على الألسن ، وساعدت الدعاية على تركيز الفكرة فى الأذهان إزاء هذه الحالات النفسية أصبح نشوب الحرب حقيقة لامناص منها ، وكل تأجيل فى الموعد معناه الزيادة فى إنتاج أدوات القتال على أحدث طراز حتى تكون الحرب أشد هولا وأعظم تدميراً .

هذه العناية الفائقة بإنشاء الأساطيل وإعداد الجيوش المدربة تخلق طبقة من العسكريين لاعمل لها إلا الاستعداد للحرب ولابقاء لها إلا بنشوبها، ثم يشتد نفوذ هذه الطبقة وتفرض سلطانها على سياسة الحكومات فى الداخل والخارج . فمن الناحية الداخلية الاكثار من الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برامج التسلح وتنظيم الصناعات المختلفة بحيث يسهل تحويلها إلى أغراض الحرب ، ومن جهة السياسة الخارجية فهناك المحالفات والاتفاقات وانقسام الدول إلى كتل ، فيتولد الخوف والارتياب . هذه الحالة النفسية لا يمكن أن تهدأ إلا إذا وجدت المشاعر الداخلية ، والأحقاد النفسية ، والمخاوف الذاتية، والأطماع القومية مخرجا لها ، ولا يكون هذا إلا بصراع يكاد لا يبقى ولا يذر . أفبعد هذا يقال إن الاستعداد للحرب فيه انتفاء لاحتمال نشوبها ؟ لقد كانت الحرب العالمية الأولى وليدة روح التسابق الشريرة . ولما نقضت ألمانيا شروط فرساى المتعلقة بتسلحها أسوة بالدول التى لم تنزع سلاحها سرى الشك فى النفوس ، فقصرت ألمانيا جهودها على إنتاج أعنف أداة حربية شهدها العصر الحديث ، وصرح موسولينى أن كلمة منه تدفع إلى الميدان بالملايين من أبناء إيطاليا ، ورسمت روسيا لنفسها برنامجاً واسع النطاق أحاطته بأشد ضروب الكتمان ، وعملت اليابان على الاستزادة من قوتها العسكرية ، وفتحت انجلترا وفرنسا الاعتمادات الباهظة حتى وصلت فى انجلترا وحدها فى عام ١٩٣٨ إلى ٣٣٢,٩٣٧,٠٠٠ جنيه .

نعود الآن إلى بيان الخطوات التى اتخذت للقضاء على هذا الوباء ، ففى ٢٥ فبراير ١٩٢١ شكلت «اللجنة المختلطة المؤقتة» من أفراد امتازوا بكفاية خاصة

فى دراسة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية لمشكلة خفض السلاح وتحديده ، وهنا برزت أول عقبة إذ أدرك الكثيرون أن فصل هذه المشكلة عن مسألة السلامة الاجماعية ضرب من العبث . فلما عرض لورد Esher مشروعه بخفض القوات البرية والجوية على أساس نسبة معينة من وحدات محدودة العدد رفضت اللجنة المشروع وحاولت علاج الناحية السياسية واهتدت إلى نظام الضمانات المتبادلة الذى أخفقت فكرته تماماً. وأخيراً تقرر دعوة مؤتمر لبحث الموضوع واجتمعت اللجنة التحضيرية التى شكلت ، اجتماعها الأول فى عام ١٩٢٦ . وبدا الخلاف إذ أصرت فرنسا على أن تكون مسألة السلامة فى المحل الأول، وأبت انجلترا الدخول فى ارتباطات محدودة من هذا القبيل لأنها ترى فى خلق نظام من الاشراف الدولى الدقيق افتئاتا على حقوق السيادة للدول وفضلت الاعتماد على التعاون الودى وحسن النية المتبادل . ظل هذا الخلاف بين وجهتى النظر قائماً ويذكرنا بالمثل المعروف : أيهما ينشأ أولا البيضة أم الدجاجة ؟ وبغض النظر عن هذا الاختلاف فإن المشكلة ليست بالسهولة التى تصورها البعض بل اصطدمت وتصطدم بكثير من الصعاب والعقبات وحتى يتسنى ادراك فداحة العبء الواقع على زعماء الشعوب وقادة الفكر فيها جدير بنا أن نجمل أهم هذه الصعاب :

١ — برزت أمام المختصين مسألة الجنود السابقين ممن اشتركوا فى الحرب الماضية واكتسبوا خبرة ودربة فى ميدان القتال . فلو حددنا جيش كل أمة مثلا وأغفلنا شأن هذه الملايين لأعطينا بعض الدول ميزة وتفوقا على سواها . إلا أن هذا العامل تتناقص أهميته بمرور وقت طويل على انتهاء الحرب ويصبح هؤلاء الرجال أقل كفاية من المجندين الجدد أو يساوونهم على أكثر تقدير .

٢ — ومن الأمور الهامة الخدمة العسكرية الالزامية إذ الابقاء عليها يجعل أى مشروع لخفض السلاح عديم الجدوى لأنها تجعل أفراد الشعب جميعاً فى حالة تأهب دائم للحرب . ولكن اعترض البعض على مبدأ إلغائها بحجة أنها مظهر من مظاهر المساواة الاجتماعية ووسيلة للتربية وبث روح النظام فى النفوس . وتزداد هذه المسألة تعقيداً إذا ذكرنا أن الدول المغلوبة على أمرها منعت من إدخال هذا النوع من التجنيد بينما بقيت عليه فرنسا وجاراتها من الدول واحتفظت انجلترا بنظام التطوع .

٣ — يتصل بهذا أيضاً علاقة الجيش النظامى بقوات البوليس والميليشيا إذ تستطيع الدول السيئة النية أن تتخذ من الهيئات الأخيرة سبيلا لعدم التقيد بالحد المقرر لها وتعتذر بحاجة الأمن الداخلى وما إليه . وقد طلبت بعض الدول أن يشمل التحديد القوات التى فى داخل الدولة وفى مستعمراتها ، بينما أصر البعض على التمييز بين الحالين .

٤ — وتقدم العلوم يزيد من تشعب الموضوع وهذا يجعل الحكومات تصر على أن تحتفظ بحريتها كاملة فى إجراء التجارب الحديثة على وسائل الحرب . وفى هذه الحالة قد يهتدى العلماء فى إحدى الدول إلى اختراع يجعل لها تفوقاً ظاهراً ويقلب النسب المقررة ، ويبدو أثر هذا العامل فى الحرب الكيماوية . وقد اقترح البعض إنشاء لجنة دولية للمراقبة وهذا اقتراح غير عملى إذ تستطيع الدولة ذات النوايا الخبيثة أن تخفى مايقوم به العلماء من أبحاث وتجارب .

٥ — إن الكثير من العدد والآلات التى تستخدم فى الأغراض الحربية له أهمية قصوى فى عهد السلام ، إذ يتوقف عليها تقدم الصناعة والزراعة والتجارة ورخاء الشعب بصفة عامة . فالسفن التجارية والأساطيل الكبيرة من طائرات النقل هذه يسهل تحويلها لخدمة آلة الحرب فى وقت يختلف قصراً أو طولا . كما أن ملايين السيارات تساعد ، إذا نشب القتال ، على نقل الجنود والمهمات إلى ساحات الحرب ، وتصبح المهمة ميسورة بفضل الطرق التى تنشأ

لأغراض تجارية ولكنها ذات قيمة كبيرة فى عهد الصراع المسلح . ويدخل فى هذا الموضوع كذلك الحرب الكيماوية لأن المصانع التى تنتج الغازات وغيرها هى نفسها التى تشتغل فى وقت السلام بصنع الكثير من المواد اللازمة للزراعة والصناعة كالأسمدة والمطاط الصناعى وغيرها .

٦ — تختلف الحروب اليوم عن ذى قبل فى اعتمادها الأكبر على المعدات ، فالجيش الحديث فى حاجة إلى مقادير هائلة من العتاد الحربى ، ولهذا فقوته فى الميدان تتوقف إلى حد كبير على موارد البلاد الصناعية وما بها من مواد أولية وطرق صالحة للنقل . ففى الحرب الحالية خصصت الولايات المتحدة آلتها الصناعية الجبارة لإنتاج السفن والطائرات والدبابات وسائر المعدات حتى صار للحلفاء تفوق كبير . وغداً عندما يكتب تاريخ هذه الحرب سيرى أن النصر كان وليد التضحية الروسية والعناد الانجليزى والمصانع الأمريكية . لهذه الأسباب تعذر الاتفاق على هذه النقطة عند بحث وسائل خفض السلاح إذ لا بد من مراعاة مدى التقدم الصناعى فى كل دولة على حدة ، ولذا رأى بعض الخبراء تحديد نسبة للدول غير الصناعية أعلى منها لزميلاتها الصناعية بغض النظر عن الفارق العددى بين السكان ، فاليابان كانت أقدر من الصين مع أن عدد السكان فى الأخيرة نحو خمسة أمثاله فى جارتها . وكذلك اقترح فريق من المختصين أن يؤخذ على الدول الصناعية تعهد بألا تعمل على جعل نظامها الصناعى ملائماً لخدمة أغراض الحرب ، ولم يكن من السهل تنفيذ فكرة كهذه لأنها تؤدى إلى قلب الأنظمة الاقتصادية بصفة عامة والصناعية بوجه خاص قلباً يؤدى إلى الاضطراب وهو ما لم تكن دولة فى العالم على استعداد للنظر فيه .

٧ — تنص المادة الثامنة من العهد على خفض السلاح إلى أدنى حد يتفق و « السلامة القومية » ، والعبارة الأخيرة غامضة ، لأن سلامة الأمة يجب أن يدخل فى تقديرها كثير من الاعتبارات ، ولنضرب لذلك مثلا :

فالأمة البريطانية أقل سكاناً من ألمانيا ، وتجد فى البحار المحيطة بها حماية أكثر مما تلقاه ألمانيا أو فرنسا ، ولكن هناك عوامل تجعل سلاحها البحرى مثلا أكبر من سلاح اليابان التى هى أكثر منها عدداً . فالشعب البريطانى يحكم إمبراطورية تمتد فى كافة بقاع الأرض ، وهذه الممتلكات فى حاجة إلى حماية من الاعتداء مما يستلزم سلاحاً بحرياً قوياً . وإذا كانت الحاجة إلى الجيش البرى فى الجزر نفسها ضئيلة ، فإن هناك الخوف من قيام ثورات أو حركات انفصالية فى الأملاك البريطانية وراء البحار . والشعب البريطانى نفسه يعتمد فى غذائه على ما يستورده ، وفى رخائه على التجارة الدولية ، وهذه التجارة تتطلب أن يكفل لها حماية فعالة . وقد تقل حاجة الأمة إلى جيش كبير أو تزيد بسبب حدودها وسهولة الدفاع عنها أو صعوبته ، فالبحار والجبال والأنهار تهيء دفاعاً قوياً ، وتحتاج إلى جنود أقل عدداً مما لو كانت الحدود يسهل اجتياحها .

٨ — ولما بدأت اللجنة المختصة أبحاثها واستفسرت من الدول المختلفة وجدت أمامها خلافات خطيرة وأراء متباينة ، وبخاصة من حيث التفاصيل . فأراد البعض قصر الخفض والتحديد على الأسلحة البرية على أن يشمل ذلك كافة القوى القومية الصالحة للتعبئة ، وطالبت دول أن يكون تحديد السلاح البحرى على أساس الحمولة الكلية ، وأصر غيرها على الطريقة النوعية كما فعل مؤتمر وشنطن . وتعرض موضوع للطيران لخلاف كبير ، فرأت جماعة أن يشمل الخفض الطيران المدنى ، واعترضت أخرى على أساس أن عملا كهذا يشل تقدم الطيران التجارى ويؤثر فى تقدم البلاد الاقتصادى . غير أن بعض الخبراء أدرك استحالة التفرقة بين أنواع الأسلحة الثلاث ، وفضل آخرون عقد اتفاقات خاصة .

٩ — وأشير بجعل الخفض على أساس الميزانيات ، وهو أمر بعيد عن الروح العملية ، إذ يمكن لدولة سيئة النية أن ترصد مبالغ طائلة لمشروعات لا تنفذها وتستطيع تحويلها إلى إنتاج الأدوات الحربية ، كما أن بعض الدول

ذات المستعمرات الغنية والتنظيم الاقتصادى الفنى الدقيق تجد من اليسير عليها أن تصنع الأسلحة والذخائر بمقادير كبيرة وبنفقة أقل بحيث لا تتعدى مصروفاتها الاعتماد الموجود فى الميزانية ، كما أنه قد يحدث أن يتوصل العلماء فى إحدى الدول إلى اختراع آلة رخيصة ولكنها شديدة الفتك .

١٠ — ومن الصعاب التى واجهت العصبة ابتعاد الولايات المتحدة وروسيا عن دائرتها ، ولكن بعد سنوات قليلة أبدت كل منهما استعدادها للاشتراك فى أى مشروع عملى لحل مشكلة التسلح .

١١ — وأخيراً ، وإن لم يكن آخراً ، فالقرارات التى يصدرها المجلس بتحديد سلاح كل دولة يشترط فيها الموافقة الاجماعية ، وهذه عقبة يكاد يكون من المستحيل تذليلها ، كما أن امتناع إحدى الدول عن قبول قرارات المجلس وتوصياته يحمل الدول الأخرى على أن تحذو حذوها .

فاذا استعرضنا هذه الملاحظات جميعاً ، وأردنا أن نلخص الأسباب التى تحطمت من أجلها المحاولات المتكررة بصدد هذا الأمر ، لقلنا إنها « الخوف والشك وسوء الظن وعدم الاطمئنان » . قضت اللجنة التحضيرية سنوات خمس (١٩٢٥ — ١٩٣٠) فى عملها التمهيدى إلى أن تقرر دعوة مؤتمر عالمى فى سنة ١٩٣٢ .

وقامت الدول البحرية بمفاوضات وفقت فيها ، فان الولايات المتحدة التى أحست بالخطر من جراء سياسة التوسع التى جرت عليها اليابان فى الصين ، وبخاصة أثناء انهماك العالم فى الحرب ، دعت إلى مؤتمر فى وشنطن . وأسفرت المفاوضات عن الاتفاقات التالية :

١ — معاهدة الدول الأربع (بريطانيا العظمى ، الولايات المتحدة ، اليابان ، فرنسا) . وقد وقعت فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وفيها تعهدت الدول المتعاقدة بأن تحترم كل منها أملاك الأخرى الجزرية فى المحيط الهادى ، وأن تعقد مؤتمراً مشتركا للبحث فى أى إشكال ينشأ بسبب مسائل المحيط الهادى وأن تقوم كل منها باستشارة الدول الأخرى إذا جد خطر من جانب طرف آخر .

٢ — معاهدة الدول الخمس فى ٦ فبراير ١٩٢٢ بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا واليابان وإيطاليا . وتنص على المحافظة على الحالة القائمة فعلا بخصوص التحصينات والقواعد البحرية فى مناطق معينة من المحيط الهادى . ولهذه المعاهدة أهميـة كبرى ، إذ تركت لانجلترا الحرية فى توسيع قاعدة سنغافورة البحرية ، وفى الوقت نفسه أمنت اليابان من إنشاء قواعد بحرية على سقربة من بلادها على يد الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى ، وهكذا توصلت المعاهدة إلى إزالة عنصر من عناصر الشقاق فى الشرق الأقصى .

٣ — وعلى هذا الأساس اتفقت الدول فى المعاهدة المعروفة باسم معاهدة الدول التسع (٦ فبراير ١٩٢٢) على المحافظة على استقلال الصين وسلامتها والتعاون المشترك لتقدم نظمها الإدارية والاقتصادية . والامتناع عن نيل امتيازات خاصة من هذه الدولة ، والابقاء على سياسة الباب المفتوح .

وبفضل التسوية للمسألة السياسية أمكن الاتفاق على مشكلة التسلح ، ووضعت النسب التالية ٥ — ٥ — ٣ للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى واليابان ، وذلك من حيث البوارج الكبيرة وحاملات الطائرات ، وجعل موعد انتهاء الاتفاق البحرى سنة ١٩٣٦ ، وفى سنة ١٩٢٧ اجتمع مندوبو الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى واليابان ولم يصلوا إلى اتفاق بسبب إصرار اليابان على أن يكون الخفض عاماً ، ورفضت فرنسا حضور المؤتمر بحجة أنه يسعى إلى تحديد منفصل للسلاح البحرى عن طريق اتفاقات إقليمية . وفى مؤتمر لندن البحرى (١٩٣٠) أمكن الوصول إلى حل وسط يجمع بين نظامى الخفض بالحمولة والتخفيض النوعى ، ولـكن انقسمت المعاهدة قسمين ، ولم توقع فرنسا وإيطاليا إحداهما إذ نشب الخلاف بين الدولتين بسبب إصرار إيطاليا على الحصول على المساواة البحرية مع فرنسا .

نقف عند هذا الحد حتى نستعرض الظروف الناشئة لنرى فى أى جو سيجتمع مؤتمر خفض السلاح .

الفصل الثاني عشر

عوامل الاضطراب منذ الحرب العالمية الأولى

استقال تشمبرلن فى مايو ١٩٢٩ ، ومات ستريسمان فى أكتوبر ، وانتهت فترة تفاهم الأقطاب الثلاث : ستريسمان وتشمبرلن وبريان . وكأنما كانت هذه الأحداث نذيراً بجو ملىء بالعواصف والأنواء

تعتبر الفترة (١٩١٩ — ٢٩) عهداً ذهبياً إذا قيست بما قبلها وما بعدها . ويدل على ذلك نجاح العصبة ولجانها فى حل كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية ، ومعالجة بعض المسائل العمرانية ، كما خفف عبء التعويضات عن ألمانيا ، وأمكن الوصول الى تسوية ولو مؤقتة لشؤون الشرق الأقصى ، وأوقف التسلح نوعاً بين الدول البحرية الكبرى ، وقربت لوكارنو بين الأعداء السابقين ، وعد ميثاق كيلوج نصراً للحركة السلمية . ولكن إلى جانب هذه الصورة البراقة نرى ونلمس مظاهر متنوعة من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وكان هذا أمراً طبيعياً لأننا أقمنا مؤسسة دولية على الرمال ، وأخفقنا فى إدراك حقيقة بارزة وهى أننا فى أتون ثورة عنيفة جامحة تريد هدم ما ألفه العالم من نظم فى السياسة والاقتصاد والاجتماع . لقد بشرت روسيا بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، وحاولت الفاشية والنازية الاقتراب من الهدف بوسائلهما الخاصة ، ووقفت انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة تنظر بدهشة وتنعى عجز العالم عن تفهم حقيقة الديموقراطية السياسية وتعجب لهذه المحاولات فى التغيير . وهكذا انقسم العالم معسكرين : أحدهما ينظر الى الأمام ، والآخر ينظر الى الوراء أو قل ثابت فى مكانه الى حد كبير . وسنعرض فى هذا الفصل لبعض عوامل الاضطراب التى انتابت العالم فى العهد الفاصل بين الحربين .

عامل الشك وفقدان الثقة

أورثت الحرب الماضية جواً من تزعزع الإيمان وعدم الاطمئنان . فشك المغلوب فى قادته ولم يطمئن إلى وعود المنتصر ، وامتلأت نفس الغالب ارتياباً خشية أن يعمد المهزوم إلى الثأر إذا ما استعاد قوته ، وشك الناس فى القدرة الإلهية التى لم تحل دون الحرب وأهوالها ، وشك الناس فى الأنظمة القائمة بسبب عجزها عن حماية البشرية وتحقيق الرخاء لطوائف المجتمع كلها . وهكذا نجد موجة من الاستياء ورغبة فى التغيير ، لا لأن التغيير يخلق عالماً جديداً يشيع فيه كل خير ورخاء ، ولكن لأنه الصورة المعبرة عن روح عدم الثقة . وهكذا شاهدنا تجارب عدة من الحكم المطلق ، والوطنية المتعصبة فى السياسة والاقتصاد ، والتعديل فى أساليب التربية والعمل والزى . وعاش العالم فى جو مضطرب لأنه يريد أن يقطع صلته بالماضى ونظمه ومعتقداته وأساليبه . وجو كهذا يفتقر إلى عناصر الاستقرار ، ويتعرض لعواصف تقلب كل شىء ، وتغير كل شىء ، ولا تبقى على شىء

الأزمة الاقتصادية الكبرى

فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ حدث الذعر المالى فى نيويورك فكان مقدمة لأعنف أزمة اقتصادية فى العصر الحديث . وكان أول مظهر لها فى أوربا انقطاع القروض الأمريكية عنها ، فتضاءلت القوة الشرائية ، وهبطت أسعار السلع . وكانت الضربة قاسية بنوع خاص بالنسبة إلى الدول المدينة حيث عجزت عن الحصول على الدولارات للوفاء بالتزاماتها المالية ، وأصبح لامفر من الالتجاء إلى احتياطى الذهب حتى قلت مقاديره فى دول كثيرة . وهذه الندرة غير الطبيعية فى وسائل الشراء ساعدت على ازدياد هبوط الأسعار حتى اضطرت معظم دول أوربا فى سنة ١٩٣١ إلى تحريم إصدار الذهب ، وإلى خروج بعضها عن هذا النظام .

وللأسف انعدمت روح التعاون بين الدول ، وكافحت كل دولة الأزمة بطريقتها الخاصة غير آبهة بما يصيب الدول الأخرى من جراء هذه السياسة الفردية . فخرجت دول كثيرة عن قاعدة الذهب كما فعلت انجلترا إذ وجدت عجزاً فى حصيلة الضرائب بلغ ١٠٠ مليون جنيه (يوليه ١٩٣١) ، وهبوطا فى قيمة صادراتها ، وتسربا للذهب حتى كان ماخرج منه خلال أسبوع واحد (فى نهاية يوليه ١٩٣١) ٣١ مليونا من الجنيهات . أما فرنسا فتمسكت بعيار الذهب بعد أن هجرته انجلترا ، ولكنها أدركت بعد فترة من الزمن الضرر الناجم عن سياستها . وفى النمسا تعرض بنك Kredit-Anstalt للانهيار فى مايو ١٩٣١ مما حمل الحكومة على ضمان الالتزامات الأجنبية للبنك ، كما عاون بنك انجلترا بتقديم ٦ ملايين جنيه . وطالب الدائنون الأجانب ألمانيا بالقروض القصيرة الآجال ، وفقد بنك الريخ ٥٠ مليونا من الجنيهات فى ثلاثة أسابيع . وكان وقع الأزمة فى ألمانيا غاية فى الشدة لأنها أكبر الدول المدينة وأعظمها اقتراضاً ، واستحال تدبير عجز الميزانية عن طريق الاقتراض الداخلى بعد أن أودى تضخم عام ١٩٢٣ بمدخرات الطبقة الوسطى ، وتأثرت الصناعة بالأزمة ، وهبطت قيمة الصادرات من ٦٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ إلى ٢٨٠ مليونا سنة ١٩٣٢ ، وانخفضت قيمة الواردات بنحو ٦٥ ٪ فى الفترة ذاتها ، وزاد عدد العمال العاطلين من مليونين إلى ستة ملايين . هذا الضيق عرفت الاشتراكية الوطنية كيف تستغله ، وقفز عدد ممثليها فى انتخابات ١٩٣٠ من ١٢ إلى ١٠٧ ، وقوبل النبأ بانزعاج خارج ألمانيا ، إذ عد نذيراً بانتهاء عهد سياسة التفاهم والوفاق .

وفى ٢١ مارس ١٩٣١ فاجأت ألمانيا والنمسا العالم بتوقيع اتحاد جمركى بينهما تدعى غيرهما للانضمام إليه . ولم تكن فرنسا وإيطاليا ودول التحالف الصغير لتصبر عليه لأنه يمكن لألمانيا من السيطرة الاقتصادية والسياسية على بلدان حوض الطونه ، لأن تشكوسلوفاكيا لابد أن تنضم إليه إذ ألمانيا والنمسا

أعظم عملائها ، ومن المحقق أن تحذو حذوها المجر ورومانيا وغيرهما . وبغض النظر عن الاحتمالات المنتظرة كان الاتحاد فى صالح البلدين : فهما من جنس واحد ، وتربطهما وحدة اللغة والثقافة ، كما أنه يمهد السبيل لانضمام النمسا إلى ألمانيا بعد أن عانت الكثير من جراء تحطيم إمبراطورية هبسبرج . عارضت فرنسا ، وترددت انجلترا لأنها من ناحية قمينة أن تستفيد من إزالة الحواجز الجمركية فى حوض الطونه ، وهى من جهة أخرى لاتريد إغضاب فرنسا . وهنا أحال مجلس العصبة الموضوع على المحكمة الدولية لترى إن كان فيه نقض للمعاهدات وللبروتوكول الذى وقعته النمسا (١٩٢٢) وتعهدت فيه بالمحافظة على استقلالها . ثم لجأت فرنسا الى الضغط وحملت النمسا على أن تعدل عن المشروع (بعد الاتفاق مع الوفد الألمانى) . وبعد يومين صدر قرار المحكمة باعتبار المشروع مخالفاً للمعاهدات ، وإذا لاحظنا أن الأغلبية التى صوتت ضده تمثل دول فرنسا وإيطاليا وبولنده ورومانيا ، أمكن أن نرى فى القرار لوناً سياسياً . وقد ترتب على الحادث ازدياد روح العداء فى ألمانيا نحو فرنسا ، كما أن فشل المشروع حال دون إنقاذ أوربا الوسطى من الفوضى والأزمة الاقتصادية .

وأخيراً حملت الأزمة الدول على نبذ حرية التجارة والتوسع فى تطبيق مبادئ الوطنية الاقتصادية . ويلاحظ أن الأزمة لم تخلق هذه الاتجاهات ، ولكنها أبرزتها وزادتها قوة .

سياسة الحماية الجمركية

وفقت الدول الأوربية إلى تخفيف أعباء الديون التى خلفتها الحرب ، وتثبيت عملاتها ، واستحداث أساليب فنية فى الإنتاج ، وساعدت لوكارنو وانضمام ألمانيا إلى العصبة على خلق جو من الثقة . ولهذا اجتمع المؤتمر الاقتصادى الدولى بجنيف فى مايو ١٩٢٧ لبحث خطط دعم هذا الانتعاش

الاقتصادى ، ورأى المؤتمر ضرورة تهيئة جو من الحرية لتعيش فيه التجارة الدولية لالأن اتساعها مؤد إلى الرخاء فحسب ، بل لأن ذلك من دعائم السلام العالمى ، وفى هذا يقول « إن المنازعات الاقتصادية وتشعب المصلحة الاقتصادية قد تكون أخطر الأشياء التى تهدد سلام العالم . ولا يستطاع الاعتماد على أية أداه لتسوية الخلافات الدولية إذا تطورت سياسات العالم الاقتصادية بشكل لا يخلق اختلافات عميقة فى المصلحة الاقتصادية للطبقات المختلفة التى يتكون منها سكان العالم فحسب ، بل يوجد شعوراً من الأذى والظلم » . وقد نصح المؤتمر بإزالة الحواجز الجمركية أو خفضها ، كما أوصى بأن تشمل المعاهدات التجارية مادة « الدولة الأكثر رعاية » بأوسع معانيها وبلا قيد ولا شرط . وأحدثت توصياته بعض الأثر حيث عقدت ألمانيا وفرنسا أول معاهدة تجارية (١٩٢٧) منذ الحرب ، وتوقفت الدول مؤقتاً فى رفع الرسوم الجمركية ، ودارت مفاوضات فى عام ١٩٢٨ بشأن عقد اتفاق لإلغاء الموانع والقيود على الصادرات واشترط لتنفيذه تصديق ١٨ دولة فوافقت ١٧ وامتنعت بولنده ، غير أن الأزمة حطمت كافة الآمال . وقد جاءت الكارثة عن طريق الولايات المتحدة حيث وافق رئيس الجمهورية (يونيه ١٩٣٠) على تعريفة جديدة رفعت بمقتضاها الرسوم على نحو ٩٠٠ سلعة إلى حد كبير . وهنا أسرعت الدول المختلفة تنظم حياتها على هذا الأساس ، وقد اعترف المستر كوردل هل بأن تلك السياسة القصيرة النظر والسيئة الطالع أحدثت أسوأ رد فعل فى الدول الأخرى . ولم يمض وقت طويل حتى نبذت انجلترا — بفعل الأزمة — سياسة حرية التجارة ، ففى ٢٤ أغسطس ١٩٣١ تولت الحكومة الوطنية الحكم ، وفى أول مارس ١٩٣٢ صدر قانون الرسوم على الواردات . وتسابقت الدول فى رفع الرسوم ، ومنع بعضها الاستيراد أو أخضعه لقيود شديدة باتباع نظام الحصص ، وأدخلت بعض الحكومات نوعا من الإشراف على النقد وإصدار القروض . ولم يأت منتصف عام ١٩٣٢ حتى بدا

للعيان أن أداة التجارة الدولية فى خطر حقيقى من أن تتحطم تحطيما كاملا .

نمو الوطنية الاقتصادية :

للوطنية الاقتصادية مظهران : أحدهما يوضح أهمية الاكتفاء الذاتى ، والآخر يؤكد الحاجة إلى رقابة الدول على النشاط الاقتصادى بحجة المصلحة القومية الاجتماعية . وهذه الحركة أخذت بأهدابها دول كثيرة لأسباب مختلفة منها الوطنية الضيقة الحدود التى تعتقد أن تخلصها من الاعتماد المطلق على غيرها فى النواحى الاقتصادية مما يزيد فى قوتها ورخائها ، وهناك الرغبة فى حماية صناعات محلية معينة ، كما أن الدول التى خلقتها المعاهدات اعتقدت أنها تستكمل استقلالها السياسى باتباع سياسة العزلة الاقتصادية ، وفضلا عن هذا حاول الحكام فى بعض الدول استغلال الإشراف على النشاط الاقتصادى فى مكافحة البطالة . وقد افتخر بعضهم أنه نجح فى ذلك ، وفى الادعاء مغالطة لأن العطل لم يقض عليه ولكنه تحول إلى ناحية أخرى ، ذلك لأنهم استخدموا العمال فى غير الأعمال الإنتاجية ، كمد الطرق العسكرية وإقامة الحصون وإنشاء المطارات وصنع الذخائر والأسلحة وإعداد الجيوش والأساطيل البحرية والجوية . وبذا اختفت البطالة فى الظاهر تحت ستار أعمال غير اقتصادية ، والثمن هو خفض مستوى المعيشة .

الوطنية الجديدة :

استخدم المتحاربون فى الحرب العالمية الأولى سلاح القومية كل ضد الآخر بأن وعد كل فريق الشعوب الخاضعة لخصمه أن يمنحها حق تقرير مصيرها . وكذلك رمت الدول الكبرى من وراء الصراع الحربى إلى إتمام وحدتها القومية فكان همّ فرنسا استرداد الألزاس واللورين ، وأمل إيطاليا أن تضم إلى بلادها الأقليات الخاضعة لغيرها ، وكذلك أيضاً استغل القادة

عاطفة القومية فى شحذ الهمم وتقوية المجهود الحربى . ولما انتهى الصراع وتحطمت الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية والروسية والعثمانية اجتمع الساسة حول مائدة الصلح يضعون أسس العالم الجديد ويحاولون تحقيق الأمانى القومية . وعن طريق التجزئة فى حالات ، والضم فى غيرها ، ظهرت بولنده وتشيكوسلوفاكيا ودويلات البلطيق ويوغوسلافيا،وأرضيت رومانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها . غير أن محاولة تطبيق حق تقرير المصير على هذا النحو أغفلت شأن الوحدات الاقتصادية الكبرى ومهدت لاضطراب اقتصادى فى المستقبل . أما فى غير أوربا فقد ابتدع الساسة خدعة الانتداب فقامت فى الشرق الأدنى حركات قومية سارت برغم تعثرها المؤقت فى طريق النمو المطرد ، ونهضت الهند بزعامة غاندى الذى أنزله أهلها من نفوسهم منزلة التقديس ، وسعت الصين إلى تحقيق وحدتها بزعامة سن ياتسن وكيانج كاى شك من بعده .

عملت الدول الجديدة على تنمية الشعور القومى بكافة السبل واتخذت من الوطنية فلسفة للحياة أو دينا مقدساً : فمجدت الدولة ورفعتها إلى أسمى منزلة ، وبشرت بسلطانها على الفرد ، وصارت الدولة غاية فى نفسها لها ثقافتها وتقاليدها وخواصها ورسالتها وأهدافها الخاصة وأصبح همها الأول تحقيق مصالحها الذاتية مهما تنافرت الوسائل مع الفكرة التعاونية بين الدول . وتغلغلت هذه العقائد فى النفوس بفضل أساليب التعليم القومى والدعاية واضطراب الحياة الاقتصادية فى دول لم ير بعضها الحياة إلا من عهد وجيز . وبدت مظاهر الوطنية الجديدة فى وضع التعليم على أسس ذاتية ، وإدخال الخدمة العسكرية الاجبارية ، والسعى إلى تحقيق الاكتفاء الاقتصادى . هذا التقديس لفكرة « الدولة الواحدة » و « الوطن الواحد » مهد الطريق لقيام الحكم المطلق . وهنا ننتقل إلى عامل آخر له شأن كبير فى تعديل اتجاه سير العلاقات الدولية ، ذلك هو الاتجاه نحو الدكتاتورية فى معظم الدول ،

حتى تكهن بعض الكتاب أنها ستصبح النظام السائد، ولم يدركوا أن الغرض من هذا اللون من الحكم كان العمل على إزالة نقائص فى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية .

قيام الدكتاتوريات :

تعرضت الثورة الروسية للعقبات والمقاومة فى سيبريا والقرم، وزحفت الجيوش البيضاء حتى خيل للناس أن الشيوعية على وشك الانهيار، ولكنها نجت من الأزمة . وبعد ذلك نشبت الحرب مع بولنده التى توغلت جيوشها حتى كييف، ثم ارتدت وقبلت صلح ريغا (١٩٢١) . وأخيراً تكون اتحاد السوفييت (١٩٢٣) ، وعملت الحكومة الجديدة على اخماد المعارضة فى الداخل . وبعد موت لينين تنازع ستالين وتروتسكى ، ونال الأول تأييد الحزب وتخلص من خصمه وأصبح الحاكم الوحيد فنظم الزراعة والصناعة ، وبدأ مشروع السنوات الخمس الأول (١٩٢٨ — ٣٣) . وبفضل الدعاية أصبحت الشيوعية ديناً يؤمن به الروس ، له أهدافه وتعاليمه وطقوسه. ولكن ستالين كان يعلم الروح العدائية من قبل الدول الرأسمالية ، ويخشى الألمان . ولهذا أنشا الجيش الأحمر على أسس جديدة .

وقد خرجت إيطاليا من الحرب فى حالة اضطراب اقتصادى فالصناعة والتجارة تقرب من الانهيار ، والميزانية تئن من العجز ، والبطالة منتشرة . وهنا قويت الدعوة الاشتراكية ، غيرأن الانقسام دب فى صفوف أتباعها ، ونفرت أعمال العنف من الإضراب والاستيلاء على المصانع بعض أنصارها ، وشعر الجميع بالحاجة إلى حكومة قوية ، وتقدم الفاشيست بزعامة موسولينى الذى أعلن فى اجتماع بنابلى (أكتوبر ١٩٢٢) أنه « إما أن يعطى لنا الحكم أو نزحف على روما » . فاستقالت الوزارة فى ٢٧ اكتوبر ، وزحف الفاشيست على العاصمة ، وكلف الملك زعيمهم بتأليف الوزارة .

عدّل موسولينى نظام الانتخاب ، وقضى على الأحزاب المناوئة ، وأخمد المعارضة ، وكمم الصحافة ، ولجأ إلى الدعاية ، ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى صار الحاكم المطلق . ثم طفق يعمل على تنفيذ السياسة الفاشية فنظم العلاقة بين رأس المال والعمل ، وقام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية أساسها سيادة الدولة ، ونشر التعليم العام بين طبقات الشعب ، وذكّر الطليان بمجدهم القديم والرسالة التى عليهم أداؤها . واتبع سياسة الاقتصاد الموجه حتى يجعل من إيطاليا وحدة اقتصادية تعتمد بقدر الإمكان على مواردها ، فأشرفت الدولة على الصناعة والزراعة والتجارة ، ونظمت المصارف والسياسة النقدية ، ورفعت الرسوم الجمركية ، وقيدت خروج الأموال من البلاد ، ثم عملت على إنشاء قوات حربية كبيرة . ورأى الفاشيست فى السياسة الاستعمارية حلا لمشكلتهم الناجمة عن تزايد السكان ، ومد موسولينى أبصاره إلى شمالى إفريقية والحبشة ، كما حرص أن يزيد نفوذ بلاده فى البلقان وحوض الطونة ، فوثق علاقاته مع المجر والنمسا وطمع فى ألبانيا .

أما فى ألمانيا فقد قامت جمهورية ويمارسنة ١٩١٩ برياسة فردريك إيبرت. غير أن الحكومة الجديدة واجهتها الصعاب التى أهمها فى أول الأمر الأثر النفسى الذى خلفه تصديقها على معاهدة ڤرساى . وفضلا عن هذا تميزت الفترة (١٩٢٠ — ١٩٢٤) بإذلال المغلوب ، فنزع سلاح ألمانيا ، وجردت منطقة الرين من حصونها واحتلها الأعداء . وتجلت روح الانتقام فى معاملة الفرنسيين للألمان . ولعل أكبر خطأ ارتكبته استخدامها السود من مستعمراتها مما عده الألمان إهانة لا تغتفر ، وزاد الطين بلة تشجيع فرنسا للحركة الانفصالية فى إقليم الرين . وفعلا نشأت حكومة ذات استقلال ذاتى فى البلاتينات واعترف بها ممثلا فرنسا وبلجيكا ، ولكن أرغمت فرنسا على أن تنفض يدها من المهزلة إزاء السخط الذى أثاره هذا العمل فى الولايات المتحدة وانجلترا وغيرهما . وكانت التعويضات مشكلة معقدة ، وأخفق مؤتمر سبا (١٩٢٠)

فى حلها . ثم حددت لجنة التعويضات (٢٧ إبريل ١٩٢١) ما على ألمانيا دفعه بمبلغ قدره ٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وقسمته إلى درجات ا ، ب ، حـ على أن تحتفظ اللجنة بسندات (حـ) ومقدارها ٤ مليارات حتى تصبح ألمانيا قادرة على السداد . ومعنى هذا عمليا التنازل عن ثلثى المبلغ . قبلت ألمانيا التسوية بعد إنذارها أن الرفض يؤدى إلى احتلال إقليم الرور . ولم تكد تدفع القسط الأول حتى بدأت قيمة عملتها فى التدهور مما أقنع الخبراء الماليين باستحالة وفائها بالتزاماتها . ومع هذا أبت فرنسا الموافقة على إعلان موراتوريوم لمدة عامين كما اقترحت انجلترا ، وانتهزت فرصة عجز بسيط فى الدفعات العينية واحتلت الرور فى ١١ يناير ١٩٢٣ . وقد أوضح بوانكاريه الغرض فقال إنه إحداث الاضطراب فى البناء الاقتصادى للريخ حتى ترى ألمانيا من الأفضل لها أن تنفذ شروط الصلح . وقد نجحت فرنسا لأن المنطقة المحتلة تضم خمس سكان ألمانيا وربع الفريق الصناعى من أهلها ، وبها ٨٥ ٪ من موارد ألمانيا فى الفحم و٩٠ ٪ من الكوك و٧٧ ٪ من الحديد و٨٢ ٪ من الصلب الخام . وقبل الاحتلال كان الإقليم يستورد ٧٥ ٪ من السلع من بقية ألمانيا ، ويمد أسواقها بنحو ٧٠ ٪ من منتجاته . وقد فصلت فرنسا الإقليم عن بقية ألمانيا بسياج جمركى عال . وهنا لجأت الحكومة الألمانية إلى المقاومة السلبية ، وأمدت العمال بالإعانات إذا امتنعوا عن العمل ، وعوضت التجار عن البضائع التى صادرها الفرنسيون ، ولما قاطع الأهالى الخطوط الحديدية واستخدموا السيارات دفعت لهم ثلاثة أرباع النفقات الزائدة . وهذا كله كلفها حوالى ٤٠٠ مليون دولار لغاية نهاية سبتمبر بما فى ذلك الضرائب التى لم تحصل عليها من المنطقة المحتلة . وكانت تمول هذه الحركة بأوراق النقد تطبعها بإسراف . وقد أسخط عمل فرنسا الحكومة البريطانية ، وأرسل مكدونلد (٢١ فبراير ١٩٢٤) يقول إن « كياننا الاقتصادى يتعرض للخطر بصفة جدية ، لا بسبب عجز ألمانيا عن دفع مبلغ معين على سبيل التعويض ، ولكن

نتيجة التقلقل الحاد المستمر الناجم عن اضطراب العلاقات بين فرنسا وألمانيا وعن الفوضى الاقتصادية المستمرة فى ألمانيا . . . إن شعب هذه البلاد ينظر بعين القلق إلى ما يبدو أنه عزم فرنسا على تدمير ألمانيا والسيطرة على القارة دون مراعاة مصالحنا المعقولة والنتائج المستقبلة بالنسبة إلى التسوية الأوربية » أما فى ألمانيا فقد تدهورت العملة . وهبط سعر المارك إلى ٥٠ مليوناً للجنيه الإنجليزى ، وفقدت الطبقة الوسطى مدخراتها وانحدرت إلى مستوى الطبقة العاملة . وهنا ملأ الحقد قلبها فأصبح أفرادها أشد أنصار الوطنية الجديدة ممثلة فى هتلر وحزبه .

ولما حلت سنة ١٩٢٤ كان الهر ستريسمان مستشاراً للجمهورية ووزيراً للخارجية ، وسقطت حكومة بوانكاريه وخلفتها أخرى برياسة هريو ، وبذا مهد السبيل لتفاهم الدولتين . ومن الأدلة على ذلك مشروع داوز لتخفيف عبء التعويضات ، وعقد مواثيق لوكارنو ، وانضمام ألمانيا إلى العصبة ، وفى سنة ١٩٢٩ وضعت تسوية جديدة للتعويضات عرفت باسم مشروع ينج ، وأمكن الاتفاق على الجلاء عن منطقة الرين قبل الأوان الذى حددته ڤرساى . وفى داخل ألمانيا حدث انتعاش اقتصادى ، ونشطت الصناعة ، وزادت الصادرات والواردات . وبرغم هذا التوفيق اشتدت دعاية المعارضة وجاءت الأزمة العالمية فزادتها قوة . وقد بدأت الحركة النازية المنظمة على أيدى هتلر فى باڤاريا التى كانت بها حركة انفصالية وأخرى تنحو صوب الشيوعية . وبعد سنة ١٩٢٠ أصبحت النازية ذات طابع ألمانى عام ، وانحاز اليها القائد الكبير لودندورف والعسكريون وكبار الملاك البروسيون من أنصار الملكية ، ودبرت فى سنة ١٩٢٣ مؤامرة لقلب نظام الحكم ، ولكنها أخفقت وحكم على هتلر (١٩٢٤) بالحجز خمس سنوات فى أحد الحصون . ولما أفرج عنه بعد شهور عمل على إعادة تنظيم الحزب وفى انتخابات سنة ١٩٢٤ نال أتباعه ٣٢ مقعداً بفضل تحالفهم مع أنصار « حركة الشعب الألمانى فى سبيل

الحرية » (Deutsche Volkische-Freiheits-bewegung). ثم انفصل الفريقان ولذا لم يحرز الهتلريون فى ١٩٢٨ إلا ١٢ مقعداً . غير أن فرصتهم الذهبية حلت مع الأزمة الاقتصادية التى أصابت ألمانيا فى الصميم ، كما خدمهم الحظ بموت ستريسمان . وكان لدى هتلر ما يعد به مختلف طوائف الشعب : فوعد الذين تأثروا بالاتجاه الصناعى نحو التركيز والتخصص وإتقان الأساليب الفنية ، بالعمل على الحد من هذه الظاهرة وأعلن نفسه نصيراً لأرباب الحرف الصغار ، ووعد مئات الألوف من أصحاب المحال الصغيرة وأتباعهم بالقضاء على المنافسة من جانب المتاجر الكبيرة ، ووعد المزارعين وصغار رجال الأعمال بتخفيف فائدة ديونهم أو إزالتها تماماً ، ووعد الفلاحين بإصلاحات أساسية فى نظم الأرض على حساب كبار الملاك الإقطاعيين ، ووعد العمال العاطلين بالعمل بعد إخراج اليهود من وظائفهم [١] . وفى الوقت نفسه بدا حليفاً للمحافظين من كبار الصناعة وجماعة اليونكر والبروسيين الذين يهمهم اتباع سياسة عدوانية فى الخارج [٢] .

وهكذا تدفقت الأموال على هتلر . وحاولت حكومة الدكتور برونتج مقاومة الأزمة بوسائل شديدة على حساب مستوى المعيشة بحيث انتشر لدى فريق كبير من الشعب شعور باليأس والسخط على التضحيات التى يتحملها مما أصبح نذيراً سيئاً بمستقبل الجمهورية [٣] . وفى انتخابات الرياسة (١٩٣٢) تقدم هتلر منافساً للماريشال هندنبرج فأسفر الأمر عن فوز الأخير ، غير أنه أقال برونتج وأحل محله فون بابن وميوله مع النازى . ولم يمض وقت طويل

---

(١) Paul Einzig : Germany's De fault or the Economics of Hitierism, p. 33.

(٢) المصدر السابق ص ٣٥ . ويقول الكاتب نفسه إن كبار رجال الصناعة أمثال Thyssen واخوان Lahusen مدوا الحركة بالأموال اللازمة .

(٣) G. D. H. & M. I. Cole : The Intelligent Man's Review of Europe To-day, p. 646.

حتى استقال فون بابن وخلفه فون شليخر . وقد حاول المستشار الجديد تهدئة الاستياء وبذل جهده للاتفاق مع اتحادات العمال والحصـــول على رضاء الديموقراطيين الاشتراكيين أو حيادهم ، ولكن الحركة النازية زادت انتشاراً وخطراً ، وعين زعيمها مستشاراً للريخ (يناير ١٩٣٣) . وما لبث الداعية أن أصبح حاكم ألمانيا الفعلى وخاصة بعد أن خوله الريخستاج سلطات واسعة لمدة أربع سنوات (أبريل ١٩٣٣) . وهنا يصح القول بأن « جمهورية ويمار » قضت نحبها وبدأت حياة الريخ الثالث . وبهذا تمت ثورة بعيدة المدى ، وتلقت الدول الخبر كنذير خطير ، وأدرك الكل أن ألمانيا عادت من جديد فى مظهر مختلف وأن النظام الجديد لن يتقيد بالمعاهدات أو غيرها لتنفيذ سياسته وهكذا برز عامل « القوة » فى السياسة الدولية .

وقد استهل هتلر حياته السياسية الجديدة بإخماد العناصر الشيوعية ، والضرب على أيدى اليهود ، والقضاء على المعارضة ، والتخلص من المنافسين ورجال العهد السابق . ولما تقدم مرشحوه إلى الشعب فى نوفمبر ١٩٣٣ أحرزوا أغلبية ساحقة ، وأصدر المجلس النيابى الجديد قانوناً بالقضاء على المجالس النيابية فى الولايات (يناير ١٩٣٤) . وقد أثارت هذه الإجراءات سخط بعض القادة ، ولكن هتلر سبقهم إلى العمل وأمر بحركة التطهير المشهورة (١٩٣٤) التى راح ضحيتها إرنست روم قائد قوات العاصفة والجنرال فون شليخر ومئات من أنصارهما ، وحتى أعوان نائبه فون بابن لم يسلم بعضهم من القتل . وفى الشهر التالى مات هندنبرج فاتخذ هتلر لنفسه منصب رئيس الدولة ومستشارها ولقب بزعيم الريخ Führer ونالت هذه التغييرات تأييد الشعب فى استفتاء أجرى لهذا الغرض . وهكذا ثبتت دعائم الدكتاتورية الألمانية التى مجدت الدولة وجعلتها جماع الفضائل ، ولم تسمح إلا بحزب واحد ، وقامت سياسة العهد الجديد الاقتصادية على مبدأ « إشراف الدولة » على الزراعة والصناعة والتجارة والنقد ، ووجه النازى هممهم إلى إنشاء قوة حربية عظيمة .

وانتقلت الدعاية النازية الى الأقليات الألمانية فى تشكوسلوفاكيا وإلى النمسا، ولما بدا خطر النازى واضحاً فى الدولة الأخيرة عمل دولفوس على تركيز السلطات فى يده وأصبح حاكماً مطلقاً بالفعل.

لم يقتصر النظام الدكتاتورى على روسيا وإيطاليا وألمانيا، بل اتجهت نحوه دول كثيرة على أمل أن فيه خلاصها من أزماتها السياسية وخلافات أحزابها ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية. ففى يوغوسلافيا اشتد النزاع بين الصرب والكروات، وأخيراً حل الملك اسكندر البرلمان (١٩٢٩) وأبطل العمل بالدستور وحكم بمفرده معتمداً على مؤازرة الجيش له. ولما صدر الدستور الجديد بعد عامين لم يتغير الحال من الوجهة العملية، لأنه مكّن للملك من الإشراف الحقيق على الجيش والسلطة التنفيذية، وخوله حق اختيار نصف أعضاء مجلس الشيوخ، كما أتاح له نظام الانتخاب ضمان اختيار الناخبين لأنصاره ومن يستطيع التعاون معهم.

وتعرضت بولندا لانقلاب قام به الماريشال بلسودسكى (١٩٢٦) الذى ركز السلطات فى يده حتى أنه لما اعتزل منصبه سنة ١٩٣٠ لم يسمح لأحد بتولى الوزارة إلا بمن منحه تأييده. وفى سنة ١٩٣٥ صدر دستور زاد فى سلطات رئيس الدولة على حساب الهيئة التشريعية. وظلت المجر يحكمها الأميرال هورتى ووزراءه حكماً استبدادياً برغم الدستور القائم. وكذلك قام فى بلغاريا نظام فاشى فى سنة ١٩٣٤ دبره رجال الجيش للقضاء على الحركة الشيوعية. فإذا انتقلنا إلى أسبانيا رأينا الفوضى ضاربة أطنابها بسبب تناحر الأحزاب، وأطماع زعماء الجيش، واضطراب الحياة الاقتصادية، وتدهور الصناعة لكثرة إضرابات الطبقة العاملة، وتكبدت البلاد خسائر فادحة فى الرجال وأعباء مالية جسيمة ترتبت على الحرب مع الوطنيين فى مراكش بزعامة الأمير عبد الكريم. هذه الظروف كلها مهدت الطريق لدكتاتورية بريمو دى ريفيرا (١٩٢٣ — ٣٠) وشعاره «الوطن والملك والدين»، فأصلح الأحوال الداخلية

وأخضع الجميع للدولة واتبع سياسة الاقتصاد الأهلى . ولكنه اعتزل فى سنة ١٩٣٠ ، وتطلع الجمهوريون إلى الحكم الدستورى وتم لهم ماأرادوا ، وفر الملك الفونسو الثالث عشر . غير أن الحكومة الجمهورية تعثرت فى سياستها وانتهى الأمر بنشوب الحرب الأهلية التى تلتها دكتاتورية فرانكو .

وإذا انتهينا من هذا العرض السريع الموجز فما الصورة التى تتراءى للأذهان؟ إنها صورة تمتزج فيها ألوان قاتمة : فالعالم قد نكبته أزمة اقتصادية غاية فى العنف والخطورة ، واضطرت الحكومات إلى التدخل بوسائل استبدادية ؛ ولم يعد الناس يطيقون العمل والعيش فى عالم يتركز فيه الخير فى أيد قليلة ، ونمت روح من الوطنية الجامحة الضيقة الحدود التى لاتنظر إلا إلى صالحها ولا تستثنى دولة دون الأخرى إلا من حيث وضوح الاتجاه ونسبته ، وتناحرت النظم السياسية والاقتصادية . وتعدلت نظم التربية والتعليم ، وحدث تسابق فى التسليح ، وتحولت الصناعات شطر الإنتاج الحربى فى دول كثيرة ، وعجز الساسة عن إدراك المعنى الحقيقى لفكرة التعاون بين الطبقات والأمم . أفبعد هذا نعجب إذا اضطرب العالم وأخفقت العصبة [1] وسرنا نحو الحرب مرة ثانية ولما تنقض عشرون سنة على ختام الأولى ؟

---

(١) يقول البعض إن الأزمة الاقتصادية وما صحبها من كساد شديد . زادت من قوة الاحتكار والرأسمالية فالت العمليات المالية الواسعة النطاق واللازمة لتهيئة رأس المال للمشاريع الكبرى الحديثة إلى نقل الاشراف إلى أيدى الذين ينظمون العمليات المالية لا الصناعية . وهذا بدوره أبعد الاشراف على النظام الاقتصادى من يد العامل والمستهلك ، وكانت النتيجة أن الرقابة قربت من يد الدولة . ثم أخذت طائفة كبار رجال الأعمال والمالية تدفع الحكومات فى اتجاه الوطنية الاقتصادية . وعمل هؤلاء السادة على تنفيذ سياستهم عن طريق الأحزاب السياسية ، وبدأ رد فعل سياسى اتخذ مظهر الفاشية فى البلدان التى لم تكن فى الأصل ديموقراطية ، والتى لم تصل شعوبها إلى حد النضوج السياسى من هذه الناحية .

(Vigilantes : Why the League has Failed, pp. 45—48).

الفصل الثالث عشر

النزاع بين اليابان والصين

فى ٢١ سبتمبر ١٩٣١ أبلغ المندوب الصينى العصبة أن القوات اليابانية قد احتلت مكدن قبل ذلك بثلاثة أيام ، وطالب المجلس بتنفيذ المادة الحادية العشرة من العهد والخاصة « بحماية مصالح الأمم » وهكذا بدأت العصبة بمعالجة الاعتداء الجديد على أحد أعضائها ، وتطور الأمر إلى تصادم بين عصبة الأمم واليابان أو بين مبدأ سلامة الأمم الوادعة وسياسة القوة . وقبل أن نتبع مراحل الخلاف نرى لزاما علينا أن نلقى ضوءاً على الدوافع المختلفة التى حملت اليابان على انتهاج تلك السياسة بالنسبة إلى جارتها ، وتحدى الدول التى يعنيها الموقف فى المحيط الهادى .

تدل الاحصائيات على أن سكان اليابان فى السنوات الأخيرة يزيدون بمعدل مليون فى العام ، ومعنى ذلك ازدياد عدد أفرادالطبقة العاملة بنحو نصف مليون ، وقد ارتفع عدد السكان من ٣١ مليونا سنة ١٨٧٢ إلى نحو سبعين مليونا فى السنوات القليلة الماضية . هذه الزيادة أوجدت مشكلة اقتصادية لاسبيل إلى حلها إلا بالهجرة أوالتوسع السلمى فى التجارة الخارجية أوالتوسع الحربى . وقد منعت أمريكا هجرة اليابانيين إليها وحذت حذوها معظم الممتلكات البريطانية المستقلة ، أما الاعتماد على التجارة الخارجية فبدا من أصعب الأمور بعد السياسة الاقتصادية القائمة على أساس قومى التى سارت عليها البلدان المختلفة . فلم يبق أمام اليابانيين إلا أن يعملوا على حل مشكلتهم بحد السيف . وكان القادة ممن يزنون عواقب الأمور يودون لو استطاعوا تحقيق أغراضهم عن طريق التفاهم مع الدول الكبرى وبخاصة الولايات

المتحدة وبريطانيا العظمى ، ولكن الدولتين شعرتا بالقلق من جراء أعمال اليابان فى الصين أثناء الحرب الماضية ، وبدأت انجلترا ترى فى اليابان منافسا لايقل ميلا إلى التوسع والاعتداء عن روسيا القيصرية ، ولذا شعرت أن محالفتها مع اليابان عقبة فى وجهها وودت لو استرجعت حريتها فى العمل ، ولهذا رحبت بالدعوة الأمريكية إلى مؤتمر وشنطن البحرى الذى انتهى بتقييد أطماع اليابان بعد أن تعهدت الدول باحترام سيادة الصين واستقلالها وعدم استغلال الظروف المحيطة بها لنيل حقوق وامتيازات خاصة ، كما نصت المعاهدة التى تمخضت عنها المباحثات على مبدأ سياسة الباب المفتوح وتحريم الاحتكارات وإلغاء مناطق النفوذ ، كما أن الدول البحرية الكبرى ضغطت على اليابان وجعلتها تقبل النسبة التى تقررت ، وبذا لم تستطع اليابان نيل المساواة مع الولايات المتحدة وانجلترا . وقد اعتبر اليابانيون هذه الاتفاقات هزيمة سياسية لهم ، وفقدت حجة السياسيين من حيث إمكان الاتفاق مع الدول الغربية أهميتها ، وزاد الشعور بالخطر والضيق لما بدأت بريطانيا فى توسيع ميناء سنغافورة وجعلها قاعدة بحرية من الطبقة الأولى . وقد نصت معاهدة الدول التسع على أن تقدم للصين المعونة وتهيء لها الفرصة كيما تنظم أحوالها الداخلية وتقيم حكومة ثابتة ، ووقفت إنجلترا موقف التشجيع لآمال الوطنيين من أهل الصين ، وأخذت الروح القومية فى النمو ، وصار شيانج كاى شك على رأس قوات الكومينتانج فى سنة ١٩٢٥ ، وتمكن فى العام الذى تلاه من القضاء على المقاومة فى جنوب الصين ثم دخل نانكين ، ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى دانت له البلاد ونودى به رئيساً للجمهورية فى أكتوبر. هكذا استيقظت الصين أخيراً وبدا شبح الخطر أمام اليابان ، فرأت أن تضرب ضربتها قبل أن تنجح الصين فى استغلال ظروفها الجديدة ، وزاد نفوذ رؤساء الجيش والبحرية اليابانيون ، وصمموا على أن تكون كلمتهم العليا فى إدارة دفة السياسة الخارجية ، ونشروا دعاية واسعة ضد الحكومة ، وخاصة بعد أن وافق وزير الخارجية البارون

شيديهارا على اتفاق لندن البحرى (١٩٣٠) وسعى للوصول إلى تسوية سلمية للخلافات القديمة بين الصين وبلاده . فتزعزع مركز الوزارة وقدم رئيسها منسيتو استقالته فى ديسمبر ١٩٣١ ، وهكذا طغت الفاشية على البلاد وتحكم العسكريون فى سياستها وصمموا على إنهاء « حادث الصين » على طريقتهم الخاصة. أما لماذا اختاروا ١٩٣١ فتفسير ذلك فى الأزمة الاقتصادية التى غلت أيدى الدول الغربية وبخاصة انجلترا ، مما حال دون وقوف الدول الكبرى موقف المقاومة. كما أن الأزمة أحدثت تأثيراً فى صناعة الحرير الرئيسية حيث هبط السعر فى ١٩٣٠ إلى خمس ما كان عليه بسبب تناقص الصادر من الحرير الخام حيث كان ٩٠ ٪ منه تأخذه الولايات المتحدة . وهكذا اشتدت أزمة اليابان الخاصة بالمحافظة على مستوى المعيشة لسكانها الآخذين فى الازدياد . ولم يكن القصد من الهجوم على شمال الصين برغم ماله من أهمية سياسية واستراتيجية للحصول على أراض بقدر ماهو وسيلة للضغط على حكومة نانكين كى توقف المقاطعة للبضائع اليابانية وتتعاون مع اليابانيين فى سبيل تقدم الصين الاقتصادى .

لما قدم المندوب الصينى شكوى أمته إلى العصبة أعلنت اليابان أن الحادث غير خطير ، واتهمت القوات الصينية بنسف خط حديد منشوريا الجنوبية التابع لليابان وحملت الصين مسئولية قتل الكابتن ناكيمورا على يد قطاع الطرق الصينيين ، وأكدت أن عمل السلطات اليابانية إن هو إلا أجراء أريد به إقرار النظام واستتباب الأمن ، ووعدت بالانسحاب بعد ضمان سلامة أرواح الرعايا اليابانيين وأملاكهم . والغريب أن اليابان ظلت تصف عملياتها الحربية باسم « حادث الصين » حتى لا يقال إنها نقضت ميثاق باريس بتحريم الحرب أو خرقت معاهدة الدول التسع . ولا شك أن هذا لاقيمة له من الناحية الواقعية ، ولكنه يدل من جهة أخرى على أثر العامل الأدبى فى السياسة الدولية . حقيقة ليس أثره بارزاً بحيث ينكره الواقعيون الذين

يجعلون العنصر الأساسى فى السياسة « القوة » ، ولكن التصرفات الانسانية والدولية مزيج مختلط تتشابك فيه العناصر المختلفة من قوة وخلق .

قرر مجلس العصبة أن يطلب إلى الطرفين الامتناع عن أعمال العنف وسحب قواتهما، فقبلت اليابان وطلبت أن تسوى المشكلة بطريق المفاوضات المباشرة . ولما اجتمع المجلس فى ١٣ أكتوبر صار من الواضح تصميم اليابان على احتلال منشوريا مما اضطر الولايات المتحدة أن تبرز إلى الميدان ، فرحبت حكومتها بعمل العصبة وألمحت إلى المسيو بريان رئيس المجلس أن دعوتها تلق ترحيباً . وهنا أخطأ المجلس بدعوة هذه الحكومة إلى إرسال مندوب عنها إذ عارضت اليابان فى ذلك ، ولكن صدر قرار المجلس بأغلبية الأصوات ، الأمر الذى زاد اتساع هوة الخلاف بين اليابان والعصبة ، وأصرت هذه الدولة على طلب المفاوضات المباشرة مع الصين « لأن الدول المعتدية تعنى كثيراً بالمفاوضات المباشرة إذ المشهور أن وصول الشرطة يفسد لعبة اللص الذى يفرح لو ترك الأمر لمفاوضات بينه وبين مضيفه الذى لا يرغب فى وجوده »[١] . ومن الواضح أن طريق المفاوضات المباشرة يتعارض تماماً مع عهد العصبة ويعد انكاراً صريحاً له .

فى ٢٤ أكتوبر طلب إلى اليابان سحب جيوشها قبل الاجتماع التالى المحدد له ١٦ نوفمبر فرفضه المندوب اليابانى وإن كان السحب ستتلوه المفاوضات بين الطرفين . هكذا أخفقت كافة طرق التوفيق وتحطمت الإجراءات التى نصت عليها المادة الحادية عشرة .

أما فى انجلترا فقد حل البرلمان وأجريت انتخابات أسفرت عن أغلبية كبيرة للوزارة وحل السيرجون سيمون محل اللورد ريدنج فى وزارة الخارجية ، ثم اجتمع المجلس طويلا (١٦ نوفمبر — ١٠ ديسمبر) وظل يعالج الموضوع فى هدى المادة (١١) ، وبدا أن سيمون غير مستعد لأن يقوم بمظاهرة دبلوماسية كوسيلة للضغط على المعتدى . وأخيراً أصدر المجلس فى العاشر من

(١) Madariaga : The World's Design, p. 155.

ديسمبر قراراً يؤيد ماسبق اتخاذه فى ٣٠ سبتمبر ، وقبلته اليابان مع احتفاظها بحق العمل إزاء قطاع الطرق ، كما تقرر أيضاً تأليف لجنة تحقيق تمثل بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة ، ولكن من سوء الحظ زاد مركز الحزب العسكرى فى طوكيو قوة . واتسعت العمليات اليابانية بقصد إتمام غزو شمال الصين وتنظيمها وفق رغباتها ، وبذا توقف العالم والعصبة أمام الأمر الواقع .

أبحرت اللجنة إلى الشرق الأقصى وفى ٧ يناير أرسل المستر ستمسون وزير الولايات المتحدة مذكرة إلى حكومتى الصين واليابان مثبتاً حق أمريكا فى ضمان سلامة أراضى الصين والابقاء على سياسة الباب المفتوح ، ومحذراً بأن حكومته لن تعترف بأى تغييرات تكون نتيجة لأعمال الاعتداء . وقد أرسلت الحكومة الأمريكية المذكرة إلى الدول التى يعنيها الأمر ، فماذا فعلت انجلترا وهى الدولة صاحبة المصالح الكبرى فى المحيط الهادى ؟ أغفلت فى ردها ذكر عبارة « سلامة الصين » واكتفت بالقول بأنها لا تنوى أن تبعث بمذكرة ما دامت اليابان قد أعلنت عزمها على احترام مبدأ الباب المفتوح . وهكذا امتنعت انجلترا عن توضيح موقفها ، وأمسكت بالعصا من وسطها ، فكانت أكبر مشجع لليابان . ولا تعوزنا الأدلة كى تثبت أن العمل الحازم من قبل الدول الغربية بصفة عامة ، وانجلترا بصفة خاصة ، كان كفيلا بوضع الأمور فى نصابها ، أو على الأقل بمنعها من التفاقم ، فقد حدث أن قررت الصين مقاطعة التجارة اليابانية حتى هبطت قيمتها إلى النصف ، وفى ١٨ يناير اعتدى جماعة على خمسة من الرهبان اليابانيين وقتلوا أحدهم ، فما كان من اليابان إلا أن أرسلت إنذاراً شديد اللهجة إلى عمدة شنغهاى . وبرغم قبول الأخير قبل الميعاد المحدود ببضع ساعات فإن الأسطول اليابانى ، غيرة من نجاح الجيش فى منشوريا ، أراد أن يثبت وجوده وأهميته فأطلقت سفنه النار على حى Chapei مما أحدث خسائر جسيمة فى الأملاك والأرواح .

وإزاء هذا العمل عقد أمير البحر البريطانى مؤتمراً ، وصاغ السفير البريطانى صيغاً مختلفة أقنعت اليابان بأن الدول الغربية جادة غير هازلة ، فأقلعت عن محاولتها احتلال الميناء الصينى الكبير . ولعل من الأمور التى ساعدت على إنهاء حادث شنغهاى بسلام (!) الخطاب الذى وجهه المستر ستمسون إلى مجلس الشيوخ الأمريكى وختمه بقوله إن بلاده لن تعترف بأى مركز جديد يخالف نصوص معاهدة الدول التسع وميثاق كيلوج .

طالبت الصين بدعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع خاص وأصرت على تطبيق المادتين ١٠ ، ١٥ ، فاجتمعت الجمعية فى ٣ مارس واعتبرت مسألة منشوريا وشنغهاى داخلة فى اختصاصها ، ولكنها أعلنت أنها لن تصدر قرارها فى الموضوع إلا بعد أن تتم لجنة ليتون أعمالها . وقد أنجزت اللجنة مهمتها ووضعت تقريرها فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٢ وقدمته إلى العصبة . وفى تلك الأثناء استمر القتال فى شمال الصين . فلما خطب المستر ستمسون خطبة يفهم منها استعداد أمريكا لتأييد العصبة أسرعت اليابان فاعترفت بحكومة منشوكو دولة مستقلة كيما تضع العصبة أمام الأمر الواقع ، وتبدو بمظهر البعيد عن الأطماع الذاتية .

شرح التقرير موضوع الخلاف،ورفض الاعتداد بالأعذار التى تذرعت بها اليابان لغزو منشوريا ، وصرح أن دولة منشوكو شبح لا وجود له ، غير أن التقرير اعترف بأن السياسة التى جرت عليها الصين من زمن غير سليمة وداعية إلى الاستفزاز ، وأخيراً أوصى بإنشاء دولة ذات حكومة ذاتية فى منشوريا بعد القيام بمفاوضات بين الصين واليابان تحت إشراف العصبة. وهكذا أيدت العصبة الاعتداء بطريق غير مباشر بينما كانت تتمسك بقدسية معاهدات الصلح فى نواح معينة .

وصل التقرير وتألفت لجنة لدراسته ، وقدمت عنه تقريراً آخر أبرز صفاته المهارة التى تجنب بها أى قرارقد يؤدى إلى تطبيق العقوبات ، إذ امتنع

عن التصريح بأن اليابان أخلت بالتزاماتها الدولية بقوله إن هذه الحالة لاتعد حربا بعد استنفاد كافة وسائل التهدئة (وفق المادة ١١ من العهد) .

اجتمعت الجمعية العمومية فى ٢٤ فبراير ١٩٣٣ وقبلت باجماع الآراء قراراً يؤيد تقرير ليتون ويلقى المسئولية على الطرفين المتنازعين لغاية ١٧ سبتمبر ١٩٣١ ، أما بعد ذلك التاريخ فالمسئولية على اليابان وحدها . أما النتيجة فهى إبداء الأسف لمسلك الدولة المعتدية ! وبرغم هذه النتيجة المحزنة أنفت اليابان ، وأعلنت خروجها من العصبة مع الأسف لمسلكها ! وهكذا أسدل الستار على الفصل الأول من مأساة الشرق الأقصى .

وهنا تتزاحم الأسئلة ويكثر الاستفهام عن البواعث التى منعت الدول مجتمعة من اتخاذ موقف حازم . . . أشرنا من قبل إلى النتائج التى ترتبت على الأزمة الاقتصادية ، وليس هذا بالسبب الوحيد . لقد طالب الكثيرون بتطبيق الجزاءات الاقتصادية ، ولكن من الذى سيقع عليه العبء إذا ما اعتبرت اليابان ، وهى لابد فاعلة ، أن إجراء كهذا فيه تهديد لمصالحها وخطر على سلامتها؟ هنالك دولتان تستطيعان تزعم أى مظاهرة حازمة وهما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . أما الأولى فأعلنت استعدادها للوقوف إلى جانب العصبة حتى اعتبر المتحمسون ذلك فتحا جديداً فى سبيل تنظيم العلاقات الدولية ، ولكن الواقع أن الولايات المتحدة لم يتعد موقفها اتباع « مبدأ عدم الاعتراف » . وهذه الخطة ليست واضحة تماما ، ولا يمكن أن تقنع الحكومة الانجليزية إلى الحد الذى يحملها على الوقوف إلى جانب عهد العصبة ، وبدون الولايات المتحدة تأبى انجلترا أن تزج بنفسها فى حرب اليابان فتعرض هونج كونج للاعتداء ، وتضعف مركزها أمام الولايات المتحدة فى المحيط الهادى . هذه هى الحجة التى دافع بها البعض عن انجلترا ، ولكن إذا ذكرنا موقفها إزاء حادث شنغهاى قلنا إنها لم تكن لترهب اليابان أو تخشى بأسها اللهم إلا إذا كانت واثقة أن انشغال الأخيرة فى منشوريا سيضطرها إلى الرضوخ . وقد

حاول البعض أن يعتذر عن انجلترا بأن مصالحها فى منشوريا ضئيلة لاتستأهل تدخلا مسلحا فلما قرب الاعتداء من شنغهاى وحوض اليانجتسى حيث لانجلترا مصالح هامة تحركت للدفاع عنها . قد يكون فى هذا نوع من التبرير وإن صعب علينا أن نصدق أن انجلترا تعتقد أن الاعتداء على منشوريا لن يكون مقدمة لأعمال مماثلة فى جهات أخرى من الصين . لعل الأرجح أن انجلترا لم تكن قد استعدت تماما إلى الحد الذى يسمح لها بتحدى أطماع اليابان ففضلت الانتظار مؤقتا حتى تسنح الفرصة ، أو تتأكد من تأييد الدول التى يعنيها الأمر . أما فرنسا ، ولها مصالح فى الهند الصينية ، فقد كان أهم مايشغلها إذ ذاك تطور الأحوال فى ألمانيا بعد أن أحرز النازيون مقاعد كثيرة فى الريخستاج .

وللسنيور مادرياجا تعليل ساخر لموقف الدول إزاء عمل اليابان فقال إن سلخ أجزاء من الصين كان تقليداً وضعته الدول الأوربية ، فكيف تخالف التقليد إزاء دولة كبرى جرت على نفس الخطة ؟ ويستشهد على ذلك بما فعلته انجلترا عام ١٩٢٧ من تسوية حادث فى شنغهاى على يد سفنها الحربية كأن عهد العصبة لاوجود له .

ولاشك أن النهاية التى ختم بها حادث الصين كانت ذات نتائج خطيرة ، فقد شجع الحادث اليابان على متابعة سياسة الاعتداء ، وشجع دولا أخرى على أن تحذو حذوها ، أما الدول الصغرى فأدركت تماما أن العصبة عاجزة عن حمايتها ، ورأت فرنسا أن نزع سلاحها فكرة لاتستند إلى أساس من الواقع العملى . هكذا تحطمت آلة العصبة الأساسية ، وبدت السلامة الاجماعية سرابا ، واستطاعت الدول أن تجد مخرجا من العهد والتزاماته ونصوصه ، وأخذت تلك الهيئة العالمية تسير فى طريق الانهيار . وأخيراً لانشك أن فشل العصبة كان عاملا قويا فى إخفاق مؤتمر خفض السلاح .

الباب الرابع عشر

مؤتمر خفض السلاح

وأخيراً اجتمع فى ٢ فبراير ١٩٣٢ المؤتمر الدولى للنظر فى مشكلة التسليح . وبرغم اشتراك ممثلى الدول الصغيرة فى المباحثات من حين إلى آخر، فالواقع كان الاهتمام مركزاً فى موقف الدول العظمى ، ولكن مالبث أن ظهر الخلاف فى وجهات النظر بصدد الخفض النوعى ، غير أن الحقيقة أن المشكلة كانت أعمق من هذا ، وأخذ كل وفد يعالجها من الناحية التى تتفق ومصلحة بلاده ، واضطرب الأمر لما أخذت الوفود فى تأكيد العلاقة بين التسليح والسلامة .

اقترح الوفد الروسى نزع السلاح بصفة عامة كاملة ، وبالطبع لم يكن لهذا الصوت أى صدى فى نفوس أعضاء المؤتمر ، فقد كان المعروف أن روسيا مسلحة تسليحاً كبيراً ، واعتقد الجميع أن الوفد الروسى إنما تقدم بالاقتراح موقناً برفضه ، وإنما قصد به نوعا من الدعاية والتأكيد بنوايا بلاده السلمية ، غير أن البعض يأبى أن ينحو هذا المنحى من الشك المطلق ، ويريد أن يقول إن روسيا كانت ترى مصلحتها فى تنفيذ مثل هذا الاقتراح حتى يتوافر عنصر السلام والاطمئنان مما يفسح المجال لنجاح نظامها الاشتراكى واستقراره ، ويستشهد أمثال هؤلاء الكتاب باصرار الوفد الروسى على ضرورة وضع تعريف صريح لمعنى « الاعتداء » وبقيام الروسيا بعقد عدة مواثيق عدم اعتداء مع دويلات البلطيق وبولنده والتحالف الصغير وتركيا وغير هذه من الدول الواقعة على حدود بلاد اتحاد السوفييت .

اقترح المستر هوفر خفض ثلث السلاح القائم دفعة واحدة مع بعض تحفظات بصدد المحافظة على النظام ، فرفضت دول كثيرة ، ومنها انجلترا ، هذا

الاقتراح . وصرح مندوب إيطاليا باستعداد بلاده أن تخفض سلاحها إلى الحد الذى تصل إليه الدول الأخرى سواء كان الخفض كمياً أو نوعياً ، غير أنه اشترط لذلك أن يكون نزع فرنسا لسلاحها بنفس السرعة التى تتم بها إيطاليا هذا الأمر ، وذلك بإلغاء بعض أنواع السلاح التى تجعل لفرنسا ميزة على جارتها ، ومثال ذلك أن إيطاليا طالبت بالغاء السفن الرئيسية ، ولو تم هذا لحصلت على المساواة مع فرنسا كما كان طلبها فى مؤتمر ١٩٢٧ البحرى .

أما انجلترا فصرحت أنها قد خفضت سلاحها فعلا ، وأن قواتها البرية والجوية تكاد تفى بحاجاتها التى تمليها الرغبة فى الوفاء بالالتزامات الدولية ، ثم أعلنت استعدادها للتمشى مع الرغبة فى خفض سلاح السفن الرئيسية ، ولكنها رفضت الإلغاء الكامل للضرب من الجو أو استعمال الدبابات ، بينما حبذت إلغاء سلاح الغواصات وهذا مالم توافق عليه فرنسا مثلا .

وإذ جاء دور ألمانيا اتخذ النقاش مظهراً آخر ، ذلك أنها أصرت على المساواة إذ تأبى أن تظل فى مركز دون الدول الأخرى . أعلن الوفد الألمانى أن سلاح بلاده قد خفض فى نهاية الحرب من ناحية الكم تخفيضاً واسع النطاق ، وحرم عليها تماما استخدام أسلحة معينة كالدبابات والمدافع الثقيلة والطائرات الحربية ، ونزعت بحريتها وقيد حقها فى بناء سفن جديدة من حيث الحجم والسعة ، كما وضعت رقابة شديدة على صناعتها التى قد تتحول إلى أغراض حربية . إزاء هذا فألمانيا مستعدة لاستمرار قيود معينة بشرط أن تقبل الدول الأخرى مثل هذا التقييد ، وإلا فعلى الدول أن تمنحها حق التسلح المطلق أسوة بغيرها . ولما تحرج الموقف بسبب إصرار الوفد الألمانى على خطته انسحب من المؤتمر إذ لم يجد من أعماله فائدة .

بذلت محاولة لانقاذ المؤتمر ، وذلك باتفاق بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة من جهة والحكومة الألمانية من جهة أخرى . وبمقتضى هذا الاتفاق وافقت الدول على دعوى المساواة من حيث المبدأ على

أن يطبق معقوله على درجات . أما القيود التي فرضتها معاهدة الصلح على ألمانيا فتحل محلها غيرها بالنسبة إلى ألمانيا والدول الأخرى كما ينص عليها فى الاتفاق الذى يصل إليه المؤتمر . ومعنى هذا أن ألمانيا لن تعد خاضعة لأية قيود تخالف ما فى الدول الأخرى . وكان الاتفاق فوزاً أدبياً لوجهة النظر الألمانية ، وكان من أثره عودة الوفد الألمانى إلى المؤتمر . غير أن تساهل الحلفاء جاء على ما يبدو متأخراً ، إذ لم تلبث حكومة برونِنج أن سقطت وألقيت مقاليد الأمور إلى أيدى النازى . والواقع كان تغيير نظام الحكم فى ألمانيا نذيراً للدول المجتمعة بنية ألمانيا ، وثارت المخاوف فى نفوس فرنسا ومثيلاتها . وفى وسط هذا الجو المضطرب بالعوامل السياسية والاقتصادية والنفسية صار إخفاق المؤتمر أمراً مفروغاً منه من الوجهة العملية ، وأصبحت أية محاولة لإنقاذه غير مجدية ، إذا كانت عن طريق أنصاف الحلول : إن مسألة السلاح جزء من معاهدة فرساى ومن العبث البحث فى كل جزء على حدة . فإما أن تواجه الدول المنتصرة بنوع خاص الحقائق سافرة وتقرر إعادة النظر فى المعاهدات على ضوء الواقع والظروف القائمة وتغير الأحوال فى الدول التى غلبت على أمرها فى الحرب ، وإما أن تظل متمسكة ما أمكنها بقدسية المعاهدات ، وإذن فلا مفر من إخفاق المؤتمر ولا مندوحة عن العودة إلى التسلح ونشوء المشكلات وتحرج الموقف الدولى ثم نشوب الحرب مرة ثانية .

أما فرنسا فخفض السلاح فى نظرها يجب أن يرتبط بنظام لسلامة بلادها ضد الاعتداء ، ويشمل المشروع الفرنسى الذى عرض على المؤتمر النقط التالية :

(١) تقوية عهد العصبة وميثاق كيلوج بضمانات حقيقية بالعمل ضد المعتدى .

(٢) فى حالة نقض الميثاق أو العهد ينبغى على الدول الموقعة الأخرى قطع العلاقات الاقتصادية والمالية مع المعتدى .

(٣) عقد ميثاق بين الدول الأوربية يعرّف الحالات التى يكون فيها لكل

دولة الحق فى طلب المساعدة المادية والأدبية من بقية الدول المتعاقدة .

(٤) تنفذ الضمانات بالمساعدة المتبادلة بمجرد تعرض إحدى الدول المتعاقدة للهجوم عليها أو غزو بلادها .

(٥) وكأساس للميثاق الأوربى المقترح عقده يكون هناك نوع واحد من الجيوش فى دول أوربا بنظام من الخدمة العسكرية القصيرة وغير ذلك من الشروط التى تجعله أصلح للدفاع منه للهجوم . ويجب وضع كافة العتاد الحربى الذى يصلح للحرب الهجومية تحت رقابة عصبة الأمم .

(٦) إنشاء رقابة دولية على صناعة مواد الحرب .

(٧) تحريم الضرب من الجو والقضاء على قاذفات القنابل ، على أن يتوقف تنفيذ هذه الإجراءات على الرقابة الدولية الفعالة على الطيران المدنى بواسطة اتحاد أوربى للنقل الجوى .

(٨) من حيث نزع السلاح البحرى تقوم الدول المعنية بشؤون البحر الأبيض المتوسط بعقد ميثاق على أساس عدم المساس بقوة كل من هذه الدول كما هى إذ ذاك . ومعنى هذا أن فرنسا ترفض مطالب إيطاليا بشأن المساواة معها .

(٩) على كل دولة ذات بحرية أن تضع جانباً من قوتها تحت تصرف عصبة الأمم لاستخدامها ضد المعتدى . وبطبيعة الحال لم يلق المشروع الفرنسى قبولا ، فانجلترا لا تريد أن ترتبط بقيود تزيد عما فى ميثاق لوكارنو وهى مع الدول الأخرى تنفر من فكرة القوة الدولية والرقابة الدولية . أخذت انجلترا تتحول عن فكرة العموم وتفضل أن تقوم الدول بعقد مواثيق إقليمية ، ولكنها من حيث السلاح الجوى لا ترى فائدة فى الاتفاقات الإقليمية ، بل تجد من الضرورى إنشاء مراقبة على الطيران المدنى لكى يصبح تحديد أو منع الطيران البحرى والحربى فعالا . وهنا اقترح السنيور موسولينى عقد ميثاق الدول الأربع لتنظيم الأحوال بعد أن اتضح للجميع فشل المؤتمر الوشيك

وعودة ألمانيا إلى التسلح ، ويقوم الاقتراح ، فى حالة انهيار المؤتمر ، على منح المساواة فى التسلح لألمانيا ، على أن يتم ذلك على درجات ، وكذلك ينظر فى مطالب إيطاليا وألمانيا الاستعمارية . ومعنى هذا إعادة النظر فى المعاهدات ، الأمر الذى أثار المعارضة من جانب فرنسا ودول التحالف الصغير . وأخيراً اتفقت الدول على التعاون فى نطاق العصبة والنظر فى الوسائل التى تكفل نفاذ المواد ١٠ و ١٦ و ١٩ من العهد ، والتشاور من حالة عدم نجاح المؤتمر ، والتعاون فى سبيل إعادة الاستقرار الاقتصادى إلى أوربا . وبهذا عقد الاتفاق فى يونيه بعد أن فقد روحه الأصلية ولم يزد عن أنه تصريح لا قيمة له من الوجهة العملية .

تعذر التوفيق فى الواقع بين وجهتى النظر الألمانية والفرنسية . وأخيراً قدم إلى المؤتمر فى أكتوبر ١٩٣٣ اقتراح فرنسى بتأييد انجلترا ، ويقضى بخفض السلاح على درجتين : الأولى وهى فترة الاختبار ومدتها أربع سنوات ، فتجرب طريقة الإشراف وتنظم جيوش القارة على أساس الخدمة القصيرة الأمد ولا تتسلح ألمانيا ولا تخفض الدول الأخرى سلاحها ، فإذا نجحت التجربة وانتشرت الثقة فى نفوس الدول يمكن البدء بخفض السلاح على أساس المساواة التامة . وفى ظهر اليوم نفسه (١٤ اكتوبر) أبرق وزير الخارجية الألمانية إلى المستر هندرسون رئيس المؤتمر أن ليس من أمل فى الوصول إلى اتفاق على خفض السلاح بسبب عدم رغبة الدول الشديدة التسلح فى تنفيذ التزاماتها مما يتنافى مع حق ألمانيا فى المساواة ، وهو الشرط الذى بمقتضاه قد رجعت إلى المؤتمر . وإزاء هذه الظروف قررت الحكومة الألمانية عبث البقاء فى المؤتمر . وفى نفس الوقت أعلن فى برلين انسحاب ألمانيا من عصبة الأمم .

وبعد خمسة أسابيع اتفقت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة على أن تحل محل المناقشات فى المؤتمر مفاوضات بواسطة الطرق الدبلوماسية ، وتأجل مكتب المؤتمر ولجنته العامة تبعاً لذلك . وفعلا دارت

المباحثات ، وفى ديسمبر عرضت ألمانيا على فرنساميثاق عدم اعتداء لمدة عشر سنوات وطالبت بجيش قوامه ٣٠٠,٠٠٠ رجل مسلحين تماماً بكل الأسلحة « الدفاعية » ، وأيدت قبولها لنظام موحد من الإشراف ولكنها رفضت فترة « الاختبار » ، ولكن فرنسا أبت الموافقة على هذه المقترحات . وفى يناير ١٩٣٤ أصدرت الحكومة البريطانية مذكرة ضمنتها محاولة للتوفيق بين وجهات النظر . فأشارت باتفاق يقضى بخفض السلاح كما كان فى ذلك الوقت ، وأشارت بالمشاورة فى حالة نقض اتفاق خفض السلاح ، ومنحت ألمانيا امتيازات كثيرة من حيث عدد جيشها وسلاحه ، ولكنها ارتأت ضرورة استمرار تحريم معاهدة فرساى للطيران الحربى على ألمانيا لمدة عامين قد يمكن الوصول خلالها إلى اتفاق على إلغائه نهائياً . وجعل رجوع ألمانيا إلى العصبة شرطاً للاتفاق . وهنا قدمت فرنسا مذكرة إلى الحكومة البريطانية أصرت فيها على التأكيد باستحالة إجراء أى خفض فى السلاح لا تصحبه ضمانات سياسية بالسلامة . ولما استأنف المؤتمر انعقاده فى مايو بدا التعارض بين وجهتى نظر الحكومتين الفرنسية والانجليزية ، وأخيراً تأجل المؤتمر فى ١١ يونيه إلى أجل غير مسمى ، وبمعنى أصح اعترفت الدول نهائياً باخفاقه .

ومن الملاحظات التى تسترعى النظر سخط الدول الصغيرة بسبب استئثار زميلاتها الكبرى بالمباحثات الفردية فى المسائل الهامة ، بل قد حدث أكثر من ذلك ، وهو أنه أثناء مطالبة ألمانيا فى أول الأمر بالمساواة وكانت إيطاليا ترى الموافقة على هذا الطلب أخذت انجلترا وفرنسا تتشاوران فى الأمر دون ضم إيطاليا إليهما ، الأمر الذى لابد أحدث استياء لدى الحكومة الإيطالية وعمل على ابتعادها تدريجاً عن حليفتيها السابقتين وساعد على تقربها من ألمانيا .

الباب الخامس عشر

موسوليني والعصبة

فى ديسمبر ١٩٠٦ عقدت معاهدة بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا على أساس المحافظة على سلامة الحبشةواستقلالها ، واحترام مناطق النفوذ التى للدول الثلاث هناك . وفى عام ١٩٢٣ قدمت الحبشة طلباً بالانضمام إلى عصبة الأمم ، فعارضت انجلترا بسبب تأخر الحبشة وانتشار تجارة الرقيق فيها ، ولكن أيدت إيطاليا وفرنسا الطلب وانتهى الأمر بقبوله . ومنذ ذلك الوقت قام الامبراطور هيلاسلاسى بعدة إصلاحات اجتماعية وسياسية . ولا يستطيع منصف أن ينكر أن الحبشة كانت فى عام ١٩٣٥ أحسن حالا منها فى عام ١٩٢٣ . وفى سنة ١٩٢٥ تبادلت الحكومتان الإيطالية والبريطانية مذكرات حددتا فيهامصالحهما فى الحبشة ، وتعهدتا بالمساعدة المتبادلة بشأن هذه المصالح وتنميتها . وفى سنة ١٩٢٨ عقدت إيطاليا والحبشة معاهدة صداقة وحسن جوار ، واتفقتا على التحكيم فى حالة نشوب خلاف بينهما .

فكأن استقلال الحبشة قد ضمنته الدول الثلاث ، وزاد الضمان قوة بعد انضمام تلك الدولة الى العصبة . ولم يقف الأمر عند هذا بل تعهدت إيطاليا فى اتفاقها المشار إليه ألا تجعل السيف حكماً بينها وبين حليفتها أو صديقتها ، فإذا ماوصلنا إلى عام ١٩٣٥ نقضت إيطاليا وعودها واتخذت من حادث تافه عند بئر ولوال الواقع فى داخل الحدود الحبشية ذريعة لتنفيذ سياسة استعمارية قد أعدتها من قبل . فما الذى تغير فى هذا العام ؟ من الخطأ أن نغفل الأثر الكبير لعامل « القوة » فى السياسة الدولية . فلا نزاع أن إيطاليا كانت تصبو إلى ازدياد قوتها بكافة الوسائل الممكنة ، ولم يكن عنصر القوة متوافراً لديها فى عام ١٩٠٦ ولا فى ١٩٢٨ ، ولكنها ، بعد أن ثبتت جذور النظام الفاشستى

وزادت من جيوشها ومعداتها الحربية ، أحست بقوتها فعدلت موقفها . فإذا كان ضم الحبشة لايتم بالوسائل السلمية ، فليكن ذلك عن طريق القوة . ألم تحتل فرنسا الرور شعوراً منها بقوتها ؟ ألم تثر ألمانيا ضد الكثير من شروط فرساى ؟ ولكن إيطاليا ملزمة أدبيا باحترام استقلال الحبشة ، وكذلك كانت فرنسا وانجلترا ملزمتين قانوناً بدفع ديون الحرب للولايات المتحدة فأنكرت الدولتان ديونهما استناداً إلى العدالة الاجتماعية وتغير الظروف وعدم ملاءمة الأحوال الاقتصادية ، وليست إيطاليا أكثر تعلقا بالمثل الأخلاقية فى مضمار السياسة .

فى ٦ ديسمبر ١٩٣٤ طلبت الحبشة الالتجاء إلى التحكيم وفقاً لمعاهدة عام ١٩٢٨ فأبت إيطاليا الموافقة لأن نية الفتح مبيتة . ثم تتابعت حوادث تافهة مما دعا الحبشة (٣ يناير ١٩٣٥) أن تطلب من مجلس العصبة التدخل وتطبيق المادة (١١) من العهد ، ولكن أهمل الطلب ، إذ فى هذا الوقت قام المسيو لافال بزيارة روما حيث تباحث مع السنيور موسولينى . ويبدو أن الزعيم الإيطالى استنتج أن فرنسا لن تقف فى وجه سياسته ، وقد أنكر لافال فيما بعد فى خطاب له بمجلس النواب الفرنسى (٢٨ ديسمبر ١٩٣٥) أنه أطلق يد إيطاليا فى العمل ، ولكن تصرفات الوزير الفرنسى أثناء الأزمة الحبشية وميوله نحو الدول الفاشية ، والتى أوضحتها حوادث السنوات التالية ، تجعلنا الآن نتقبل إنكاره بقدر كبير من التحفظ ، إن لم يكن بالشك . وفى هذا الشهر نفسه عرضت الحكومة الإيطالية على انجلترا أن يتفقا على عمل مشترك فيه تنمية مصالح الطرفين فى الحبشة ، فردت انجلترا على هذا العرض بتأليف لجنة لبحث الموضوع . حقيقة لم ترد انجلترا بحيث يقال إنها موافقة على الاقتراح الإيطالى ، ولكن سكوتها معناه الموافقة من حيث المبدأ ! وما معنى تأليف لجنة والمسألة واضحة ؟ ها هو عضو فى العصبة وطرف فى معاهدة يعرض الاعتداء على دولة مستقلة . فكأن المعاهدات لا قيمة لها وهو ماتؤيده الأحداث الدولية .

أخذت إيطاليا تعبىء فرقتين من الجنود ، فأدركت انجلترا ما وراء هذا العمل، وكلفت سفيرها بروما أن يلفت نظر الحكومة الإيطالية إلى معاهدة ١٩٠٦ ، والتمست الحبشة تطبيق المادة (١٥) من عهد العصبة ، فأجل النظر فيه بناء على اقتراح الحكومتين الفرنسية والبريطانية . وفى أبريل سنة ١٩٣٥ عقد مؤتمر ستريزا برياسة موسولينى ، ولم تحاول فرنسا أو انجلترا إثارة الموضوع فى الوقت الذى أعلنت الدول المجتمعة استنكارها لعمل ألمانيا المنفرد فى تمزيق إحدى مواد فرساى . وصدر البلاغ المشترك يؤيد اتفاق وجهات نظر الدول الثلاث بشأن المسائل « الأوربية » وقد أدخل موسولينى الكلمة الأخيرة، الأمر الذى يحمل فى طياته معنى خطيراً إذ أراد اعتبار المسألة الحبشية داخلة فى نطاق السياسة الاستعمارية . وعلى كل حال قدمت الحكومة الحبشية التماساً ثالثاً فوافق المجلس على لجنة التحكيم التى كانت إيطاليا والحبشة تتفاوضان بشأنها ، وقرر النظر فى موضوع الخلاف فى اجتماع أغسطس إذا لم تقدم اللجنة تقريرها لغاية آخر يونيه . ولا شك أن موقف المجلس فى صالح إيطاليا لأن همها ضمان وقت كاف لنقل الامدادات إلى شرق إفريقية ، وحتى ينتهى موسم الرياح الموسمية بأمطاره . فكأن الدول الرئيسية ، وبخاصة انجلترا وفرنسا ، أرادت التسويف والإبطاء عمداً حتى تنظم إيطاليا أمورها ، فإذا انتهت من حملتها سريعاً وقفت العصبة أمام « الأمر الواقع » ، وانتفت الحاجة إلى تطبيق الجزاءات .

سنرى أن العصبة أخفقت ويعزى الفشل عادة « إلى صعوبة تطبيق المادة ١٦ » ، والواقع أنه راجع إلى رفض المجلس تطبيق المادة (١١) كما طلبت الضحية فى يناير ، والمادة (١٥) كما التمست فى مارس . لقد تقرر مصير الحبشة بزمن طويل قبل أن تنشأ مسألة العقوبات ، ويبدو على ضوء الحوادث فى أوربا أنه مما لا يقبل الشك أن أرض الحبشة ودماء أهلها كانت الثمن الذى طلبته إيطاليا وسلمت به فرنسا والمملكة المتحدة لتقوية جبهتهما المتحدة

إزاء ألمانيا » [١] .

سقطت وزارة مكدونلد وخلفتها أخرى برياسة بلدوين ، وأسندت وزارة الخارجية إلى السير صمويل هور (٦ يونيه) ، وفى العشرين من الشهر نفسه قدمت الحبشة طلباً رابعا على أساس أن الاعتداء وشيك الوقوع . وهنا قامت الحكومة البريطانية بمحاولة أخرى للتفاهم والوساطة برغم الحملة التى بدأها السنيور جايدا على انجلترا حتى نقم عليها الشعب الإيطالى وأصبح يرى فيها العقبة فى سبيل آماله الاستعمارية ، وأخذ ينظر إلى النزاع القائم على أنه خلاف بينه وبين تلك الدولة .

توجه المستر إيدن فى الأسبوع الثالث من يونيه إلى روما ، وقابل السنيور موسولينى وعرض عليه أن تتنازل انجلترا عن جزء من الصومال البريطانى بما فيه ميناء زيلع إلى الحبشة مقابل أن تمنح الأخيرة امتيازات إقليمية واقتصادية لإيطاليا . لقى الاقتراح معارضة من فرنسا لعدم استشارتها ، ولأنه يضر بمصالحها فى جيبوتى . وهنا تعلن الحكومة البريطانية (يوليه) الحظر على إرسال الأسلحة الى كل من الدولتين المتنازعتين . وهذا الإجراء فى حد ذاته ، وإن أريد به اشعار إيطاليا بما قد تلجأ إليه انجلترا من تدابير فى المستقبل ، إلا أنه قد يساء تأويله ، كما أن يضع الذئب والحمل على قدم المساواة ، وهو مالا يتفق مع روح العهد . وأكثر من هذا فالعمل نفسه لايؤثر فى إيطاليا المسلحة ولكن آثاره بالنسبة الى الحبشة الفقيرة فى السلاح بالغة الخطر .

وفى أول أغسطس خطب السير صمويل هور خطابا باقوى اللهجة فى مجلس العموم أوضح فيه تمسك بلاده بالعصبة وبالتزاماتها التى نص عليها العهد ، وأعلن أنه إذا كان لدى إيطاليا ماتشكو منه فالمكان الوحيد لعرض الشكوى هو چنيف .

---

(١) R. M. Mac Gregor : Order or Disorder ?, pp. 125—126.

وبرغم هذا التصريح القاطع وافق إيدن ولاڤال فى اجتماع مجلس العصبة على إجراء مباحثات بين الدول الموقعة على معاهدة ١٩٠٦ على أن ينظر المجلس فى موضوع الخلاف فى جلسة ٤ سبتمبر مهما كانت المفاوضات . وبناء على هذا اجتمع ممثلو الدول فى باريس (١٦ أغسطس) واقترحوا مشروعا يرمى الى تقدم الحبشة الاقتصادى وتنظيم إدارتها عن طريق المعونة المشتركة من قبل الدول الثلاث . وأظهر المشروع إمكان إجراء تعديل إقليمى لصالح إيطاليا فرفضت إيطاليا الموافقة على هذه الحلول التصفية فى رأيها .

أخفقت المفاوضات والوساطة فصار لزاما أن يعالج المجلس الموضوع فى اجتماع ٤ سبتمبر ، وهنا نجد موقفاً يدعو الى الغرابة فى ظاهره وإن لم يكن هناك مجال لها فى الواقع . وقف ممثل إيطاليا يعترض على نظر الموضوع إذ الحبشة غير خليقة أن تكون من أعضاء العصبة وليست لها حقوق الأمم المتمدينة ولا واجباتها ! وأخذ المندوب البريطانى يؤيد حق الحبشة ويفند الحجج أو التهم الإيطالية ويعيد الى الذاكرة المناقشات التى دارت من قبل حينما أريد انضمام الحبشة الى العصبة . الحق لقد مثلت على مسرح المجلس مهزلة سياسية كبرى . ما الذى عملته الحبشة لاستفزاز إيطاليا ؟ ألم تتقدم نسبياً عما كانت عليه ؟ وإذا أريد رفع شأنها فلِمَ لا تشترك الدول الثلاث عن طريق العصبة ؟ ولِم لا يؤخذ رأى الضحية فلعلها تريد دولة أخرى تعاونها ؟ ولم يسند إلى إيطاليا وحدها ؟ ولم تمنحها العصبة انتدابا على تلك البلاد ؟ الجواب واحد وهو إشباع اطاع دولة كبيرة أيدته أعمال الدول وإن أنكرته تصريحات ساستها ؟ ألا نعد الأمر مهزلة سياسية ؟

أما مندوب الحبشة فطالب بالعمل السريع الحازم بناء على الفقرة الثالثة من المادة (١٥) ووفق المادة (١٠) فقرر المجلس تأليف لجنة من خمسة أعضاء للقيام بمحاولة أخيرة للتوفيق بين الطرفين المتنازعين ووضعت مشروعا يقوم على الأسس الآتية :

(١) ترضية إيطاليا على حساب الحبشة من حيث إجراء تعديل إقليمى ومنحها قدر من الرقابة السياسية .

(٢) تقديم المساعدة للحبشة عن طريق العصبة، والواقع أنه مد لنفوذ إيطاليا ، إذ أشارت اللجنة باختيار معظم الخبراء الذين تعينهم العصبة من الإيطاليين .

(٣) إعادة النظر فى مناطق نفوذ الدول الثلاث بما فيه صالح إيطاليا .

ومعنى هذا كله أن الدول الكبرى والعصبة والحبشة تضحى بمصالحها وتقدم الترضيات اللازمة لإيطاليا حتى لايتطور الخلاف إلى نزاع مسلح قد يكون له رد فعل فى الموقف الأوربى الذى تعرض للاضطراب . ومع هذا أبى موسولينى هذه العروض، وهو واثق كل الثقة أن العصبةودولها لن تقف منه موقفا يخالف تقاليدها أثناء النزاع بين اليابان والصين . وليس لنا أن نلومه فنتهمه بعدم الصراحة وأمامنا استعداداته التى كانت الدول تعرفها ، والعروض التى تقدم بها ، والمباحثات بينه وبين لافال .

تمت استعداد إيطاليا وبدأت العمليات الحربية فى ٢ أكتوبر ، وبذا أحرج مركز العصبة ، فأسرع المجلس بتأليف لجنة وضعت تقريراً وافق عليه المجلس ، وأهم ما فيه خاتمته التى تقول : «انتهت أبحاث اللجنة باعتبار إيطاليا معتدية لأنها لجأت إلى الحرب مخالفة بذلك تعهداتها وفق المادة (١٢) من عهد عصبة الأمم . ومعنى هذا القرار تطبيق المادة (١٦) والجزاءات المنصوص عليها. لقد تحركت العصبة أخيراً وصممت أن تقف فى وجه المعتدى. فكيف حدث هذا التطور ؟ وكيف أقدمت العصبة على هذه التجربة التى لا مثيل لها فى تاريخها ؟ الجواب على هذه الأسئلة أن أطماع إيطاليا تمس المصالح البريطانية لأن الدكتاتور الإيطالى اختار المنطقة التى تمر فيها قناة السويس رقبة الإمبراطورية البريطانية وطريق الوصول إلى الأملاك فى الشرق ، كما أن انفراد إيطاليا بامتلاك الحبشة خطر على السودان وعدن والبحر الأحمر . لهذا كله تحركت

بريطانيا وحركت العصبة معها ورحب العالم بهذه الخطوة أو دهش لها وخيل للمثاليين أن عصراً جديداً بزغ فجره ، وخيل كذلك للدول الصغرى أن أملها فى « السلامة الاجماعية » آن أن يتحقق إذ استنكرت انجلترا عمل إيطاليا على لسان السير صمويل هور فى أكثر من مناسبة واحدة ، واستفسرت من فرنسا ودول البحر الأبيض عن موقفها إذا فكرت إيطاليا فى الاعتداء على عضو فى العصبة يبغى الوفاء بالتزاماته ، وركزت الدولة البريطانية أسطولها فى الأسكندرية ، وبعثت إليه فى منتصف سبتمبر بامدادات وبمعظم الأسطول المخصص لحماية الجزر البريطانية نفسها .

بدأت انجلترا توقع العقوبات واتخذت الخطوات لإصدار الأسلحة إلى الحبشة وحدها ، ومنع عقد القروض وفتح الاعتمادات لإيطاليا ، وتحريم إصدار المواد الأولية اللازمة للحرب إلى الدولة المعتدية ، ومع ذلك لم تشمل القائمة المواد التى تعد ضرورية للحرب . وتقرر اجتماع لجنة التنسيق التى شكلتها العصبة لبحث موضوع حظر إرسال زيت البترول لإيطاليا . ولكن تعرض الأمر للتأجيل من حين إلى آخر حتى دخل المارشال بادوليو أديس أبابا (٥ مايو ١٩٣٦) ، وصرح المستر إيدن فى ١٨ يونيه أن العقوبات أخفقت بعد نجاح الحملة الإيطالية وأنه لم يبق للدول إلا أن تلجأ إلى الحرب وهو مالم يفكر أحد فيه . وفى اليوم الأول من شهر يوليه أعلن إيدن نفسه للعصبة أن حكومته ترى الاستمرار فى الجزاءات عملا عديم الجدوى ، وقررت العصبة إهمالها فى الرابع من الشهر عينه .

بهذا أسدل الستار على مأساة الحبشة ومهزلة العصبة ، وأثبت النظام الجديد عجزه بشكل جلى واضح ، وتأيد فعلا ألا حكم إلا للسيف فهو أصدق أنباء من عهد العصبة والمعاهدات كما يقول الواقعيون . أما كيف حدث هذا فهو ماسنوضحه والتفسير هنا نجده فى أوربا وليس فى إفريقية . ولنبدأ بموقف فرنسا . فحكومة هذه الدولة رأت نفسها فى موقف يدعو إلى الحيرة حيث

مزق الهرهتلر أحد فصول معاهدة فرساى ، وأعلن عودة التجنيد الاجبارى ، واحتل منطقة الرين المجردة من السلاح فاجتمع مؤتمر ستريزا واستنكر هذا العمل وقرر تفاهم الدول المجتمعة بصدد المشاكل الأوربية . أدركت فرنسا أنها نجحت فى تكوين جبهة من الدول الكبرى الثلاث لتحول دون النازى واستيلائهم على النمسا أو القيام بأعمال أخرى ، وبدت نية ألمانيا فى إعادة تسلحها بعد إخفاق مؤتمر خفض السلاح وهذا خطر تحسب له فرنسا أكبر حساب ، فكان من المستحيل عليها فى هذه الحالة أن تقف موقفا حازما إزاء إيطاليا فتنهار جبهة ستريزا . إن أوربا هى المجال الأعظم أهمية بالنسبة لفرنسا التى جعلها غموض السياسة البريطانية أو عدم انسجامها تسعى إلى التفاهم مع إيطاليا ، ونجح التفاهم على يد لاقال . فاغضاب إيطاليا يلقى بالأخيرة ولاريب فى أحضان ألمانيا النازية ، وتتعرض سلامة حدود فرنسا للخطر من الشرق والجنوب فى الوقت الذى لم تحاول انجلترا فيه أن تعطى فرنسا التأكيدات الكافية والعهود القاطعة بشأن سلامة هذه الحدود . ومما زاد فى شكوك فرنسا أنه بعد الكتاب الأبيض الذى أصدرته انجلترا فى يناير ١٩٣٥ بشأن عزمها على زيادة تسلحها إزاء تطورات الموقف الأوربى ، دخلت فى مفاوضات مع ألمانيا انتهت بالاتفاق البحرى بين الدولتين ، مما أحدث رد فعل شديد فى فرنسا التى تم الاتفاق من وراء ظهرها .

ويبدو موقف الحكومة الفرنسية من سعيها مراراً إلى عرقلة مجلس العصبة من بحث موضوع النزاع الإيطالى الحبشى ، ولما اجتمعت لجنة التنسيق المكونة من ١٨ عضواً لبحث مشروع الحظر على البترول إلى ايطاليا استطاع لاقال حمل السفير البريطانى بباريس على تأجيل الاجتماع المحدد له ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ إلى ١٢ من الشهر التالى ، ثم أجل الموضوع عدة مرات برغم ماقررته لجنة الخبراء فى ١٢ فبراير ١٩٣٦ من فائدة هذه العقوبة ، وفى ٢ مارس حصل المسيو فلاندان على موافقة المستر إيدن بتأجيل النظر فى الموضوع نفسه على أمل

التوسط بين الطرفين مع أن إيدن كان ميالا إلى تطبيق عقوبة البترول . وهنا حدث احتلال ألمانيا لمنطقة الرين ، وتغير الموقف الدولى تماماً ، وأصبح من الأمور غير العملية إعادة المناقشة فى الموضوع ، ولم يأت ٥ مايو حتى كانت العاصمة الحبشية فى أيدى المعتدين .

أما الحكومة البريطانية فقد كان موقفها غير مستقر ، ففى ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٥ ألقى السير صمويل هور فى الجمعية العمومية للعصبة خطاباً حازماً قال فيه « يمكننى القول بالنيابة عن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة . . إن هذه الحكومة لن تقف وراء غيرها فى صدد عزمها على تنفيذ الالتزامات التى يفرضها عليها العهد وذلك فى حدود طاقتها . لقد كانت خطة حكومة صاحب الجلالة قائمة دائماً على الاخلاص الذى لا يتزحزح للعصبة وكل ما تمثله ، والحالة المعروضة أمامنا ليست استثناء ، بل هى على النقيض من ذلك استمرار لهذه القاعدة . . . إن العصبة تقف إلى جانب التزاماتها المحدودة الخاصة ، وإن حكومتى تقف إلى جانبها بشأن المحافظة الاجماعية على العهد بكلياته، وبخاصة بصدد المقاومة الاجماعية المنتظمة لكل أعمال الاعتداء التى تحدث بدون أى استفزاز . » ولما أصدرت العصبة قرارها ضد إيطاليا ، وكان المستر إيدن يؤيد العقوبات تأييداً تاماً قوياً نجد السير صمويل هور يقول فى مجلس العموم فى جلسته بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٣٥ « ليست لدينا أية رغبة فى إذلال إيطاليا أو إضعافها . إننا فى الحقيقة شديدو الرغبة فى أن نرى إيطاليا قوية معنوياً ومادياً واجتماعياً ، وقادرة على أن تسدى إلى العالم مساعدة قيمة . . . ليست لدينا أقل رغبة فى التدخل فى شؤون إيطاليا الداخلية ، بل نحن على أشد ما يكون رغبة أن نرى إيطاليا قوية تحكمها حكومة قوية مهما كان الشكل الذى يرغب فيه الشعب الإيطالى » . فهذه النغمة الجديدة تتفق وإجراءات الحكومة البريطانية الناقصة فى تطبيق العقوبات مما استحق حكم الفيكونت روبرت سيسل « مما يدعو إلى الأسف أن تطبيق العقوبات الاقتصادية بدأ

بطريقة عقيمة لا تنم عن الأمانة »(١).

فماذا كانت إذن سياسة الحكومة البريطانية ؟ إن الباحث فى تاريخ تلك الأزمة والذى يريد أن يعرف كيف أخفقت التجربة العظمى التى قامت بها، يستطيع أن يرى سياسة بريطانيا ذات مظاهر أربعة(٢) :

(١) فهى تحاول الاحتفاظ بعلاقاتها مع إيطاليا،ولذا أكدت فى أكثر من مناسبة حسن نواياها إزاء تلك الدولة،ففى ٢٥ سبتمبر أرسل السير صمويل هور رسالة شخصية إلى السنيور موسولينى يؤكد له أنه « راغب شخصياً فى إزالة كل سوء تفاهم لا داعى له بين الدولتين ».

(٢) اتخاذ بعض الإجراءات التى رأتها ضرورية كتعبئة أسطولها فى شرق البحر الأبيض المتوسط، ومباحثاتها مع تركيا واليونان ويوغوسلافيا. ويرجع السبب فى اتخاذ هذه الإجراءات إلى الخوف من قيام إيطاليا بهجوم على مالطه، وإلى ازدياد عدد القوات الإيطالية فى ليبيا، وإلى الحملة التى قامت بها الصحف الفاشية ضد انجلترا، حتى خيل للناس أن صداما بين الدولتين وشيك الوقوع. ولو أن انجلترا كانت جادة فعلا لاستطاعت أن تغلق قناة السويس فى وجه السفن الحربية والتجارية الإيطالية، ولو فعلت ذلك لتحطم المشروع الإيطالى. ولا عبرة بما يقوله البعض من أن الأسطول البريطانى لم يكن مستعداً، فتاريخ انجلترا البحرى ينفى مثل هذه التكهنات(٣)، فضلا عن الفارق الكبير بين الأسطولين من حيث العدد وكفاية الرجال. والذى نراه أن المسألة تتعلق بميدان آخر، فلو اشتبكت انجلترا فى حرب مع إيطاليا، فمعنى هذا إضعاف مركزها فى الشرق الأقصى، وبذا ينفسح المجال أمام اليابان، وقد أوضحت

---

(١) A Great Experiment, p. 270.

(٢) Political and Straregic Interests of the United Kingdom, p. 44.

(٣) بلغ ما أنفقته انجلترا على البحرية ٥٦,٥٥٠,٠٠٠ جنيه (١٩٣٤—١٩٣٥) بينما لم يتعد الرقم ٤٢,٠٣٢,٠٠٠ جنيه (١٩١٣ — ١٩١٤) ومع هذا أعلنت انجلترا أنها تدخل الحرب ضد ألمانيا دفاعا عن بلجيكا :

الحرب الحاليـة أن انشغال الأسطول البريطانى فى المحيط الأطلسى والبحر الأبيض كان الفرصة الذهبية التى مكنت اليابان من بسط سلطانها فى جنوبى شرق آسيا. فتردد بريطانيا ليس السر فيه الخوف من إيطاليا بل الخوف من اليابان، وهنا تبدو أهمية عامل ابتعاد الولايات المتحدة. فلو كانت هذه الدولة متفاهمة مع بريطانيا لأمكن للأخيرة تركيز عملها فى الميدان الإفريقى بينما تقوم الولايات المتحدة بنفس هذه المهمة فى المحيط الهادى. وفضلا عن هذا فقد كانت تطورات الموقف الدولى فى أوربا تنذر بالشرر. حقيقة لم تكن ألمـانيا فى سنتى ١٩٣٥، ١٩٣٦ مستعدة لخوض غمار حرب عالمية، ولكن الحكومة الانجليزية كانت ترى الوقاية خيراً من العـــلاج، ويبدو هذا من تصريح سير جون سيمون فى ٢٣ يونيـه ١٩٣٦ بمجلس العموم البريطانى «والموضوع هو أنه فى وسط الموقف الحالى بأوربا والأخطار المحيطة بنا فى بلادنا أرانى غير مستعد لأن أرى سفينة واحدة تغرق ولو فى موقعة بحرية ناجحة فى قضية استقلال الحبشة». فكأن الحكومة البريطانية لا ترى فى الحبشة أو العصبة أو السلامة الاجماعية أمراً ذا أهمية إذا قيس بالاعتبارات الأخرى. وهكذا وضحت المسألة كلها التى انتهت بالشكل الذى رأيناه، إلا أنه لتغطية موقف انجلترا نراها تشترك اشتراكا ناقصاً فى توقيع بعض العقوبات.

(٣) وتمشياً مع تلك الأهداف كلها واصلت السير على سياسة الوساطة بقصـد تسوية الخلاف بين إيطاليا والحبشة بطريقة ودية، وحتى بعد قرار العصبة الصادر بشأن إيطاليا وتأييد خطبة العرش البريطانية له نجد هور أثناء عودته من جنيف يتوقف فى باريس بعض الوقت، ويعقد مع المسيو لافال اتفاقا خلاصته تقسيم الحبشة ومحاولة إرضاء إيطاليا إلى أوسع حد، وأرسلت التعليمات إلى الوزير البريطانى المفوض فى أديس أبابا بالسعى جديا كيما يوافق الإمبراطور، ولسوء الحظ نشرت الصحف الفرنسية مشروع الاتفاق فأثار ضجة وخاصة فى انجلترا حيث صرحت الوزارة أنها لم تعلم بالموضوع، وهو

اعتذار يخالف تقاليد السياسة البريطانية ، والأرجح أن الغرض منه كان نيل موافقة الحبشة على التقسيم وبذا تخرج انجلترا من المأزق . وقد استقال سير صمويل هور إزاء ضغط الرأى العام . والغريب أن الوزارة لم تستقل تضامناً معه ، والأغرب أنه عاد إلى الوزارة بعد أشهر قلائل .

وإذ انتهت المسألة الحبشية لجأت انجلترا إلى التقليد الأمريكى ورفضت الاعتراف بالموقف الجديد زهاء عامين ، ثم غيرت خطتها مما حمل المستر إيدن على الاستقالة ، وزاد الإذلال بحضور رئيس الوزارة نيفل تشمبرلن ووزير الخارجية لورد هاليفاكس مأدبة فى روما (يناير ١٩٣٩) ، حيث شربا نخب إمبراطور الحبشة الإيطالى »[١] .

نعرض الآن لمسألة العقوبات الاقتصادية التى طبقتها العصبة ولو بطريقة عرجاء . والذى يدعو إلى الأسى ، وإن لم يثر الغرابة ، فشل أول تجربة من نوعها ضد دولة كبرى ، لأن العصبة أرادت تطبيق الجزاءات الاقتصادية على أساس أنها قائمة بذاتها وأهملت العقوبات العسكرية ، مع أن قراءة المادة ١٦ تبين أن الفقرة الثانية متممة للأولى وأنه فى حالة تطبيق العقوبات يصبح من الضرورى استخدام القوات المسلحة لحماية عهد العصبة ، لأن القوة الاقتصادية عاجزة إذا لم يكن السلاح الحربى على استعداد لتأييدها .

إن القوة لا تتجزأ ، وما الأسلحة الحربية والاقتصادية سوى أدوات مختلفة فى يد القوة[٢] . فلو طبقت العقوبات كما يجب لكان من المنطق إعلان الحرب على المعتدى ، ومع هذا لم تأبه اليابان أو إيطاليا لاحتمال حدوث ذلك ، لأنهما يعلمان أن الإقدام على الحرب لأجل نظام دولى معناه توافر عناصر الثقة فى نفوس كافة الدول . وثمت أمر آخر فلو فرض أن إيطاليا تحدت العصبة ونشبت الحرب ، فهل من المنظور وقوف كل الدول ضد المعتدى ؟ إن الحرب

---

(١) Cecil (R.) : A Great Experiment, p. 279.

(٢) Carr (E. H.) : The Twenty Years' Crisis, pp. 151 — 152.

تقلب التكهنات ، وهنا قد يتطور الأمر إلى حرب عامة وينقسم العالم الى معسكرين ، وفق المصالح الذاتية لكل دولة . أما الدول الصغرى فكانت كمية مهملة لا تستشار بالقدر الواجب ، ولما رأت الدول الكبرى وبخاصة انجلترا أن إيطاليا جادة ، أسرعت الى چنيف محاولة نيل تأييد الدول الصغيرة بالضرب على نغمة الوفاء بالعهود . أفلا يحق للدول الصغيرة أن ترى فى تغيير الأسلوب خدعة من جانب الدول الكبرى بقصد استغلالها !

وترتب على الفشل فى المسألة الحبشية [١] سريان الاعتقاد بأن من الحماقة الاعتماد على العصبة لحماية أعضائها ، وأخذت الدول الصغرى تكيف سياستها تبعاً لذلك فاتجهت بولنده نحو ألمانيا ، وسخطت إيطاليا فتقربت من ألمانيا ، ومالت المجر وبلغاريا شطر المحور ، وولت فرنسا وجهها شطر الروسيا ، وعملت انجلترا على زيادة قوتها . وبانتهاء مسألة الحبشة ختمت العصبة حياتها عملياً وإن قدر لها البقاء فى عالم النظريات لتتلقى لطمات أشد وأقسى ، لأن الدول لم تعرف كيف تنسجم مع الأحوال المتغيرة ، ولم تؤمن إيماناً صادقاً بالعصبة .

---

(١) يقول Mac Gregor ليس من العدالة القول بأن أداة العصبة أخفقت ، وذلك لسبب بسيط وهو أنها منعت عمداً من العمل الى أن صار أى عمل متأخراً . فالسنيور موسولينى لم يكن مستعداً فى بداية سنة ١٩٣٥ لتحدى العالم وفى الوقت نفسه يتخذ الأهبة لغزو الحبشة إذ لم تكن استعداداته الحربية أو نفسية شعبه تسمح بذلك ، وفضلا عن هذا فقد كان أبعد من أن يكون حليفا للهر هتلر ، بعد أن كان منذ أشهر قلائل يقرقع السيف فى ممر برنر متحديا التهديد الألمانى بالاستيلاء على النمسا . ويقول الكاتب نفسه إن السنيور موسولينى يقدم لنا الدليل على قوة العصبة وكفايتهـا وذلك بعدم رغبته الواضحة فى مواجهتها .

(Order or Disorder?, pp. 78—80).

الفصل السادس عشر

محاولات جديدة لصون السلام

انعدم الأمل عملياً فى نجاح مشروع خفض السلاح ، وهنا تقدمت فرنسا فى يونيه ١٩٣٤ باقتراح عقد ميثاق شرقى توقعه بولنده وروسيا وألمانيا وتشكوسلوفاكيا وفنلنده واستونيا ولاتفيا ولتوانيا ، وأساس الميثاق مجموعة من المعاهدات على نسق لوكارنو ، على أن تكون تحت ضمان فرنسا والروسيا. ولما أبلغ الاقتراح إلى ألمانيا لم ينل موافقتها ، لأنها لاتريد أن تعقد معاهدة معونة متبادلة مع الروسيا ، وتأبى أن تدخل فى مواثيق من هذا القبيل وهى لم تنل الاعتراف الدولى بحقها فى التسلح أسوة بغيرها ، وفضلا عن هذا فهى لاتستطيع أن تتصور ، فى حالة الاعتداء عليها يوماً ، أن تدافع عن أراضيها القوات الروسية أو الفرنسية . وكان هذا الرد صدمة . وحدث فى ٢٥ يوليه من العام نفسه أن حاول النازى قلب نظام الحكم فى النمسا ، وقتل المستشار دلفوس ، ولكن المحاولة أخفقت إذ أعلن موسولينى عزمه على حماية استقلال النمسا بقوة السلاح ، وأرسل عدة فرق إيطالية إلى ممر برنر . غير أن الحادث ألقى ظلا من الشك على نوايا ألمانيا ، وخلق جواً غير ملائم للمفاوضات الدائرة بشأن عقد الميثاق الشرقى . ولكن فرنسا لم تشأ إهمال الموضوع ، وأصدرت مع الروسيا تصريحا مشتركا تعهدتا فيه بعدم الدخول فى أية مفاوضات مع دول أخرى مما قد يعرقل نجاح الاقتراح الفرنسى ، وفى هذا التاريخ وقع حادث ولوال ، ونشب النزاع بين إيطاليا والحبشة ، وأخذ الموقف الأوربى يتأثر تأثيراً عميقا .

وفى ٣ فبراير ١٩٣٥ أصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية تصريحا

مشتركا أعلنتا فيه أن غرضهما تنمية السلام العالمى بتوثيق عرى التعاون الأوربى وبالطرق الودية، تمشيا مع روح العصبة، ثم أشار التصريح إلى ترحيب الدولة البريطانية بالتفاهم الذى تم بين فرنسا وإيطاليا، وإلى ضرورة اشتراكها فى أية مشاورات دولية إذا ماتعرض استقلال النمسا للخطر، وأكد التصريح أن ألمانيا ليس لها الحق بمفردها فى تعديل شروط معاهدات الصلح، ثم عُرض اقتراح جديد بعقد ميثاق جوى بين انجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا، ويدل هذا الاقتراح على أن انجلترا أصبحت قلقة على سلامتها إزاء هجوم جوى من ألمانيا. وقد يبدو المشروع تعاونيا فى ظاهره، ولكن أساسه الفعلى سوء ظن دول أربع بألمانيا، وكان من المستحيل إخفاء الحقيقة فى أن الميثاق محالفة من هذه الدول الأربع ضد الطرف الخامس فى المعاهدة. رحبت ألمانيا بالاقتراح، ولكنها أعلنت أنها تفضل تبادل وجهات النظر مع الحكومة البريطانية. فسافر سير جون سيمون إلى برلين (٢٥ مارس) حيث عرف رأى الحكومة الألمانية، فهى ترحب بالميثاق الجوى ولكنها تأبى العودة إلى العصبة فى مركز دون الدول الأخرى، وذكرت مثالا لذلك مسألة المستعمرات التى نزعت منها. أما عن الميثاق الشرقى فألمانيا راغبة عنه لأنها لا تريد الارتباط على أساس المعونة المتبادلة، وتفضل عقد سلسلة من معاهدات عدم الاعتداء والتحكيم والتوفيق، على أن ينص فيها على تبادل المشورة فى حالة التهديد بالاعتداء وعلى منع المساعدة عن المعتدى.

وقبل زيارة سير جون سيمون بأيام قلائل (١٦ مارس ١٩٣٥) وقع حادث على مبلغ عظيم من الأهمية إذ نقضت ألمانيا المواد العسكرية فى معاهدة فرساى وأعادت التجنيد الإجبارى، فأثارت بعملها الخوف والغضب فى الدول الأوربية التى يعنيها الأمر، واتخذ دليلا على تصميم هتلر على تمزيق معاهدة فرساى بعمل من جانب واحد.

ولهذا عقد مؤتمر ستريزا فى أبريل ١٩٣٥ من بريطانيا العظمى وفرنسا

وإيطاليا ، ثم أصدر رؤساء الحكومات الثلاث تصريحاً مشتركا جاء فيه «أن الدول الثلاث ، وهدف سياستها المحافظة الاجماعية على السلام فى نطاق عصبة الأمم ، تجد نفسها على اتفاق تام فى مقاومتها بكافة الوسائل العملية أى نقض للمعاهدات من طرف واحد ، مما قد يعرض سلام أوربا للخطر ، وستعمل بتعاون ودى وثيق لتحقيق هذا الغرض » . وتلا المؤتمر انعقاد مجلس العصبة فى اجتماع خاص اتهمت فيه ألمانيا بخرق معاهدة فرساى ، وهذا كل ماعملته الدول الثلاث ! وهذه التصريحات والقرارات ، وهى غير ذات طابع إيجابى ، لم يكن لها من نتيجة سوى إظهار عجز العصبة عن مقاومة أى لون من ألوان الاعتداء ، وعدم اتفاق الدول على سياسة عملية مشتركة لاحترام المعاهدات وإثارة السخط فى ألمانيا على الدول وبخاصة فرنسا . وما كان من المنتظر من الدول أن تفعل غير ذلك فى الوقت الذى ترى واحدة منها وهى إيطاليا تعد العدة لنقض معاهدة عقدتها برضاها ، وتجمع الجيوش والمعدات للقضاء على زميلة لها فى عصبة الأمم ، وهى الحبشة .

لم يمض شهر على ستريزا حتى وقع التحالف بين فرنسا والروسيا (٢مايو) ، وكذلك عقدت روسيا تحالفاً على نمطه مع تشيكوسلوفاكيا ، وأصبح من الواضح أن هذه المحالفات والاتفاقات ستحل محل عصبة الأمم فى المحافظة على السلام والحد من تطرف سياسة ألمانيا الخارجية . لقد أخفقت فرنسا فى إقرار مشروع السلامة المتبادلة ، ورأت العصبة عاجزة عن إيقاف ألمانيا عند حدها ومنعها عن نقض المعاهدات ، فقررت العودة إلى سياسة المحالفات العسكرية الدفاعية ، وأعادت الاتفاق القديم مع الروسيا ، وبدأ عصر انقسام أوربا إلى معسكرين ، وتمهد الطريق لصراع مسلح جديد .

فى اليوم التالى لتوقيع المحالفة الفرنسية الروسية تقابل السير جون سيمون مع السفير الألمانى بلندن ، وتحدثا عن الميثاق الجوى ، وأبدى السفير أسفه لتأجيله ، كما ألح بأن تقوم الحكومة الألمانية بوضع مشروع مفصل لميثاق

عدم اعتداء بين الدول التى يهمها الأمر . ولما استؤنف الحديث بعد أسبوع صرح السفير الألمانى أن حكومته لاتستطيع أن ترسل مشروعا للميثاق المقترح ، لأنها تعد التحالف الفرنسى الروسى موجها ضدها ، كما أنها معنية بدراسته لترى مبلغ انطباقه على معاهدات لوكارنو .

وفى ٢١ مايو ١٩٣٥ ألقى هتلر خطابا على جانب كبير من الأهمية ، أعلن فيه المبادىء التالية التى تعد أهداف السياسة الألمانية كوسيلة للمحافظة على السلام الأوربى بين دول على قدم المساواة :

(١) ترفض الحكومة الألمانية قرار چنيف ، وتتهم الدول المنتصرة بنقض معاهدة ڤرساى بسبب عدم قيامها بنزع سلاحها ، والمعاهدة تقسم الدول إلى منتصرة ومغلوبة ، بينما يجب قيام العصبة على أساس المساواة بين الأعضاء . (٢) ستحترم الحكومة الألمانية المظاهر الأخرى فى المعاهدة بما فى ذلك ماتعلق بالتسويات الإقليمية ، ولن تلجأ إلا إلى الوسائل السلمية لإعادة النظر فيها كلما بدا ذلك ضروريا فى المستقبل . (٣) لن توقع الحكومة الألمانية أية معاهدة لايمكن تنفيذها ، ولكنها ستلتزم بأية معاهدة وقعتها هى ، أو الحكومات التى سبقتها ، عن رضاء . وعلى الخصوص ستحافظ ألمانيا على معاهدة لوكارنو إذا تقيدت الدول بها . (٤) ستشترك الحكومة الألمانية فى نظام للتعاون الاجماعى فى أوربا ، ولكنها ترى إفساح المجال لإعادة النظر فى المعاهدات . (٥) لايمكن تحقيق التعاون الأوربى فى أحوال أمليت على طرف ، وترى إمكان الوصول إلى التعاون تدريجاً على ألا تكون هناك مطالب بعيدة التحقيق . (٦) استعداد ألمانيا لعقد مواثيق عدم اعتداء مع جيرانها ، كما تعمل على حصر النزاع إذا فعل الغير مثل ذلك . (٧) الموافقة على اتفاق جوى يكمل ميثاق لوكارنو . (٨) أعلنت ألمانيا قوة جيشها ، وهى على استعداد لخفض سلاحها إلى الحد الذى تقف عنده الدول الأخرى ، وهى تقبل المساواة الجوية مع الدول العظمى الغربية ، وستحدد أسطولها البحرى بنسبة ٣٥٪ من أسطول

انجلترا وبذا تكون أقل من فرنسا بمقدار ١٥ ٪ ، وهى لاتنوى الدخول فى منافسة بحرية لأنها تدرك الأهمية الحيوية للقوة البحرية بالنسبة إلى بريطانيا العظمى . (٩) استعداد الحكومة الألمانية للاشتراك بطريقة فعالة فى الجهود التى تبذل لتحديد السلاح . (١٠) تعتقد الحكومة الألمانية أن محاولات التهدئة تفشل إذا لم يقيد تسميم الرأى العام . (١١) استعداد ألمانيا للموافقة على التنظيمات الدولية التى تمنع بطريقة فعالة التدخل من الخارج فى شؤون الدول الأخرى .

وكانت إشارة هتلر إلى الناحية البحرية ذات مغزى فإن انجلترا التى رأت الأزمة الحبشية ، وشاهدت التقارب بين فرنسا وإيطاليا ، خشيت أن يؤثر اتفاقهما على سيادتها البحرية فى البحر الأبيض المتوسط ، ولذا قامت بمفردها فى يونيه ١٩٣٥ بالموافقة على نقض ألمانيا للشروط البحرية فى معاهدة ڤرساى بشرط تعهد الدولة الأخيرة ألا تزيد بحريتها عن نسبة ٣٥ ٪ من البحرية البريطانية . وهذا التصرف من جانب انجلترا أغضب فرنسا ، وأثار مخاوفها ، وحال دون التعاون مع انجلترا ، وزادها قربا من إيطاليا ، كما كان فيه تشجيع كبير لألمانيا .

غير أن انجلترا لم تهمل مشروع الميثاق الجوى ، وأحيا المستر إيدن المفاوضات فى نهاية ١٩٣٥ ، فأصرت ألمانيا على عدم فائدة مواصلتها مادام النزاع بين إيطاليا والحبشة قائما . تطور الخلاف بين إيطاليا والعصبة ، وبدا على المقاومة الحبشية بوادر الانهيار ، وأخفقت العصبة فى حماية الضعيف . وهنا حدث أمر هام وهو تصديق مجلس النواب الفرنسى على الميثـــاق مع روسيا (٢٧ فبراير ١٩٣٦) ، ولجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ (٤ مارس) . وفى ٧ مارس أعلنت ألمانيا عدم تقيدها بمواثيق لوكارنو ، لأنها ترى فى الميثاق الفرنسى الروسى وفى المحالفة بين روسيا وتشكوسلوفاكيا ، سلاحا موجها ضدها ، وأنها لهذه الأسباب قد اعتزمت استعادة سيادتها الكاملة على أراضى الرين ، وأنها أرسلت قواتها إلى المنطقة المجردة من السلام . وحتى لايساء تأويل عمل

ألمانيا وهو ذو صبغة دفاعية بحتة ، ويظن أنه تحول عن رغبتها فى السلام ، فإنها على استعداد للمسائل التالية : — (١) الدخول فى الحال فى مفاوضات مع فرنسا وبلجيكا لإنشاء منطقة مجردة من السلاح على الجانبين . (٢) عقد ميثاق عدم اعتداء بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا لمدة ٢٥ سنة لضمان قدسية الحدود فى الغرب . (٣) دعوة انجلترا وإيطاليا لتشغلا مركز الضامن للميثاق . (٤) قبول هولنده فى هذا النظام إذا أرادت . (٥) عقد ميثاق جوى بين الدول الغربية . (٦) عقد مواثيق عدم اعتداء مع جيران ألمانيا فى الشرق على نسق الميثاق المعقود مع بولنده . ونظراً لأن حكومة لتوانيا صححت خطتها إزاء إقليم ممل إلى حد ما ، فالحكومة الألمانية تسحب سابق اعتراضها على عقد ميثاق عدم اعتداء مع لتوانيا على شرط التنفيذ الصحيح لاستقلال ممل الذاتى . (٧) أما وقد حصلت ألمانيا على المساواة فى الحقوق ، واستعادت سيادتها الكاملة على جميع أراضى الرخ . فالحكومة الألمانية تعتبر السبب الذى من أجله انسحبت من العصبة قد زال ، وهى على استعداد للعودة إليها معربة عن أملها ، بعد انقضاء فترة معقولة من الزمن ؛ فى إمكان توضيح مسألة المساواة فى الحقوق الاستعمارية وفصل ميثاق العصبة عن معاهدة فرساى ، وذلك بطريق المفاوضات الودية .

أما دول لوكارنو الأخرى فقد أعلنت أنها تعد ألمانيا قد خرقت معاهدات فرساى ولوكارنو ، وأنه لم يحدث ما يحرر إحدى الدول الموقعة على المعاهدة الأخيرة من التزاماتها أو ضماناتها ، ثم طلبت إلى ألمانيا أن تعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة ما تراه من تعارض الميثاق الفرنسى الروسى مع اتفاقات لوكارنو .

وقد كان إنكار ألمانيا لمواثيق لوكارنو ذا نتائج واضحة : إذ هدم نظام السلامة فى غرب أوربا ، وحرمت فرنسا وبلچيكا من أى نظام يضمن سلامتها إزاء الاعتداء من جانب ألمانيا فى المستقبل ، وضاع أمل انجلترا فى

ضمان سلامة بلادها بعقد ميثاق جوى لإكمال سلسلة لوكارنو ، وكذلك تعدل الموقف من الناحية العسكرية لأن إقامة خط من الحصون على حدود ألمانيا الغربية معناه فصل أوربا عن شرقها وأصبح من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل،أن تقدم فرنسا أية مساعدة لإحدى دول شرق القارة إذا تعرضت الأخيرة للاعتداء الألمانى ، أما الأثر النفسانى فكان قوياً إذ زاد من روح الشك فى نوايا الريخ بعد أن نقضت عهدين فى ظرف عام واحد ، وظهر أن السياسة الألمانية تحولت من موقف الدفاع إلى الهجوم .

رأى الرى العام البريطانى فى إنكار ألمانيا لمعاهدة وقعتها بملء حريتها ، وعودتها إلى التسلح الواسع النطاق ، نذيراً خطيراً بما قد يتمخض عنه المستقبل . فأعلن المستر إيدن فى ٩ مارس أن بلاده ستقدم المساعدة لفرنسا أو بلجيكا إذا تعرضت إحداهما للاعتداء . ثم تقرر بدء مفاوضات عسكرية فى لندن (١٥ أبريل) بين هيئات أركان حرب الدول الثلاث ، وجدد المستر إيدن ضمان انجلترا للدولتين بعد أن أخفقت المفاوضات مع ألمانيا بشأن عقد ميثاق جديد على نسق لوكارنو ، وفى ٤ ديسمبر صرح المسيو دلبوس الفرنسى أن بلاده تقدم الضمان المتبادل إزاء بريطانيا العظمى . وحتى لا يساء تأويل هذه التصريحات أكد المستر إيدن أنها لا تدل على تحول جديد فى السياسة المتبعة أو اتجاه جديد نحو إنشاء الكتل الدولية . غير أن الأقوال التى برر الساسة أعمالهم بها لم تكن لتخدع أحداً ، فقد بدأ التقارب بين ألمانيا وإيطاليا بسبب موقف انجلترا وعصبة الأمم من الدولة الأخيرة أثناء الأزمة الحبشية ، وتحالفت فرنسا وروسيا الشيوعية بميثاق موجه فى الواقع إلى ألمانيا،وضمنت انجلترا على لسان المسؤولين من رجالها سلامة أراضى فرنسا وبلجيكا .

الواقع أن النظام الدولى الجديد الذى عقد العالم عليه الآمال الكبار أخذ ينهار بسرعة ، وأصبح نظام السلامة لا وجود له ، وخاصة بعد انحلال ميثاق لوكارنو ، وبدأت سياسة المحالفات العسكرية فى الاستقرار .

وليس فى الاستطاعة القاء اللوم على دولة بالذات . فلا شك أن فرنسا كانت محقة فى خوفها على مستقبلها ازاء قوة ألمانيا الآخذة فى النمو، ولا يمكنها أن تطمئن إلى العصبة بعد أحداث النزاع الإيطالى الحبشى . ولا شك أن انجلترا محقة كذلك فى قلقها بعد ما قامت به إيطاليا وألمانيامن أعمال الاعتداء ونقض المعاهدات ، وعنايتهما الكبرى بالتسلح . ولا ريب أن انجلترا وفرنسا وقفتا موقفاً لا يحسدان أو يحمدان عليه أثناء الأزمة الحبشية وكانتا السبب الأكبر فى إخفاق عصبة الأمم ، أو بمعنى أصح فى منعها من معالجة الأزمة من بادئ الأمر بما يتفق وروح العهد والتزاماته ، وهما كذلك يتحملان مسئولية أخرى ، وذلك أن نقض ألمانيا للمعاهدات كان إما عملا له ما يبرره وإما إجراء عدوانياً . فإن كان الرأى الأول كان واجب الدولتين مواجهة الأحوال بصراحة ودعوة ألمانيا الى مؤتمر لإعادة النظر فى معاهدة ڤرساى، وإن صح الأمر الثانى كان من الأمثل إتخاذ موقف شديد الحزم لما تبينت نوايا ألمانيا من بادئ الأمر . ولكنهما اكتفتا بالتصريحات والاجتماعات التى لم تخدع أحداً مطلقاً ، ولا يمكننا أن نقول إنهما كانتا خالصتى النية . ومن جهة أخرى كان لألمانيا مطالب متنوعة ناشئة عن هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى وتسعى إلى تحقيقها إما بالطرق الودية وإما بسياسة الأمر الواقع ، ولما رأت موقف دول ڤرساى منها فضلت الحل الثانى . ومع هذا فقدعرضت مشروعا لتحقيق السلام فى أوربا . وتمتاز المقترحات الألمانية بالوضوح والجلاء والطابع الإنسانى ، كما أنها تشرح وجهة نظر ألمانيا شرحاً وافياً .

أكدت الحكومة الألمانية رغبتها الأكيدة ، بالنيابة عن الشعب الألمانى ، فى التعاون فى إيجاد حسن التفاهم بين الشعوب الأوربية بما يصون السلام على أساس احتفاظ ألمانيا بحريتها واستقلالها وحقها فى المساواة ، لأن هذا فى نظرها الشرط الأساسى لأى تعاون دولى عملى ، ثم أخذت الحكومة الألمانية فى سرد مقترحاتها : (١) عقد ميثاق عدم اعتداء مدته ٢٥ عاما بين ألمانيا من

جهة وفرنسا وبلچيكا من جهة أخرى ، وتوقع إيطاليا وانجلترا عليه بصفتهما ضامنتين . (٢) تكملته بميثاق جوى . (٣) تعهد ألمانيا وفرنسا بمنع ما يسمم عقول الناشئة أو يفسد علاقات الدولتين ، كما تتعهدان باقامة لجنة مشتركة فى چنيف لمراقبة تنفيذ ذلك ، ورفع أى شكوى فى هذا الصدد إلى الحكومتين . (٤) إجراء استفتاء للشعبين الفرنسى والألمانى بصدد الميثاق . (٥) تدعو ألمانيا الدول التى على حدودها الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية إلى عقد مواثيق عدم اعتداء ، (٦) تعرب الحكومة الألمانية عن استعدادها للدخول فى العصبة فى الحال أو بعد عقد هذه الاتفاقات ، على أنه فى خلال مدة معقولة من الزمن ، وبطريق المفاوضات الودية ، يمكن النظر فى مسألة المساواة الاستعمارية ، وفى فصل عهد العصبة عن معاهدة ڤرساى . (٧) إنشاء محكمة تحكيم دولية يكون من اختصاصها مراعاة مايعقد من الاتفاقات ، وتكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف الموقعة . (٨) بعد إتمام هذا العمل العظيم لإقرار السلام ترى الحكومة الألمانية من الضرورى عمل المحاولات العملية لوقف المنافسة غير المحدودة فى التسلح . (٩) تنظيم الحرب بقصد حماية غير المحاربين والجرحى. (١٠) تحريم إلقاء القنابل الغازية أو المحرقة ، وإلقاء القنابل من أى نوع على المناطق المفتوحة التى فى خارج دائرة خطوط القتال ، وإلغاء وتحريم صنع الدبابات من النوع الثقيل ، وكذلك يعمم الأمر الأخير على المدفعية الثقيلة . (١١) تبدى الحكومة الألمانية استعدادها ، بعد إتمام المعاهدات السياسية ، فى تبادل وجهـــات النظر مع الدول الأخرى بما يؤدى إلى تحسين الأحوال الاقتصادية فى أوربا ، وفى العالم أجمع .

أثارت المقترحات اهتماما كبيراً ووصفها المستر إيدن فى جلسة ٣ أبريل بمجلس العموم بأنها جديرة بالدرس ، وقالت التيمس فى افتتاحية العدد الصادر فى ٢ أبريل إن المقترحات تدعو إلى مناقشتها ، وصرح اللورد هاليفاكس فى مجلس اللوردات (٨ أبريل) أن الحكومة البريطانية تدرك أهمية المقترحات

الألمانية . أما الحكومة الفرنسية فأصدرت ما يعد تعليقاً على المقترحات الألمانية ومشروعا فرنسياً يقابلها ، ولكن لا يزيد عن كونه مقال عن قدسية المعاهدات ، وأهمية السلامة الاجماعية ، وضرورة إنشاء قوة عسكرية دولية . فكان عملها مثبطاً للآمال ، وفى ٦ مايو أرسل المستر إيدن إلى برلين يستقسر عن بعض النقط الواردة فى المشروع الألمانى ، غير أن الأسئلة البريطانية تحمل طابع الارتياب فى السياسة الألمانية فلم ترسل الحكومة الألمانية رداً على ذلك . وفى يوليه اقترحت الحكومة البلجيكية عقد مؤتمر من دول لوكارنو (بخلاف ألمانيا) ، فرفضت الحكومة الإيطالية الحضور بحجة وجود التزامات معينة بشأن البحر الأبيض المتوسط ، وأصرت على ضرورة دعوة ألمانيا إلى المؤتمر . وهذا الرد يعد نهاية الجبهة التى تكونت فى مؤتمر ستريزا أو بداية التقارب بين ألمانيا وإيطاليا . وفى ٢٣ يوليه اجتمع بلندن ممثلو دول لوكارنو (عدا ألمانيا وإيطاليا) ، وقرروا عمل الترتيب اللازم لعقد مؤتمر من الدول الخمس فى أقرب وقت مستطاع ، وأرسلت دعوات رسمية إلى ألمانيا وإيطاليا ، ولكن نشوب الحرب الأهلية فى أسبانيا قضى على أى احتمال فى عقد المؤتمر .

الفصل السابع عشر

نحو الهاوية

أو عهد الفوضى الدولية

أخفقت المحاولات لخفض السلاح وتحقيق السلامة ، وبدت صعوبة إعادة النظر فى المعاهدات بالوسائل السلمية ، وزالت الثقة من النفوس ، وتداخلت العوامل السيكولوجية والسياسية والاقتصادية ، فأحدثت جواً من التوتر الشديد فى العلاقات الدولية ، وانقسمت الدول إلى معسكرات وظهرت علامات الخطر فى الأفق السياسى ، وصار حديث الحرب القادمة على كل لسان ، وأصبح نشوبها أمراً لا يحتمل الريب وإن صعب تحديد الميعاد . وتوالت الأحداث ، وبرز عامل القوة ، وأصبحت له الغلبة فى تصرفات الدول ، وأخذ الجميع بأسباب الاستعداد ، وانتشر التهديد بامتشاق الحسام أملا فى نيل الأرباح وجر المغانم وإن حاولت كل دولة إخفاء نواياها الحقيقية تحت ستار العبارات السلمية والتصريحات السياسية ، وأخذ الناس يتساءلون : إلى أى طريق نحن مسوقون ؟ ومر الشهر تلو الشهر ، والعام فى إثر العام ، وأصبح عقد المواثيق ثم نقضها من الأمور الشائعة ، وصعب الاطمئنان إلى وعود الساسة وعهود القادة . وإذ كمل الاستعداد ، وتهيأ الجو ، وتجمعت المواد الملتهبة ، حدث الانفجار الهائل للمرة الثانية ولما ينتصف القرن العشرين ، كأنما كتب على الإنسانية أن تتطهر من الأدران والأطماع عن طريق الآلام والدماء .

الحرب الأهلية فى أسبانيا

انزوى بريمور دى ريڤيرا عن الحياة العامة فى يناير ١٩٣٠ ، وأعاد خلفه

النظام الديموقراطى . وفى الانتخابات المحلية لعام ١٩٣١ أحرز الجمهوريون أغلبية ساحقة ، وهدد رئيسهم زامورا بالثورة إن لم يتنازل الفونسو الثالث عشر عن العرش ، ففر الملك من البلاد ، وأعلن زامورا الجمهورية ، وألف حكومة مؤقتة برياسته ، وأمر بإجراء الانتخابات للبرلمان (يونيه ١٩٣١) ، فأسفرت عن نجاح كبير للحزب الجمهورى . وأصدر البرلمان فى ديسمبر اجراءات حاسمة ، منها فصل الكنيسة عن الدولة ، وامتلاك الأخيرة لأملاك الأولى . وفى العام التالى منحت قطلونيا الحكم الذاتى ، وطبق ذلك أيضاً على إقليم الباسك ومقاطعه غاليسيا ، ثم أمر البرلمان كذلك بالاستيلاء على أراضى النبلاء . واتخذ إجراءات شديدة ضد الكنيسة وجماعة الجزويت . غير أن هذه السياسة العدائية ضد الكنيسة أثارت الكاثوليك المخلصين فى البلاد ، فأمر رئيس الجمهورية بانتخابات جديدة فى نوفمبر ١٩٢٣ فى ظل قانون الانتخابات العام ، فأسفرت عن أغلبية من الجمهوريين المعتدلين ، وهزيمة الراديكاليين والاشتراكيين . وهنا حاول الشيوعيون عرقلة الحكومة وبدأوا عصراً من الإرهاب ، وحاولوا بالقيام بإضراب عام تغلبت عليه السلطات ، وأثاروا فتنة دموية لم يقدر لها النجاح إزاء الشدة التى أبدتها الحكومة حتى نفر منها بعض أنصارها .

تألفت لجنة « الجبهة الوطنية » من الراديكاليين والاشتراكيين والشيوعيين ، وزاد عدد ممثليهم فى انتخابات فبراير ١٩٣٦ ، وحل مانويل أزانا فى رآسة الجمهورية ، وعجزت الحكومة عن منع حلفائها من الفوضويين والشيوعيين عن أعمال العنف كحرق الكنائس والأديرة ، وأخذت البلاد تسير قدماً وسراعاً نحو الفوضى العامة . وفجأة نزل الجنرال فرانكو (١٩ يوليه ١٩٣٦) فى ميناء قادس بقواته من المغاربة ، ودعا أحزاب اليمين إلى الثورة ، فانحاز إليه معظم رجال الجيش والبحرية ، وانتشرت الثورة فى جنوبى غرب أسبانيا ، وفى سبتمبر أنشأ فرانكو حكومة مؤقتة فى سلامانكا . وهكذا بدأت الحرب

الأهلية ، ولكنها تحولت سريعاً إلى ميدان تتقاتل فيه ألمانيا وإيطاليا من جهة وروسيا وفرنسا من جهة أخرى ، وأصبحت البلاد غارقة فى بحر من الدماء بفضل الأطماع الدولية .

كانت إيطاليا وألمانيا تريان من صالحهما مساعدة فرانكو حتى تكتسبا سمعة دولية ، وتحاربا الشيوعية ، وتقيما حكومة موالية فى هذا الجانب من أوربا، وتزيدا من تهديد فرنسا وانجلترا . أما بريطانيا العظمى فترى فى قيام حكومة فاشية فى أسبانيا وموالية أو حليفة لألمانيا وإيطاليا خطراً على مركزها فى القسم الغربى من البحر الأبيض المتوسط . أما فرنسا فتعتبر انتصار فرانكو نجاحا لسياسة التطويق التى ترمى إليها ألمانيا ، كما أن أسبانيا المعادية تهدد مواصلاتها مع شمالى إفريقية التى تمدها بالقوات فى زمن الحرب . هذه هى العوامل التى زادت من تعقيد الموقف فى أسبانيا عند نشوب الحرب الأهلية . غير أن أكبر الخطر كان فى التقاء المتطوعين الأوربيين فى ميدان قتال واحد مما يزيد فى توتر الموقف الدولى ، وقد ينتهى بتحول حادث أسبانيا إلى حرب أوربية عامة ، ذلك أن المساعدات تدفقت على الطرفين المتحاربين من جانب إيطاليا وألمانيا وروسيا . وفى أول أغسطس ١٩٣٦ ابتدعت فرنسا سياسة « عدم التدخل » ، وطلبت إلى الدول الكبرى أن تسير على ضوء هذه السياسة ، فأعلنت انجلترا موافقتها التامة وحذت حذوها الدول الأخرى ، واجتمعت لجنة عدم التدخل بلندن فى ٦ سبتمبر ١٩٣٦ . ويلاحظ أن هذه الخطة الجديدة أتفق عليها خارج عصبة الأمم ولم يكن هذا مستغرباً ، إذ يبدو أن الدول فقدت ثقتها فى تلك المنشأة الدولية . وقد دافع الساسة عن ذلك بحجة أن ألمانيا ليست فى العصبة ، وأن إيطاليا قطعت صلتها فعلا . وهذا ولا شك تفسير غريب لعهد العصبة .

استمرت الامدادات تتدفق على الطرفين فى أسبانيا ، وبخاصة من جانب ألمانيا وإيطاليا، وفى ١٨ نوفمبر اعترفت الدولتان بحكومة فرانكو الثائرة .

وأخيراً اتفقت لجنة عدم التدخل على نظام من الرقابة البحرية، وعلى الحدود بين أسبانيا والبرتغال على أن يبدأ تنفيذ هذا النظام فى أبريل ١٩٣٧ . غير أن الأحداث كانت تتوالى بسرعة، ففى ٢٩ مايو ضربت طائرات الحكومة الأسبانية البارجة الألمانية دوتشلاند، فما كان من السفن الحربية الألمانية إلا أن ضربت ثغر ألميرا، وانسحبت ألمانيا وإيطاليا من مشروع الرقابة البحرية ولجنة عدم التدخل إلى أن تعطى الضمانات بشأن عدم تكرار هذه الاعتداءات . ودارت مفاوضات بين الدول الأربع انتهت بالاتفاق على أنه فى حالة اعتداء مماثل يجوز للدولة المعتدى عليها أن تقوم بعمل منفرد بقصد الدفاع عن النفس فى الحال، ثم تتشاور الدول بشأن عمل مشترك، فإن أخفق ذلك فلهذه الدولة أن تتخذ ماتراه لازما من الإجراءات بحيث لاتكون الدول الأخرى مسئولة . وعلى أثر هذا الاتفاق عادت الدولتان إلى مركزهما السابق . وفى ١٩ يونيه شكت الحكومة الألمانية من حدوث هجمات من جانب زوارق الطوربيد على الطراد ليبزج، وطلبت قيام الدول بعمل مشترك، فأصرت الحكومتان الانجليزية والفرنسية على ضرورة فحص الموضوع قبل اتخاذ أى إجراء، فرفضت ألمانيا مطالبة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة أمام فالنسيا . ولما لم توافق انجلترا وفرنسا على هذا الطلب انسحبت ألمانيا وإيطاليا نهائياً من مشروع الرقابة البحرية وإن ظلتا عضوين فى لجنة عدم التدخل .

أصبح عمل اللجنة عبثاً فى الواقع أمام الحقائق العملية وازدياد آمال فرانكو فى الانتصار، وأعلنت الحكومة البريطانية (٤ نوفمبر ١٩٣٧) أنها دخلت فى مفاوضات بقصد تبادل الممثلين مع سلطات الثوار لأجل حماية الرعايا البريطانيين والتجارة والأموال البريطانية المستثمرة فى المناجم بأسبانيا . وتم الاتفاق على تبادل الممثلين فى ١١ نوفمبر مع التصريح بأن هذا ليس اعترافا دبلوماسيا بالثوار، وتلا ذلك تعيين سير روبرت هو دجسون مندوبا لبريطانيا العظمى، ودوق ألبا لحكومة فرانكو .

استمرت انتصارات فرانكو فى عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ وفى أوائل سنة ١٩٣٩ غزا فرانكو قطلونيا بما فيها برشلونه الكبيرة الأهمية ، فوقع الاضطراب فى صفوف أنصار الجبهة الوطنية ، ولم ينته مارس حتى سلمت مدريد وغيرها من المدن الباقية إلى الجنرال فرانكو بلا قيد ولا شرط . ولاشك أن نجاحه كان انتصاراً للمبادئ الفاشية ، ولسياسة دول المحور .

المعسكر الديكتاتورى

لاحظنا كيف باعدت الأزمة الحبشية بين إيطاليا والدولتين الغربيتين ، وقربت بين هذه الدولة وألمانيا ، وزاد التفاهم بسبب الحرب الأهلية الأسبانية ونتيجة لتطابق مصالحهما من حيث الرغبة فى إعادة النظر فى المعاهدات، ومحاولة ألمانيا السيطرة السياسية والاقتصادية فى أوربا الوسطى والشرقية، وأطماع إيطاليا فى تعديل الموقف فى البحر الأبيض المتوسط تعديلا يحقق بعض أهدافها . وكذلك اليابان كانت تسعى إلى أن يستقر نفوذها فى شرقى آسيا . وأخيراً فقد وفق العداء للشيوعية والشك فى روسيا السوفياتية بين الدول الثلاث ، ومهد لإقامة معسكر دولى يضمها . فى أول نوفمبر ١٩٣٦ أعلن السنيور موسولينى بميلان ظهور محور روما — برلين ، وفى ٢٥ من الشهر نفسه وقعت ألمانيا واليابان الميثاق ضد الكومنترن أى الشيوعية الروسية وانحازت إليه إيطاليا فى العام التالى (٦ نوفمبر ١٩٣٧) أثناء زيارة رسمية قام بها السنيور موسولينى لعاصمة ألمانيا ، وتلا ذلك بقليل (١٢ ديسمبر) انسحاب إيطاليا من عصبة الأمم ، والتصريح الرسمى الألمانى بأن تأثير العصبة فى الشؤون الدولية كان تأثيراً سيئاً ، وأن ألمانيا لن تفكر ثانية فى العودة اليها .

إزاء هذا التحالف الفعلى بين الدول الدكتاتورية الثلاث نجد التحالف الذى يرتبط كلا من روسيا وفرنسا ببعضهما وبدولة تشكوسلوفاكيا ، واضطرت انجلترا أن تزيد من توثيق علاقاتها بفرنسا . غير أنها كانت حريصة على التوفيق ،

ساعية إلى التفاهم مع إيطاليا ، ومن هنا نشأ اتفاق ١٦ أبريل ١٩٣٨ بين الدولتين بتحديد مصالحهما فى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، وتعهدت انجلترا أن تعمل على إزالة العقبات التى تحول دون الاعتراف بالفتح الإيطالى للحبشة . ودارت مفاوضات لعقد اتفاق مماثل بين إيطاليا وفرنسا فأخفقت . والواقع أن التفاهم بين انجلترا وإيطاليا كان صورياً . إذ أن الدولة الأخيرة قد اختارت مكانها نهائيا إلى جانب ألمانيا .

اليابان والصين

شاهدنا كيف نالت اليابان بغيتها فى منشوريا . وشجعها هذا النجاح على تنفيذ سياستها الاستعمارية على نطاق واسع ، وصرح قادتها فى أكثر من مناسبة بما يصح اعتباره « مبدأ منرو لآسيا الشرقية » وأهم هذه التصريحات ماصدر على لسان حال وزارة الخارجية اليابانية (١٨ أبريل ١٩٣٤) من أن هناك مسئولية خاصة على عاتق اليابان إزاء إقرار السلام والاستقرار فى آسيا الشرقية ، وأن اليابان لن تحمل هذه المسئولية بالاشتراك مع أية دولة أخرى ماعدا الصين ، وأن على الدول الأخرى أن توفق بين خطتها وهذا المبدأ . ومعنى هذا أن اليابان مصممة أن تكون صاحبة اليد العليا فى الشرق الأقصى ، أما مطالبها من الصين فهى التعاون الاقتصادى ، والتعاون ضد الشيوعية ، وإيقاف كافة الأعمال المعادية لليابان . ولو طبق هذا كله لجعل لليابان السيطرة الفعلية على الصين وإنشاء نوع من الحماية اليابانية على مصائرها .

ولما عجزت اليابان عن حمل الصين على الرضوخ لطلباتها قررت استخدام القوة فأنزلت قواتها فى شنغهاى (يوليه ١٩٣٧) وبدأت غزو الصين الوسطى ، واستولت على المدن الرئيسية مثل نانكين وهانكو وكانتون ، وأخذت توسع نطاق عملياتها الحربية . أما الصين فطلبت من العصبة التدخل ! أحالت العصبة

الموضوع على اللجنة الاستشارية (١) التى أصدرت قراراً باستنكار ضرب المدن الصينية المفتوحة من الجو، ثم أشارت بعد ذلك على أعضاء العصبة بعدم اتخاذ أى إجراء يضعف مقاومة الصين، وأوصت بأن تنظر كل دولة فى الوسائل التى تستطيع بها تقديم المعونة للدولة المعتدى عليها، ثم اقترحت عقد مؤتمر من الدول الموقعة على « معاهدة الدول التسع » واجتمع المؤتمر فعلا فى ٣ نوفمبر بغير اليابان التى أبت إجابة الدعوة إليه، ثم تأجل مكتفياً بتصريح يؤكد استنكار القوة فى حل المنازعات وقيام الالتزامات التى تضمنتها معاهدة الدول التسع، ويحث الطرفين المتنازعين على إيقاف القتال.

والحقيقة أن دول المعاهدة والعصبة كانت عاجزة عن حماية الصين بسبب اضطراب الموقف الدولى فى أوربا والخوف من تحول الصراع إلى حرب عالمية تقف إيطاليا وألمانيا خلالها إلى جانب اليابان.

القضاء على استقلال النمسا

زادت قوة ألمانيا، ونما تسلحها، وقوى مركزها السياسى بانحياز إيطاليا إلى جانبها، واضطراب الأحوال فى أسبانيا، وتفوق اليابان العسكرى فى الصين، فصممت على تنفيذ سياستها من ضم العناصر الألمانية إلى الريخ وبدأت بالنمسا. ولم تكن تخشى شيئا من جانب إيطاليا كما حدث من قبل، ولذا أرسلت قواتها فى ١١ مارس ١٩٣٨ فغزت هذه الدولة الصغيرة وقضت على استقلالها، ولم تهتم باحتجاج انجلترا وفرنسا الشديد على هذا العمل. والغريب أن بولنده انتهزت الفرصة وأرغمت لتوانيا على الاعتراف بضم ڤلنا إليها، والتعهد بالمحافظة على علاقات حسن الجوار!

التضحية بتشكوسلوفاكيا

زاد ضم النمسا إلى ألمانيا من قوة الأخيرة، وجعل موقف تشكوسلوفاكيا

---

(١) كانت العصبة قد شكلتها فى ٢٤ فبراير ١٩٣٣.

شديد الحرج ، وهدد بأخطر النتائج ، إذ كانت الدولة الصغيرة مرتبطة بمعاهدات مع فرنسا وروسيا ومطمئنة إلى استعدادهما للدفاع عنها . أما ألمانيا فقد أخذت تثير مشكلة الأقلية الألمانية فى إقليم السوديت ، وبدأت حملة واسعة من الدعاية ضد ماسمته الاستبداد بألمان السوديت . وكانت مصلحة فرنسا وروسيا تقضى بحماية تشكوسلوفاكيا لأن انهيارها يجعل مركز ألمانيا العسكرى شديد الخطر . أما انجلترا فكانت تفضل حل مسألة الأقلية الألمانية عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية ، لا بطريق التدخل العسكرى خشية اضطراب السلام الدولى .

قررت الحكومة البريطانية إرسال اللورد رنسيمان إلى براغ بناء على دعوة حكومتها للتوسط بين الأخيرة والأقلية الألمانية ، غير أن الموقف زاد حدة بسبب صلابة ألمان السوديت وخطة ألمانيا نفسها التى دعت طوائف من الاحتياطى ، وبدأت مناورات حربية كبيرة فى منتصف أغسطس ، ثم خطب الهر هتلر فى ١٢ سبتمبر مطالبا بحق تقرير المصير للأقلية الألمانية وواعداً إياها بمساعدة الريخ . وهنا حدثت اضطرابات فى إقليم السوديت قتل فيها بعض الألمان والتشك ، وتكهرب الجو ، وأصبح هناك خوف أن تجتاز الجنود الألمانية الحدود بحجة عجز الحكومة التشكوسلوفاكية عن حفظ الأمن والنظام .

اعتقد المستر تشمبرلن أن من أكبر الصعاب فى معاملة الدول الدكتاتورية عدم وجود سبل الاتصال المباشر مع الذين فى يدهم الأمر حقيقة ، وخشى أن مستشارى الهر هتلر لم يصوروا له الموقف الفعلى والنتائج المترتبة على هجوم يقوم به على تشكوسلوفاكيا (١) ، ولهذا استقر رأى رئيس الوزارة البريطانية على زيارة هتلر نفسه ، فسافر إلى مقره فى Berchtes gaden (١٥ سبتمبر) وأدرك استحالة الوصول إلى السلام إلا بمنح الأغلبية الألمانية فى أقليم السوديت حق

---

(١) Political and Strategic Interests of the United Kingdom, p. 85.

تقرير المصير ، وكان هذا أيضاً رأى اللورد رنسيمان ، ووافقت حكومة فرنسا على وجهة النظر البريطانية ، ونُصحت الحكومة التشكوسلوفاكية ، أو قل أرغمت على قبول انتقال المناطق السوديتية التى أكثر من نصف سكانها من الألمان إلى الريخ . وعاد تشمبرلن إلى ألمانيا (٢٢ سبتمبر) حيث فاجأه الهر هتلر باقتراحات معارضة .

رفضت حكومة براغ المقترحات أو المطالب الألمانية (٢٥ سبتمبر) ، وصرحت حكومة فرنسا (٢٦ سبتمبر) بعزمها على تنفيذ معاهدتها مع تشكوسلوفاكيا فى حالة مهاجمة الأخيرة ، وأعلنت الحكومة البريطانية أنها ستكون مضطرة إلى مساعدة فرنسا إذا اشتبكت فى حرب مع ألمانيا ، وبدت مظاهر الاستعداد للحرب من جانب الدول . وأخيراً اجتمع مؤتمر ميونخ (٢٩ سبتمبر) ووقع الساسة المجتمعون فى اليوم التالى اتفاقا بشأن الوسائل التى تتبع فى نقل أراضى السوديت إلى الريخ الألمانى ، وعاد كل من المستر تشمبرلن والمسيو دلاديه إلى بلاده مقتنعين أنهما أنقذا السلام !

التسابق فى الاعتداء

كانت التضحية بهذه الدولة الصغيرة هزيمة لفرنسا ، وقعت وقعاً شديداً فى نفوس الدول الصغرى التى آمنت الآن أن الحكم للقوة ، أما روسيا فقد نفرت من سياسة الدولتين الغربيتين بعد هذه المأساة .

تلا تقسيم تشكوسلوفاكيا إسراع بولنده والمجر إلى اقتسام الغنيمة ، فنالت الأولى تيشن ، وحصلت الثانية على جزء من سلوفاكيا . وهكذا ضاع ثلث الدولة ولكنها قبلت التضحية شعوراً بضعفها ، وبعجز حلفائها ، وأملا فى ضمان بقية أراضيها . ولكن لم تنقض أشهر على اتفاق ميونخ حتى تم القضاء على هذه الدولة ، فقد حدث أن أرادت حكومة براغ عزل رئيس وزارة سلوفاكيا المطالب بالانفصال ، فلجأ الأخير إلى ألمانيا لحمايته فأسرعت قوات

هتلر واحتلت المناطق التشكية وضمتها إلى الريخ ، وبسطت الحماية الألمانية على سلوفاكيا .

توالت أعمال الاعتداء . إذ أجبرت لتوانيا على التنازل عن ممل لألمانيا ، وحاول هتلر الاتفاق مع بولنده بشأن دانزج والممر البولندى فرفضت ، وهنا غير تشمبرلن السياسة البريطانية نهائياً بعد أن أخفقت وسائل التهدئة ، ودخل مع فرنسا وبولنده فى اتفاق بضمان استقلال كل من الدول الثلاث ، وأعلن استعداده لإعطاء هذا الضمان للدول الأخرى كرومانيا واليونان وتركيا .

فى وسط هذه الظروف دارت المفاوضات بين الدولتين الغربيتين وروسيا لتكوين جبهة ضد ألمانيا ، غير أن الروسيا كان قد ساءها تصرف الدولتين فى حادث تشكوسلوفاكيا ، كما أصرت على مطالب خاصة فى إقليم البلطيق . وفى الوقت نفسه دارت المباحثات سراً بين الحكومتين الروسية والألمانية ، وانتهت بعقد ميثاق عدم اعتداء بين الدولتين أو بين النازية والشيوعية ولكنه كان ميثاقا لا أمل فى بقائه ، فلا بد أن ينقضه ستالين إن لم يسبقه هتلر إلى ذلك . غير أن النتيجة المباشرة للميثاق أنه شجع هتلر الذى اعتقد أنه فصل بين شرق أوربا وغربها ، فجدد ضغطه على بولنده ولم يجد رجاء فى اتباع الطرق السلمية الهادئة . وأخيراً حل اليوم الذى كانت الإنسانية تنتظره وجلة مرتجفة إذ اخترقت الجيوش الألمانية حدود بولنده فى أول سبتمبر ١٩٣٩ ، وأعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا الحرب على ألمانيا . وهكذا بدأ الصراع العالمى الثانى وهو أشد هولا من سابقه . وهانحن فى العام السادس منه ولا يستطاع على وجه التحقيق القول بميعاد انتهائه فى أوربا ثم آسيا ، ولا يمكن القول بأنه سيكون درساً عملياً يحمل الدول على السلام فى المستقبل ، فإن هذا رهين بما قد يوفق إليه الساسة الذين يبشرون الإنسانية بعالم جديد يسوده السلام والأمن واحترام العهود والرخاء الاقتصادى .

الفصل الثامن عشر

عالم الغد

قدمنا صورة موجزة للأزمات المتشعبة التى هزت دعائم المجتمع فى العشرين سنة الفاصلة بين الحربين . ومنذ نشوب الصراع الحالى تعددت التصريحات والآراء والمقترحات بصدد الشكل الذى ينبغى أن يكون عليه عالم الغد ، والذى يراد أن تقل فيه أسباب الخلافات والحروب ، ويتوافر فيه الرخاء للأمم ، ويتهيأ فيه العمل للأفراد . ولا يعنينا مطلقاً الجانب « السلبي » من المقترحات والذى ينصب على معاملة دول المحور ، ولا يهمنا كذلك تحديد مسئولية نشوب الحرب . ولكن الذى له الأهمية القصوى فى نظرنا هو الجانب « الإيجابى » أو الإنشائى من المقترحات ، وهو ماسنعرض له . وكان بودنا أن نجعل كل قسم من الفصل الحالى فصلا قائما بذاته إذ هو جدير بذلك ، لولا موانع مادية تمليها طبيعة ظروف الحرب ولهذا نعتذر عن عدم إشباع رغبتنا والتى هى قد تكون رغبة القارىء . ونسارع إلى القول بأننا سنعالج موضوعات مختلفة بقدر مايسعنا على أن نفتح السبيل لغيرنا ، ولا ندعى لأنفسنا أننا نحيط بالموضوع كله وبالتفصيل اللازم ، ونعتقد أن الاعتراف بالنقص دليل على رغبة فى الوصول إلى حد الكمال .

١ — الديمقراطية الاقتصادية

لماذا نشب الصراع فى عام ١٩١٤ ؟ ولماذا تجدد فى عام ١٩٣٩ ؟ ولماذا اضطرب العالم فى الفترة بين الحربين ؟ قد لاتكفى مؤلفات لبيان الأسباب الرئيسية والثانوية ، وما هو أقل منها شأناً ، ولكن قد يتضاءل هذا كله إذا

نظرنا إلى الموضوع على ضوء آخر . فمن البديهى أن الحروب الكبرى محاولة ترمى إلى هدم نظام اجتماعى واقتصادى لايلائم روح العصر . فحروب نابليون كانت احتجاجا شديداً على بقاء عصر الإقطاع ، وترتب عليها القضاء عليه ، والحربان اللتان شهدهما القرن الحالى إن هما إلا مرحلة فى ثورة عالمية بعيدة الغور ضد المثل التى سادت القرن التاسع عشر ، وهى الرأسمالية وسياسة الفردية والديمقراطية الحرة . ولعل أكبر خطأ وقع فيه ساسة الأمم المنتصرة فى الحرب الماضية إغفالهم شأن هذه الثورة ورغبتهم فى عودة العالم إلى ماكان عليه قبل سنة ١٩١٤ ، فأخفقوا وامتازت سياسة الدول المنتصرة بالجمود ، وبذا تمهد السبيل لحرب أخرى . ومن هنا أثر القول بأن الحلفاء كسبوا الحرب وخسروا السلم ! لقد قامت الثورة الفرنسية بنشر تعاليم جديدة وتدعو إلى هدم أنظمة عتيقة ، فعجزت الأمم الأخرى عن إدراك مغزى الثورة الحقيق ، واشتبكت القارة فى حروب طويلة . ولما اجتمع الساسة فى مؤتمر فينا كان همهم إرضاء أطماع ذاتية ، وتنفيذ اتفاقات سرية سابقة ، وتعديل الحدود ، وإحلال الهدوء بالعودة إلى ماكان عليه الحال قبل الثورة . وفى هذا استحالة ، لأن غاية الحروب العظمى اكتساح ماكان قبل نشوبها من نظم ، لأنها وليدة ثورة ، وفى الوقت نفسه تعمل على نجاح هذه الثورة .

وقبل سنة ١٩١٤ أخذ الناس يشكون فى الرأسمالية ويعدونها من عوامل القلق فى الداخل والخارج ، وأخذت الطبقات تتساءل عن الفوارق بين بعضها البعض ، وبدأ الفرد العادى يشك فى الفائدة التى عادت عليه من الحقوق السياسية التى كسبها بعد صراع طويل . ثم جاءت الحرب فزادت هذه الروح الثورية قوة ، وفى سنة ١٩١٧ روع العالم بثورة فى روسيا هدمت مثل القرن التاسع عشر فى السياسة والاقتصاد والاجتماع . أما لماذا بدأت الثورة فى الروسيا فلأنها كانت موطن كل نوع من الاضطهاد الرأسمالى والاستعمارى والعسكرى فى أشد صوره وحشية وبعداً عن الروح الإنسانية . من ذا الذى لايعرف أنه

فى روسيا تحالفت سيطرة رأس المال مع استبداد القيصرية ، وتعاونت الوطنية الروسية العدوانية مع وظيفة الجلاد التى مثلتها القيصرية إزاء الشعوب غير الروسية »[١]. ولكن الدول المنتصرة أغفلت شأن الثورة ونذرها ، وقاومتها على غير جدوى . وهكذا وقف العالم عند مفترق الطرق ، ولم يتهيأ له قادة يدركون روح العصر .

ولكن المغزى لم يخف على أحد ، فكثرت المشاكل وأخذت كل دولة تحاول حلها بأساليبها الخاصة . أصبح العالم يطالب بغير مُثل القرن الماضى ، وهنا قامت الفاشية والنازية وسرت العدوى إلى أمم كثيرة . وهذه كلها تجارب أريد بها علاج نقص فى النظام الاقتصادى والاجتماعى ، ولكن أخذ البعض ينعى هذه الاتجاهات ويتحدث عن الدكتاتورية ويقول إن الديموقراطية لم تتهيأ لها شعوب كثيرة . والواقع يخالف هذا الظن ، فالعالم يبغى الديموقراطية ولكنه يريدها من طراز جديد . لم يعد الفرد العادى يهتم كثيراً بأن نعترف له بحق الانتخاب والمساواة أمام القانون ، لأن السياسة تلعب دوراً قليل الشأن فى حياته العادية ، وهذه الحقوق السياسية التى نمن بها عليه صارت مهزلة نخدر بها أعصابه ، لأن النفوذ الفعلى فى أيدى أرباب القوة الاقتصادية . وهو كذلك مبعد عن الإدارة الحكومية لا يدرى عن أسرارها لأنها فى أيدى فئة المختصين . إن الفرد العادى يطالب بأمور أخرى أعظم شأناً وهى الديموقراطية الاقتصادية ، والمساواة فى الالتزامات ، والحق فى العمل وفى أن يعيش الحياة اللائقة به ، وهو يريد أن تتغلب إرادته على القوات الاقتصادية المنظمة التى يحتكرها القليلون ، وهو يطالبنا أن نجتذبه إلى الإدارة وبخاصة فيما له اتصال بحياته العادية ومصالحه اليومية .

هل الحرب الحالية قمينة أن تسير بالعالم فى طريق الديموقراطية الجديدة؟ يقول الأستاذ Carr[٢] إن الشبه عظيم بين نابليون وهتلر ، فالأول استغل طلب

---

(١) Stalin : Foundations of Leninism, p. 15.

(٢) راجع الفصل الأول من كتابه "Conditions of Peace"

الحرية والحقوق السياسية المتساوية مما بشرت به الثورة الفرنسية ، والثانى عمل على الاستفادة مما أعلنته الثورة الروسية من المساواة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية المتساوية . وأعلن نابليون أنه يعمل على عودة النظام والاستقرار ، وظن البعض أنه يصفى الثورة الفرنسية ، وصرح هتلر أنه يسعى إلى هدم الشيوعية وآمن الكثيرون أنه يقود حربا صليبية عليها . ولكن نابليون أزال عروشاً ، وألغى الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، وحطم بقايا العهد الاقطاعى ، ونشر مبادىء الثورة الفرنسية . أما هتلر فقد أتم العمل الذى بدأه ماركس ولينين فى قلب نظام القرن التاسع عشر الرأسمالى ، بل إنه نجح بخلاف زعيمى الاشتراكية فى نشر قوى الثورة ومعاولها الهدامة فى أوربا .

وقد سبق لهتلر القول بأنه يريد إنشاء نظام جديد ، وليس لنا أن نشك فى صدق نيته ، ولكن النظام الذى يريد إقامته يخالف مانسعى إليه لأن نظامه قائم على مبادىء العنصرية وتفوق بعض الأجناس . وقد حرك هتلر أمته وموارد أوربا الخاضعة له ضد الروسيا فأخفق ، كما حدث للدول حين هاجمت الثورة الفرنسية . ثم أخذت الدويلات المنضمة إلى هتلر تهجره لأنها لم ترفى نظامه الجديد ما يحقق غايتها . ونرى أنه لابد من هزيمة هتلر حتى يتحقق النظام الجديد بالطرق السلمية ، وهو الذى يكفل المساواة الاجتماعية والديموقراطية الاقتصادية . إن هزيمة هتلر لن تعيد النظام الرأسمالى إلى سابق عهده ، كما أن هزيمة نابليون لم تؤد إلى عودة النظام الإقطاعى . هذه هى الحقائق التى يجب أن نسترشد بها فى إقامة عالم جديد ، وإلا هيأنا السبيل لاضطرابات وانقلابات وقضينا على عوامل الاستقرار فى الداخل والخارج . أما إذا حققنا المبادىء الجديدة ، وسخرنا الدولة لخدمة الشعب كله ، وقربنا ما بين الطبقات ، عم الرضاء النفوس ، واستطاعت كل أمة أن توجه جهودها نحو التعاون والسلام . ونحن لانرتاب لحظة أننا سائرون نحو هذا الهدف أطال الزمن أم قصر . ويبدو أن الساسة قد تمكنوا من إدراك رغبات الشعوب ، وهاهو ميثاق

الأطلنطى يتحدث عن محاربة العوز والفاقة وينادى بتوفير العمل والحياة اللائقة ، ولعلهم يوفقون إلى تحقيق الآمال بطريقة أساسية ، لا بأنصاف الحلول.

ولما كنا نطالب بالديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية فى داخل كل دولة ونسعى إلى رفع مستوى الأفراد ، فإنا كذلك نطالب بتطبيق هذه المثل جميعها فى علاقات الدول بعضها ببعض . وسنتحدث عن بعض الأسس الاقتصادية التى يراها الكثيرون صالحة لإقامة سلام دائم يعم العالم بأسره .

٣ — بعض المشكلات الاقتصادية وعلاجها

قد يكون من المبالغة فى القول أن نعزو الحروب إلى أسباب اقتصادية بحتة ، لأن الحروب وبخاصة فى العصر الحديث أصبحت كثيرة الكلفة بحيث لا تستطيع المغانم الاقتصادية التى تنجم عنها أن تعادل أو تغطى المبالغ والنفقات الهائلة التى تتكبدها الدول المحاربة . ومع هذا لا نستطيع إغفال أثر العوامل الاقتصادية فى المسائل السياسية والعلاقات الدولية ، ولهذا رأت الدول المجتمعة فى دمبارتن أوكس أنه « لإيجاد ظروف من الاستقرار والخير العام اللازمين لحفظ العلاقات السلمية والودية بين الأمم ، ينبغى على الهيئة (المراد تأسيسها) أن تيسر حلولا للمشاكل الاقتصادية ، وهذا لن يتم إلا إذا قيدت حرية الدول فى العمل فى الميدان الاقتصادى ، ومنحت الهيئة الدولية سلطة اتخاذ القرارات الصالحة واللازمة فى هذه الناحية الكبيرة الأهمية .

التجارة الدولية :

ينبغى أن تحاول الهيئة الجديدة تطبيق مبادىء التبادل الحر فى الحدود المعقولة . والمعروف أنه لو اشتغلت كل أمة بإنتاج ما أعدته لها ظروفها لزاد الانتاج العالمى ، وإذا أمكن نقل السلع وتبادلها بسرعة لارتفع مستوى المعيشة . وقد يعترض بأن حرية التجارة قد تؤدى إلى البطالة بسبب تعرض بعض المهن للمنافسة الأجنبية . ويرى بعض الاقتصاديين أنه لو خفضت

الدول الحواجز الجمركية لما نشأت مشكلة البطالة « العامة » ، وهى ما يحدث فى حالة الأزمات وينجم عن وجود فائض من الأيدى العاملة . ويستند الاقتصاديون إلى أنه فى الوقت الذى يؤدى فيه خفض الرسوم الجمركية إلى فتح السوق الداخلى فإن هذه العملية نفسها تسبب اتساع الأسواق الخارجية أمام منتجات الدولة . ولكن من جهة أخرى ستظل الدولة تشكو من البطالة « الخاصة » الناشئة عن تحول الأيدى العاملة من الصناعات التى تأخذ فى التقلص إلى غيرها التى تتجه نحو الاتساع . وفى هذه الحالة يصح للدولة أن تتغلب على هذه البطالة بالأعمال الانشائية العامة وغيرها . ومن جهة أخرى يقال إن كل دولة ترى من صالحها إقامة بعض صناعات تساعد على إشباع حاجاتها ورفع مستوى المعيشة فيها ، وأن مثل هذه الصناعات تعجز عن الحياة بغير الحماية الجمركية . وهنا يحسن بحكومة مثل هذه الدولة أن تبقى هذه الصناعات وتعمل على نجاحها بوسائل متعددة ، كأن تخفض قيمة عملتها فى الداخل وبذلك ترتفع أسعار السلع الأجنبية المنافسة ، كما يمكنها الأخذ بأحدث الأساليب الفنية فتقلل من نفقات الانتاج إلى أدنى حد ممكن ، وكذلك تمنح هذه الصناعات إعانات مالية أو قروضا بفوائد قليلة جداً أو تشجعها بتسهيلات فى النقل وغير ذلك حتى تمكنها من الثبات . وبهذا تكون هذه الأساليب نوعا من الحماية المعتدلة. وعلى كل حال لا يجب إزالة القيود الجمركية فجأة ودفعة واحدة ، ولنبدأ مثلا بإلغاء تحريم الإصدار والاستيراد ، وهدم نظام الحصص ، وخفض الرسوم العالية جداً ، كما يجب على الهيئة الدولية أن تدرس حالات الأعضاء وتنصح بما فيه المصلحة ، بحيث إذا كانت هناك صناعة لا أمل مطلقا فى نجاحها بنفسها أشارت الهيئة بغض النظر عن هذه الصناعة والانصراف إلى غيرها .

والمعروف أن الروسيا تسير على نظام الاقتصاد الموجه ، والمنتظر أن تأخذ بعض الدول بمثل هذا الأسلوب ، ولكننا لا نتوقع أن يقتبسه العالم أجمع فى القريب العاجل . وهكذا نجد أمامنا نظامى الاقتصاد الموجه والحر . وهذه

ليست عقبة ، إذ يمكن لدول الاقتصاد الموجه أن تصدر السلع حينما تكون نفقات إنتاجها ونقلها فى الداخل أقل من ثمنها فى الأسواق الخارجية، وكذلك تستطيع استيراد السلع إذا كان الثمن المقرر لها فى الداخل أكبر من نفقة شرائها ونقلها من الخارج . وقد صرحت الروسيا فى بيان صدر من قلم الاستعلامات السوفيتى بوشنطن فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٥ أن مبادىء سياستها هى التعاون الاقتصادى مع جميع الدول على أساس استقلال الدول المتعاهدة وقيام النظامين . وسيظل هذا حتى يقضى على النظام الرأسمالى وبذا يصبح التبادل التجارى ميسوراً بين الدول المختلفة .

العملة الدولية :

ولا شك أن اتباع مبدأ حرية التبادل التجارى يساعد على نجاحه اتباع الدول لعملة واحدة ، ويكون ذلك بالاتفاق على إنشاء بنك دولى له حق إصدار عملة دولية تتعامل بها الدول جميعاً . وليس معنى هذا أن تزول البنوك المركزية ، بل إنها تبقى قائمة تؤدى وظائفها المعروفة ، وتصبح بالنسبة إلى البنك الدولى بمثابة بنوك الودائع إلى البنك المركزى فى كل دولة ، وعليه تحتفظ بقوتها فى التأثير على أسعار الفائدة فى داخل الدولة وغير ذلك من العمليات الاقتصادية . غير أن نجاح فكرة العملة الدولية يتطلب تحقيق الشروط الآتية : (١)

(١) أن يكون للهيئة الدولية سلطة واسعة النطاق على الإصدار الكلى للنقد الدولى والنفقات الحكومية فى مختلف الدولة حتى يتسنى لها التغلب على الأزمات التجارية العامة . (٢) يجب أن تبذ كل دولة فى الهيئة نية توجيه مستويات الأسعار والنفقات فى داخل بلادها . (٣) ينبغى أن تتميز معدلات

(١) J. E. Meade : The Economic Basis of a Durable Peace, pp. 55—56.

الأجور والنفقات فى داخل كل دولة بقدر كبير من المرونة . (٤) إزالة العوائق فى وجه التجارة الدولية والهجرة .

حرية انتقال رؤوس الأموال :

يختلف مستوى المعيشة من بلد إلى آخر . ويتوقف ارتفاع هذا المستوى على عوامل مختلفة ، منها قلة ضغط السكان على الموارد الطبيعية الصالحة للاستغلال ، ومنها امتلاك معدات رأسمالية كافية ، وتوافر الخبرة فى الناحية الفنية . وفى العالم بلدان غنية من حيث كثرة المعدات الرأسمالية بنسبة الحاجة إليها ، وفى الوقت ذاته نجد بلاداً مفتقرة إلى رؤوس الأموال أو هى فقيرة نسبياً وتشكو من ندرة رأس المال بالنسبة إلى العمال أو مقدار المواد الأولية ، ففى الهند والصين واليابان ضغط شديد على الأرض الزراعية والموارد الطبيعية من جانب السكان ، بينما النقص الموجود فى بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية راجع إلى الندرة فى السكان أو رأس المال .

فلو أصبح انتقال رؤوس الأموال حراً ميسوراً لأمكن استغلال البلاد المتأخرة ولزاد الانتاج العالمى من السلع . وتستفيد الدول المقترضة لأن رؤوس الأموال تساعد على استغلال مواردها ، فيزداد دخل أهلها ويرتفع مستوى معيشتهم ويتمكنوا من الاستثمار بحيث يتولون عمليات الاصلاح بأنفسهم فيما بعد ، كما أن هذه الأموال تؤدى إلى التقدم الصناعى الذى تموله بعد حين المدخرات القومية ، وفضلا عن هذا فإن المشروعات الجديدة تحتاج إلى خبرة الفنيين ، ولا ريب أن اتصال أهل البلاد بهذه الفئة يرفع من مستواهم ويمدهم بخبرة وأساليب جديدة فى الانتاج . والدولة المقرضة قمينة أن تنتفع كذلك إذ تستفيد من استثمار أموالها بطريقة أفضل مما لو اقتصر الأمر على استثمار هذه الأموال فى داخل حدودها . ويدل على ذلك أن البلاد الغنية الموارد والمفتقرة إلى الإصلاح تجتذب الكثير من رؤوس الأموال لكبر العائد الذى يجنيه أصحابها .

لهذه الأسباب يحسن إنشاء لجنة دولية تشرف على حركة انتقال الأموال ، ويكون من مهامها أن تضمن للمستثمرين الحصول على الفوائد بانتظام ، وأن تحول دون إخلال الدول المقترضة بالتزاماتها ، وأن تتأكد من أن الدول لا تفرض قيوداً على الاقراض الأجنبي مع استثناء ما يكون الغرض منه منع المضاربة فى القروض القصيرة الآجال . ولهذه الهيئة أن تتحقق من أن البلاد المتأخرة مفتوحة أبوابها لتثمير رؤوس أموال الدولة الغنية على قدم المساواة ، ولها أن تقدم الارشاد بشأن سلامة المشروعات التى يقترح إنفاذها ، وبذا تحول دون استثمار مبالغ طائلة فى نواح أو مشروعات لاتبررها الاعتبارات الاقتصادية السليمة .

وبهذه الطريقة نستغل كافة بقاع العالم ونرفع مستوى المعيشة ونزيد الإنتاج ، فيعم الرخاء وتشيع فكرة التعاون لخير الجميع .

الهجرة الدولية :

وهذا موضوع خطير الشأن ، إذ المشاهد أن فى بعض البلدان ندرة نسبية فى عدد السكان بمعنى أن العمل فيها قليل بنسبة كل وحدة من وحدات رأس المال والموارد الطبيعية . وهذا معناه أن قوة العمل الانتاجية عالية بالقياس إلى دول أخرى كاليابان والهند والصين حيث توجد ندرة نسبية فى الموارد الأولية أو رأس المال بالقياس إلى عدد السكان الكبير . ولهذا يحسن تشجيع الهجرة من البلاد الشديدة الازدحام بالسكان إلى المناطق غير الآهلة كالممتلكات البريطانية المستقلة وجهات كثيرة فى الأمريكتين .

وكانت حرية الهجرة فى القرن الماضى عاملا هاما فى حل كثير من مشا كل أوربا ، ولكن انقلب الحال فى القرن الحالى ووضعت القيود ، فقد حرمت هجرة الأسيويين تقريبا إلى استراليا والأمريكتين ، بل وضعت قيود على الأجناس البيضاء للتمييز فيما بينها . ولهذا يجدر بنا إعادة النظر فى الموضوع .

غير أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد بسبب عوامل بيولوجية وسيكولوجية وثقافية . ونرى ضرورة الحد من القيود الموضوعة على الهجرة ، وفى الوقت نفسه نجتهد فى رفع المستوى بين الشعوب المزدحمة حتى لا تأبى الدول الأخرى قبول أهلها . والأهم من هذا أن تعمل الشعوب الكثيرة العدد على أن تحد من التناسل إلى الحد المعقول ، لأن استمرارها على التناسل الكثير معناه تزايد الفائض من السكان عاما بعد آخر ، وتصبح الهجرة عاجزة عن حل هذه المشكلة المعقدة .

٣ — مشكلة المستعمرات والمواد الأولية

أثارت هذه المشكلة استياء الدول التى لا تملك مستعمرات كافية ، وساعدت على توتر العلاقات الدولية . وفى أعقاب الحرب الماضية أخذت إيطاليا واليابان تشكوان من ضآلة أملاكهما ، وطالبتا بنصيب أوفر وعملتا على الحصول عليه بالقوة . وكان من أهداف هتلر استرجاع مستعمرات ألمانيا . وليس من ريب أن فى المستعمرات منافع كبيرة : فهى مورد هام للمواد الأولية والغذائية ، وسوق طيبة للصادرات ، واستثمار مواردها معناه فتح المجال لرؤوس الأموال والآلات والفنيين وجماعة الموظفين . حقيقة تتبع سياسة الباب المفتوح فى البلاد الواقعة تحت الانتداب ، ولكن تطبيقها يخالف الأساس النظرى . فى سوريا مثلا لا نشك أن السلطات الفرنسية كانت تستعين بالفرنسيين ورؤوس الأموال الفرنسية . وتهيىء المستعمرات قواعد حربية للدول المالكة ، ويمكن تجنيد أهلها ويدل على ذلك الفرق السوداء وغيرها فى جيش فرنسا .

إن عصر زوال الاستعمار قد حل وعلى الدول المستعمرة أن تواجه هذه الحقيقة . إذا كنا نسير نحو عهد يزول فيه استغلال طبقة لحساب أخرى فإن هذا القول ينطبق على أعضاء الأسرة العالمية ، ولاشك أن أهل المستعمرات لن يظلوا إلى الأبد فى هـــذا الوضع ، كما لن تصبر الدول المحرومة من المستعمرات على البقاء فى هذه المنزلة .

حين وضعت البلاد العربية تحت الانتداب قيل إنها أمانة فى عنق الإنسانية. ولا يستطيع منصف أن ينكر أن هذه البلاد ذات حضارة جديرة بالتقدير، ولا أنها تقدمت إلى حد كبير فى السنوات الأخيرة. ولهذا تجب المبادرة إلى تنظيم العلاقات مع هذه الدول على أساس الاعتراف الصحيح باستقلالها التام، ثم تترك لها فى ظل النظام العالمى الجديد حرية إنشاء العلاقات المختلفة مع غيرها على قدم المساواة ولخير الجميع. وهناك أقاليم ذات مدنية قديمة راقية رسفت طويلا فى أغلال الاستعمار وترمى بعدم الأهلية السياسية الكاملة، فهذه تمنح نظام الممتلكات المستقلة وتشرف الهيئة الدولية على تقدمها إشرافا دقيقا حتى تصل إلى مرحلة الاستقلال التام فى أقرب وقت إلا إذا شاء أهلها بقاء صلتهم بالدولة التى يرتبطون بها على أساس علاقة الند بالند، لا الخادم بالسيد. أما الأقاليم المتأخرة، والتى من واجب الإنسانية الأخذ بناصرها والعمل على رفاهيتها، فعلى الهيئة الدولية أن تشرف على مصائرها وتقوم بالمهام الآتية:

(١) العمل السريع الحازم على نشر الحضارة فيها، وتعميم التعليم، وإنشاء حكومة وطنية وفق استعداد الأهالى. (٢) فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبى على قدم المساواة. (٣) الإشراف على تجارتها الخارجية ومشروعات الاصلاح بما يكفل اشتراك كافة الدول بلا تحيز. (٤) دراسة أحوالها على أيدى لجان دولية، وتقديم الارشاد فيما يحسن تنفيذه ووسائل ذلك. (٥) لا يقتصر اختيار الموظفين الاداريين والفنيين على دولة دون أخرى، على أن يغلب الانتخاب من أفراد الدول التى ليست لها مصالح ذاتية. (٦) العمل على إحلال الوطنيين محل الأجانب كلما سمحت الظروف. (٧) تنظيم الهجرة والاشراف على الأجناس المهاجرة. (٨) تقوم الهيئة بعملية تناسق فى السكان بطريق النقل من الجهات المزدحمة إلى غيرها. (٩) تحريم تجنيد الوطنيين واستخدامهم فى القتال خارج بلادهم. (١٠) منع إقامة المراكز العسكرية إلا لصالح هذه

الأقاليم . (١١) ضمان حياة هذه البلاد وسلامة أراضيها من أى اعتداء .

بهذا نقضى على حجة الدول التى لا تملك مستعمرات ، ويفتح العالم بموارده أمام الجميع . وقد يبدو على هذه المقترحات الطابع الأفلاطونى لأننا نشأنا فى عالم تسوده الذاتية وأساليب الاستغلال ، ولكن شيئاً من حسن الظن والاخلاص والجرأة كفيل بهدى العالم إلى طريق الرشاد .

٤ — حق تقرير المصير

أعلنت الثورة الفرنسية أن للشعوب حقوقاً أهمها حق الحرية أو تقرير المصير . ومنذ وقتها كثرت الحركات القومية . ولما حدثت تسوية سنة ١٩١٩ رأينا أعظم انتصار لتطبيق مبدأ تقرير المصير فى أوربا ، وقامت وحدات سياسية صغيرة ظلت تتعثر زمناً طويلا فى مشاكلها السياسية والاقتصادية . ومن المسلم به أنه فى ظل النظام الديموقراطى لا يسمح للفرد أن يفعل كل ما يشاء ، وكذلك لا يحق لمجموعة من الأفراد فى داخل دولة ما أن تطلب إنشاء وحدة سياسية مستقلة عن بقية الدولة لأن هناك اعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية لا ينبغى إغفال شأنها . وعلى ذلك ليس هناك ما يصح تسميته الحق المطلق فى تقرير المصير ، وهذا ينطبق على الوحدات السياسية المستقلة فعلا ، كما أنه لا يوجد مستوى ثابت لممارسة هذا المبدأ . فإذا كان للجماعات الحق فى تقرير مصيرها والانفصال عن وحدات كبيرة ، ففى الوقت نفسه لا نرى مانعا من أن تتجه ممارسة هذا الحق نحو انضمام جماعات وجنسيات مختلفة لتكوين وحدات كبيرة بقصد المصلحة العليا ، وبمعنى آخر يجب تعديل معنى مبدأ تقرير المصير على ضوء الاعتبارات العسكرية والاقتصادية . وهذا ما لم يدركه ساسة سنة ١٩١٩ فسمحوا بإنشاء وحدات صغيرة كدويلات البلطيق والنمسا والمجر وغيرها ، وذلك فى وقت بدا فيه الاتجاه نحو قيام الوحدات الكبرى .

وقد تعرض المبدأ لأزمات جعلته عديم القيمة من الناحية العملية . فبسبب

التقدم فى فن الحرب صعب على الدول الصغيرة المحافظة على حيادها أو استقلالها . إن الحرب الحديثة تتطلب قوات عسكرية واقتصادية هائلة ، ومهما بذلت الدولة الصغيرة من جهد ومهما أنفقت من مال فلن تتمكن من الثبات أمام الدولة الكبيرة ، بل إن تمسكها بالحياد لم يعد ممكناً عملياً بعد أن اشتد العامل الاقتصادى فى الحروب الحديثة . ففى الحرب الحالية تحرج مركز دول مثل بلجيكا وهولنده لأن حيادها قد يفيد أحد الطرفين وهو الأقرب خطراً ، ولما قضت خطط القيادة الألمانية بمهاجمة فرنسا من الشمال اجتاحت الدنمرك والأراضى الواطئة . ثم اتسع نطاق القتال وخاصة بعد دخول الروسيا فزادت العقبات فى وجه الدول الصغيرة ، واضطر معظمها إلى الانحياز إلى طرف ، ثم عادت فانقلبت عليه ، ولم تسلم من هذه النتيجة دول مثل تركيا . وأخيراً رأينا الدول الكبرى بعد اجتماع يالتا تشترط إعلان الحرب كمقدمة للاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو ، وهنا أعلنت تركيا ومصر والمملكة السعودية وغيرها الحرب وخرجت عن موقفها السابق .

والأزمة الأخرى التى تعرض لها مبدأ تقرير المصير هى الاعتبارات الاقتصادية ، وقد استخدمت الدول بعد سنة ١٩١٩ السلاح الاقتصاى ضد بعضها ، وترتب على ذلك اضطراب العالم ، ومع ذلك استطاعت الدول الكبرى التأثير فى سياسة جاراتها الصغرى ودليل ذلك أن معظم دول وسط وجنوب أوربا وفقت بين موقفها وسياسة ألمانيا وإيطاليا .

وهكذا وضح عجز الدول الصغرى سياسياً وعسكريا واقتصاديا ، وبدت الحاجة ماسة إلى التوفيق بين دعوى الاستقلال القومى وبين ما يتطلبه اعتماد كل دولة على الأخرى اقتصاديا . ولهذا يخلق بنا ألا نخلط بين القومية وتقرير المصير ، ويجب أن يتجه همنا إلى ضم الوحدات الصغيرة بغض النظر عن اختلافات الجنس ، وقد سمعنا عن مشروعات ترمى إلى تكوين اتحادات قوية من النواحى العسكرية والاقتصادية ، ويقول أنصار هذه المشرعات إنها كفيلة بتنظيم أحوال العالم وجعل محاولة الاعتداء بعيدة .

وللكاتب برتراند رسل رأى لانرى بأساً من إيراده ، فهو يقول إن العالم يتجه نحو التكتل ، ويرى قيام ثلاث وحدات كبرى هى : (١) الأمريكتان تحت زعامة الولايات المتحدة . (٢) شرقى أوربا مع آسيا تحت زعامة الروسيا . (٣) بقية أوربا مع إفريقية على شرط الاحتفاظ بالسيادة على البحر الأبيض المتوسط . أما إذا عجزت أوربا عن ضم إفريقية فإنها تعجز من الناحية الاقتصادية ، وفى هذه الحالة لابد لها من الانقسام ، فيذهب جزء فى الكتلة الأمريكية والاخر ينحاز إلى الأسيوية . فإذا حدث هذا أصبحت كل وحدة قوية إلى حد لاترى فيه فائدة من الاعتداء على غيرها لأن كلامنها منطقةواسعة من الأرض وتضم ملايين من الأنفس وتشمل كافة الموارد الطبيعية اللازمة تقريباً . والمفروض فى ظل هذا النظام أن تنضم الدول إلى بعضها على قدم المساواة وأن تحتفظ بقدر كبير من حريةالتصرف فى أمورها الداخلية ، ولكنها جميعاً تسير على سياسة مشتركة فى النواحى العسكرية والاقتصادية ، وتتعاون فى الميادين الثقافية بما يعود على جميع أعضاء الوحدة بالخير ويرفع من مستوى المعيشة لكافة السكان

وإذا كان من الصعب الأخذسريعا بفكرة رسل ، فإن الذى نراه ضروريا هو العمل على ضم الدول الصغيرة المتقاربة ذات الثقافات المتشابهة والمصالح المتماثلة . والخلاصة أنه إذا أردنا أن نؤسس العلاقات فى المستقبل بطريقة متينة سليمة فعلينا أن نفسر مبدأ تقرير المصير تفسيراً جديداً يتفق وروح القرن العشرين .

٥ — من سيادة الدولة الخارجى

من المسائل الجديرة بالنظر ماتدعيه كل دولة لنفسها من حق السيادة المطلق ، ورفضها أن تجعل أعمالها وتصرفاتها موقوفة على إرادة الدول الأخرى حتى ولو كان فى ذلك صالح الأسرة الدولية كلها . وقد تجلى حرص الدول هذا فى عصبة الأمم حيث اشترط الاجماع فى القرارات الهامة ، ولما اجتمعت

الدول فى دومبارتن أوكس نشب الخلاف حول هذا الموضوع بصدد البحث فى مجلس الأمن العام حيث طالب الممثلون الروس باتباع مبدأ الأغلبية المطلقة أى ستة أصوات على أن يكون من بينها أصوات الدول الخمس ذوات المقاعد الدائمة . ويحاول الساسة الوصول إلى حل لهذه المشكلة الخطيرة ، وقد ورد فى قرارات مؤتمر يالتا بالقرم « أن المقترحات المتعلقة باجراء التصويت ستعلن على الملأ حالما تنتهى المشاورات مع الصين وفرنسا . » ولا ريب أن الاقتراح الروسى خطوة كبيرة إلى الأمام كفيلة بأن تجعل من المجلس أداة لها قيمتها ، غير أن اشتراط موافقة جميع الأعضاء الدائمين قد يضعف من الأثر ، إذ الواقع أن الدول العظمى هى التى تترتب على خلافاتها المشاكل والحروب ، كما أن معناه إنشاء دكتاتورية من الدول الكبرى تملى إرادتها على غيرها وتحافظ على النظم والأوضاع السائدة التى ترى لها مصلحة فى بقائها ولو تعارض ذلك مع خير العالم ، وهذا هو الذى حدث فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث لم تبد الدول المنتصرة ميلا صادقا لإجراء التعديلات اللازمة فى التسوية التى أقرتها معاهدات الصلح . فلو أن الدول قررت الأخذ بمبدأ الأغلبية المطلقة بصفة عامة وبدون قيد ولا شرط لكان فى هذا خير كبير ولجعل من مجلس الأمن أداة فعالة بالمعنى الصحيح . وقد يعترض على هذا بأنه يخشى أن تتحزب الدول غير ذات المراكز الدائمة وتكون جبهة ، والحقيقة أن الدول الصغيرة لاترى لها مصلحة فى الحروب ، وهى إن اتفقت فإنما ذلك لصالحها وهى الممثلة لأغلبية الأسرة الدولية ، وهى كذلك التى تتعرض لخطر الاعتداء من جانب زميلاتها العظمى فى المسائل السياسية والاقتصادية .

نعتقد أن حق السيادة المطلق الذى لاتزال الدول تتعلق به بسبب تمسكها بأهداب آراء القرن التاسع عشر ، قد تعرض للجدل ، بل أصبح لايستقيم مع ظروف العالم اليوم . فتاريخ عصبة الأمم يمثل لنا الصراع بين وجهتى النظر اللتين تتنازعان السيادة ، فاشتراط الاجماع معناه الحرص على مبدأ

السيادة ، كما أن المادة الاختيارية والقانون العام للتحكيم ومعاهدات الضمان المتبادل مثل لوكارنو وغير ذلك ، تمثل اعتداء على مبدأ السيادة لأن معنى كل منها فى الحقيقة أن الدول التى قبلتها ليست حرة فى التصرف حسب رغبتها وإرادتها ، وكذلك نعد من هذا القبيل مادعا إليه الوفد الروسى فى دومبارتن أوكس وماتقرر فى إجراءات التصويت فى المجلس العام الذى يراد إنشاؤه طبقاً للتوصيات التى أقرها المؤتمر . وهذه كلها دلائل واضحة تشير إلى الاتجاه الذى يسير فيه العالم ، ومعناها أن الأمم تسعى إلى هدف جديد وهو إقرار مجموعة من القواعد والتقاليد تتبعها فى علاقاتها مع بعضها البعض ، وبعبارة أخرى تعمل على أن يكون للقانون الدولى سلطان فعلى يحد من سلطان عنصر القوة فى السياسة الدولية .

نعلم أن القانون الذى تسنه الدولة لأفرادها يقصد به تحقيق أوفر قسط من السعادة والرخاء لهم جميعا وبصفة عامة ، ولا يراد منه إشباع رغبات كل فرد على حدة . ولا يثور الفرد على هذا القانون إلا إذا تبين للأغلبية الكبرى أن القانون لم يعد يحقق الأهداف المرجوة منه . ولو أطلقنا لكل فرد حرية التصرف والعمل لانعدم الأمن والنظام . وقد تشابكت مصالح الدول حتى صار العالم شبيها بالدولة الواحدة ، وإذن لابد من قانون عام ينظم علاقات الدول ويحد من حريتها على أساس تحقيق أكبر قدر من الرخاء والسعادة لكافة الدول ، وبعبارة أخرى يجدر أن تخضع الدول لإرادة مشتركة عامة لها الأولوية على المصالح والرغبات الفردية لكل دولة أو بضع دول على حدة . إننا لو سلمنا لكل دولة بالحق المطلق فى تعديل حدودها ورسم سياسة جمركية لصالحها الذاتى وحده ، لترتب على هذا انتشار الفوضى . والواقع أن المقترحات التى أوردناها بصدد المسائل الاقتصادية وغيرها لا رجاء فى نجاحها إذا ظلت الدول متمسكة بهذا الحرص الشديد على سيادتها وحرية تصرفها . إن عالمنا اليوم يقوم فى الواقع على اعتماد الدول بعضها على بعض ، لا على مبدأ

الانفصال القومى ، كما أن التعاون فيه أصبح أعظم قيمة من المنافسة ، ولم يعد فى الإمكان لأية دولة أن تعيش فى حالة عزلة عن غيرها واكتفاء بمواردها ، بل هناك حاجات مشتركة وهذه « تتضمن الخضوع المتبادل ، وحيث يكون خضوع متبادل لايصبح هناك محل لإمكان وجود دولة ذات سيادة بالمعنى التاريخى والفنى »[١] . لقد أصبحت فكرة الدولة ذات السيادة المطلقة مصدر خطر على العالم ، وعلينا أن نصوغ نظرية توضح الوظيفة الجديدة للمجتمع بحيث تنظم القوة وفق غايات ترمى إلى خير الأمم جمعاء .

٦ — العدالة فى العلاقات الدولية

تكلمنا عن الأسس الاقتصادية وغيرهما مما يلزم لبناء عالم الغد سواء قرب اليوم أو بعد ، وسنلخص مقترحات الساسة بشأن الأداة الدولية المراد إنشاؤها . والواقع أن هذه غايات نرجو الوصول إليها لخير الإنسانية ، غير أن هناك عاملا له أهميته ولا ينبغى إهماله وإلا كنا كمن يشيد صرحا على الرمال ، ونقصد به توافر عنصر « العدالة » . فإذا أردنا قيام عالم جديد وتنمية التعاون السلمى فلا بد للدول الكبرى من أن تدرك أنه من الضرورى أن تعامل الدول الصغرى بالعدل ، وأن تكون أعمالها وقراراتها رامية إلى مراعاة صالح زميلاتها الصغيرة . فإن شئنا مثلا تطبيق حرية التجارة وجب أن نعلم أن العدالة تقضى بالنظر فى أحوال الدول الصغرى ومطالبها الاقتصادية ، فنطبق المبدأ بالوسيلة التى تكفل مساعدة هذه الدول على إنشاء الصناعات الضرورية والتى يمكن دعمها بأقل قدر من التشجيع . وينبغى فى القرارات المتعلقة مثلا بتعديل الحدود أو ضم بلاد إلى أخرى أن نلاحظ مقدار الضرر الذى يعود على الغير كما لو كنا مكانه ، ولو حاولنا وضع نظام جديد لممتلكات العدو فيجدر بالدول المنتصرة الكبرى أن تصوغ مثيلا له لتطبقه على أملاكها

---

(١) Laski (Harold J.) : An Introduction to Politics, p. 95.

مادام الغرض مصلحة العالم وخير الشعوب التى يقال إنها متأخرة . ويجب أن يؤخذ رأى الدول الصغرى حتى فى المسائل الحيوية إذا كان ذلك لمصلحة المجموع . وليس من العدالة مثلا أن تقرر الدول الكبرى إعلان الحرب على غيرها وتكون هى المعتدية ومع ذلك تحاول أن تسوق الدول الصغرى إلى جانبها ، وليس من العدالة أن تؤلف الدول الكبرى جبهة واحدة فيما يمس مصالحها ولا تعنى بزميلاتها الأقل شأنا .

إن « العدالة » كلمة نسمعها من الكثيرين ، ولكنا فى حاجة إلى العمل بالمعنى السامى الذى تنطوى عليه الكلمة . نريد عدالة فى الحقوق والواجبات ، وفى النعم والمحن ، وإلا فلا فائدة من أى نظام جديد .

٧ — جامعة الأمم المتحدة

رأت الدول المتحدة ضرورة إنشاء هيئة دولية عامة بعد انتهاء الصراع الحالى ، ولهذا الغرض اجتمع مؤتمر فى دمبارتن أوكس وقدم توصيات اتفق عليها ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى والصين . وقد نشرت المقترحات فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وهى موضع نظر الحكومات الأربع بقصد إتمام عدة موضوعات تركت للبحث ، فإذا تم الأمر عرضت رسمياً على مختلف الحكومات لتكون أساساً للمباحثة فى مؤتمر كامل للأمم المتحدة يعد فيه ميثاق الهيئة . ونلاحظ أولا أن الميثاق سيكون أداة مستقلة ولا يندمج فى معاهدة الصلح حتى لا يقول الأعداء الحاليون اليوم أنهم أرغموا عليه كما كان الحال من قبل حين اضطروا إلى قبول ميثاق عصبة الأمم كجزء لا يتجزأ من معاهدات الصلح فى سنه ١٩١٩ . غير أننا نرى أن الذى سيتولى وضع الميثاق للهيئة المقترحة هى الدول المتحدة كما كان الشأن فى أعقاب الحرب الماضية ، ومعنى هذا أن الدول المنتصرة ستقوم بعمل منفرد . ويحسن أن تعد الدول المتحدة مشروعا ثم يعرض بعد الحرب على مؤتمر الدول جميعاً

بما فيها المحايدة والمعادية الآن ويفتح باب المناقشة على مصراعيه حتى يخرج الميثاق ذا طابع عام بالمعنى الصحيح ويمثل وجهات النظر المختلفة وبذا يكون أدعى إلى الاطمئنان وأقرب إلى الاستقرار .

وتنحصر أغراض الهيئة المزمع تكوينها فيما يلى :

(١) صيانة السلم والأمن الدوليين باتخاذ تدابير اجماعية فعالة لمنع وإزالة التهديدات التى يتعرض لها السلام، ولقمع أعمال العدوان أو سواها ، وإيجاد حل أو حسم سلمى للخلافات الدولية .

(٢) تنمية العلاقات الودية بين الأمم .

(٣) تحقيق التعاون الدولى فى حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية وسواها من المشاكل الانسانية .

ويلاحظ أنه نص صراحة على « المشاكل الدولية الاقتصادية » وهو أمر لا بد أن تعنى به أية مؤسسة دولية بعد أن وضح ارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطاً وثيقاً ، وليس أدل على إدراك الساسة لهذه الحقيقة من اتفاقهم — كما سنرى بعد — على إنشاء « مجلس اقتصادى واجتماعى » .

وحتى يتسنى تحقيق الأغراض المشار إليها يتصرف أعضاء الجامعة الجديدة وفق مبادىء معينة هى المساواة فى السيادة بين كافة الدول المحبة للسلام ، والتعهد بالقيام بالتعهدات التى تناط بهم وفق الميثاق ، وحسم كافة خلافاتهم بالوسائل السلمية ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها على أية صورة مناقضة لأغراض الجامعة ، وتقديم كافة المساعدات إلى الجامعة فى أى عمل تضطلع به وفاقا للميثاق ، والامتناع عن تقديم المساعدة إلى أية دولة يتخذ ضدها إجراء وقائى أو تنفيذى .

وتقرر فتح باب العضوية فى الهيئة المقترحة لكافة الأمم المحبة للسلام ، وتشمل الهيئة المصالح الرئيسية التالية :

أولا – المجلس العام General Assembly

وينبغي أن يكون كافة أعضاء الهيئة أعضاء فيه ، كما ينبغي أن يكون لهم عدد من الممثلين موضح فى الميثاق . ويجتمع المجلس فى دورات سنوية منتظمة ،وفى دورات خاصة إذا دعت الضرورة . وفيما يلى أهم أعمال المجلس وسلطاته : —

(١) ينبغي أن يكون له الحق فى نظر المبادئ العامة للتعاون فى سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين ، وفى مناقشة أية مسألة من المسائل المتصلة بهما مما يعرضها عليه عضو أو لفيف من الأعضاء أو يتقدم بها مجلس الأمن .

(٢) سلطة ضم أعضاء جدد إلى الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن .

(٣) سلطة منع أى عضو فى الهيئة من مباشرة أى حق أو امتياز إذا كان مجلس الأمن قد اتخذ ضد ذلك العضو أى إجراء وقائى أو تنفيذى ،وينبغى تزويد المجلس العام بسلطة طرد أى عضو اذا انتهك عامداً مبادئ الميثاق .

(٤) انتخاب الأعضاء غير الدائمين فى مجلس الأمن وجميع أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(٥) فيما يتعلق بالقرارات الهامة بما فى ذلك التوصيات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن والاعتراف بالأعضاء وفصلهم ... فينبغى لإقرارها من موافقة ثلثى الأعضاء الحاضرين والمصوتين . أما فى المسائل الأخرى فتتم القرارات بأغلبية بسيطة فى الأصوات . وهذا الخروج عن قاعدة الاجماع يخالف ما كان متبعاً فى عصبة الأمم وبخاصة فيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بحفظ الأمن حيث نصت المادة الخامسة من عهد العصبة على ضرورة الموافقة الاجماعية على القرارات . ولا ريب أن سبب الاختلاف فى النظام المقترح هو أن مسئولية حفظ السلم والأمن واقعة على عاتق مجلس الأمن ، فى حين أن المجلس العام ستناط به المسئولية الرئيسية

لتسهيل حلول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما فى حكمها ، بينما فى نظام عصبة الأمم كانت للجمعية العمومية والمجلس سلطات عامة متماثلة .

ثانياً — مجلس الأمن (Security Council)

يتكون من مندوب واحد لكل من أحد عشر عضواً ويكون به مقاعد دائمة لممثلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية الصين (ويحتفظ لفرنسا بمقعد دائم فى الوقت المناسب) . أما الأعضاء غير الدائمين فيشغلون مقاعدهم بالانتخاب . وهنا نلاحظ أن قصر العضوية الدائمة على الحلفاء معناه أن الأعداء الحاليين غير مقدر لهم مثل هذا المركز ، الأمر الذى سيجعلهم ينفرون بطبيعة الحال من الاشتراك فى المستقبل فى الهيئة الجديدة ، والأجدر أن يفتح الباب أمامهم وإلا فعنى ذلك بقاء الشعور بالتميز مما يفسد العلاقات الدولية . ومن المحقق أن اشتراك الدول المعادية ، بعد استقرار أحوالها الداخلية ، بصفة دائمة ، يسهل عملية التفاهم ويؤدى إلى الاتفاق على إجراء التعديلات والتسويات التى قد تدعو الضرورة إليها . وسيكون لمجلس الأمن السلطات التالية :

(١) لفحص المنازعات أو الحالات التى يؤدى استمرارها إلى نشوء احتكاك أو نزاع . (٢) لدعوة الدول لحسم منازعاتها بالوسائل السلمية التى تختارها . (٣) لتوصية الدول باتباع الإجراءات المناسبة أو طرق حسم المنازعات . (٤) لتقرير ما إذا كانت حالة ما تهدد السلم ، واتخاذ أية تدابير ضرورية لحفظ السلم أو إعادته إلى نصابه . (٥) لاتخاذ التدابير الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها التى تجعل قراراته نافذة ، أو لاستخدام القوات الجوية أو البحرية أو البرية إذا دعت الضرورة .

وستعقد الدول الأعضاء اتفاقات تعين عدد وأنواع القوات وطبيعة التسهيلات والمساعدة التى ستقدم لمجلس الأمن . وستعمل هذه القوات المسلحة

طبقا للخطط التى وضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب . ويرى أصحاب المقترحات أنها أقوى مفعولا مما نص عليه ميثاق عصبة الأمم فى هذا الصدد . وهكذا ستحاول الهيئة أو الدول الكبرى فرض دكتاتورية على العالم لأنها وهى الدول العظمى صاحبة أعظم القوات ، وقد يكون فى هذا ما يشبه المحاولات التى أرادت الدول القيام بها فى أوائل القرن الماضى بحجة تنفيذ المحالفة الرباعية . والذى نستشفه من هذا كله أن الدول لم يزل يساورها الخوف من أعدائها ، وأى نظام أساسه الخوف مصيره الانهيار .

ثالثا — محكمة العدل الدولية (International Court of Justice)

وهذه بصفتها العنصر القضائى الرئيسى ستنظر وتصدر الأحكام فيما يختص بالمنازعات التى تعرض عليها والتى يمكن حسمها على أساس أحكام القانون . وستقدم المشورة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بالمسائل القانونية المتصلة بالمنازعات الأخرى إذا طلب منها ذلك .

رابعا — الإدارة العامة (The Secretariat)

وتتألف من مدير عام ومن موظفين ، وينتخب المجلس العام المدير بناء على توصية مجلس الأمن . ومن مهام المدير العام لفت نظر مجلس الأمن لأية مسألة قد يرى أنها تهدد السلم والأمن .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

وهذا من الهيئات ذات الأهمية الكبرى وسيتكون من ١٨ عضواً ويعمل تحت إشراف المجلس العام . وستكون غاياته : (١) تيسير حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما فى حكمها . (٢) تعزيز أسباب احترام حقوق الإنسان والحريات الجوهرية . (٣) التوصية بتنسيق مظاهر نشاط

المصالح الدولية التى سوف تكون على اتصال بالهيئة الدولية، كهيئة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المقترحة، وهيئة العمل الدولية، ورصيد النقد الدولى والبنك الدولى للانعاش والتعمير المقترحين، ومصالح أخرى فى ميادين التعليم والتعاون الثقافى والصحة.

هذه أهم المقترحات[1] التى قدمت فى مؤتمر دومبارتن أوكس ومن الصعب الحكم عليها إلا إذا وضعت فى صيغتها النهائية إذ لا زالت فيها ثغرات قيد البحث، كما أننا ننتظر حتى نعلم الاتفاقات المختلفة التى يمكن بها وضع خير القواعد اللازمة. ولعل الساسة يحققون آمال العالم فيصوغون المعقول والذى يتفق مع الصالح الدولى العام غير متأثرين بالعوامل النفسية وغيرها التى تثيرها الحرب وأن ينظروا إلى المستقبل نظرة الذى يسعى إلى الخير «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون».

(١) رجعنا فى الخلاصة التى أوردناها إلى الوثائق التى نشرتها وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وأصدرها بالعربية مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات بالقاهرة.

خاتمـــــة

أوضحنا ما رأيناه ضروريا للسير بالإنسانية فى الطريق السوى الذى يهيىء للناس أن يعيشوا إخوانا متحابين وأصدقاء متساندين على تحقيق ما فيه خيرهم. ولكن المعروف أن أى نظام لا يرجى له البقاء إلا إذا استعدت له الأذهان وتهيأت له العقول. وبعبارة أخرى ينبغى توافر الجو الصالح وإعداد العقلية الملائمة، وهنا يأتى عامل التربية والثقافة إذ هو لازم لنجاح أى مسعى فى سبيل إدراك التعاون بين الشعوب.

وتحتل مادة التاريخ المقام الأسمى فى هذا الصدد. ما الغاية التى نسعى اليها من وراء تدريس هذه المادة للناشئة على وجه الخصوص؟ إن مهمة التاريخ غاية فى السمو، لأنه يصور لنا قصة الإنسانية، ويروى لنا قصة الحضارة، ويسجل ما قامت به الشعوب على تباينها وفى مختلف العصور من محاولات لبناء صرح المدنية. وفى هذه الحالة يقل الاهتمام بالتاريخ القومى وحده لأنه بنفسه لا يفسر لنا الحقيقة كاملة، ولكنه جانب متمم للصورة العليا التى تمثل الإنسانية وهى تسير نحو التقدم. فإذا سلمنا بمهمة التاريخ هذه وجب علينا أن نعدل طرق تدريس هذه المادة للناشئة، علينا أن نوجه العناية إلى إبراز الأعمال الانشائية التى قامت بها كافة الشعوب، والجهود التى بذلها مختلف العباقرة فى تقدم العلوم والآداب والفنون، وبذلك يتعلم الطفل أن العالم وحدة وأن أساسه التعاون لا المنافسة البغيضة. وعلينا أن نذكر المعارك والحروب على أنها أمراض خبيثة أصيب بها المجتمع البشرى واستطاع الشفاء من كل منها محاولا البحث عن العلاج الواقى منها إلى النهاية، وعلينا أن نمجد أمثال غاليليو والغزالى وكنفوسيوس وچيمس وات وأديسون أكثر مما نمجد تحوتمس الثالث والاسكندر وهانيبال وقيصر وخالد بن الوليد ونابليون، وواجبنا أن

نفسر الثورات على أنها محاولات للاصلاح فى داخل الدولة على أن يعم نوره بقية الدول الأخرى .

ويجدر بنا أن نوجه اهتمامنا إلى تدريس علم تقويم البلدان على أسس جديدة فنوضح للصغار وحدة الأجناس واعتماد أقطار الأرض بعضها على بعض والخطر الناشىء عن الانقسام ، وأن الاعتبارات الجغرافية الطبيعية أقوى أثراً من الفوارق السياسية والحدود الوضعية ، وعلى الطفل أن يعلم أن العالم كله ساهم بموارده الطبيعية فى إعداد غذائه وملبسه ووسائل نقله وما إلى ذلك .

أما الأدب فنتخير للصغار أروعه وأقربه إلى تمجيد الإنسانية جمعاء ، وعلينا ألا نقتصر على الأدب القومى بل يجب أن يتذوق الطالب الآداب الأجنبية ، وبذا يتعلم احترام الشعوب الأخرى وتقديرها ، ويدرك الوحدة التى تربط ذوى الفكر وأرباب المثل العليا . ويتصل بهذا توجيه العناية إلى الأديان فنوضح أوجه التشابه فى أصولها ، ونبين ما فيها من مبادئ أخلاقية سامية واحدة ، ونبرز الناحية السلمية فيها وفى تعاليمها ، ونقلع عن دراسة الفوارق التافهة ، ونظهر كيف كانت الحروب الدينية مظهراً لا يستقيم وقدسية الأديان وسموها .

أما الصحافة والإذاعة والسينما والمسرح ، فيتعين وضعها تحت الرقابة السديدة ، ونحول بينها وبين ماتعمله من نشر أو تصوير كل مايثير كوامن الأحقاد ويغلى مراجل الشقاق ويحقر بعض الأجناس والشعوب ، وعلى الأمم أن تمتنع عن استغلال هذه الأسلحة الخطيرة فى تسميم عقول الناس بآراء تتنافى مع مانسعى إليه من نشر روح التعاون السلمى فى أرجاء العالم .

***

نقف عند هذا الحد بعد أن بينا الخطوات التى خطتها الإنسانية منذ أقدم العصور فى سبيل تحقيق السلام ، من حيث الحملة على الحرب والبغضاء ، والدعوة إلى التعاون والإخاء ، وتنظيم العلاقات بين الدول ، وتنمية التعاون

فى النواحى المختلفة . ومن هذه القصة الموجزة يتضح لنا جليا أننا نسير نحو غاية سامية وإن بدا السير بطيئا ، وإن اعترضت طريقنا الصعاب والعقبات ، لأن هذا كله لا يخفى المغزى الحقيقى فى اتجاه قافلة البشرية . وهذا البطء ليس عيباً وإنما هو دليل على عظم المهمة وبعد الشقة ، مما يحفزنا إلى مواصلة الجهود ومتابعة العمل ماوسعنا الجهد وإسراع الخطى ، ولنثق أننا واصلون فى يوم قريب أو بعيد إلى غايتنا وليؤمن كل منا أننا نسير جميعا منذ أقدم العصور :

« نحو عالم جديد » .

محتويات الكتاب

